

ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الرابعة

(اليوم الاول)

من الدورة الاستثنائيه الاولى للدوره العاديه الثالثه لمجلس الامه الثاني عشر المنعقـده في ١٩/ربيع اول/١٤١٧ هجريه الموافق ٤/٨/١٩٩٦ ميلاديه .

العدد (٤) المجلد (٣٣)

جدول الاعمال

صفحه

هام: من الأرشيف

١ – سعادة السيد فواز الزعبي
٢ – سعادة السيد طلال عبيدات
٣ – معالي السيد عبد الرؤوف الروابده
٤ – سعادة السيد انور الحديد
٥ – معالي المهندس منصور بن طريف
٦ – سعادة السيد بدر الرياطي
٧ – سعادة السيد مفلح اللوزي
٨ – معالي الدكتور راتب السعود
٩ – معالي الدكتور محمد عضوب الزبن
١٠ – سعادة السيد حاتم الغزاوي
١١ – معالي السيد جمال الخريشا
١٢ – سعادة السيد حمزه منصور
١٣ – معالي الدكتور عبد المجيد العزام
١٤ – سعادة السيد خالد عبد النبي
١٥ – معالي المهندس سمير الحباشنه
١٦ – سماحة الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني
١٧ – معالي السيد نادر الظهيرات
١٨ – معالي الدكتور نادر ابو الشعر
١٩ – سعادة الدكتور بسام العموش
٢٠ – سعادة السيد محمد الخنيطي
٢١ – سعادة السيد احمد الكساسبه
٢٢ – سعادة السيد عبد الرحيم العكور
٢٣ – سعادة الدكتور محمد عويضه
٢٤ – سعادة الدكتور فرح الربضي

٢٥ – سعادة الدكتور احمد الكوفحي
٢٦ – سعادة الدكتور همام سعيد
٢٧ – سعادة السيد عبد موسى النهار
٢٨ – سعادة السيد هاني العبادي
٢٩ – سعادة السيد ذيب انيس
٣٠ – سعادة السيده توجان فيصل
٣١ – معالي الدكتور طراد القاضي
٣٢ – معالي الدكتور عبدالله العكايله
٣٣ – سعادة الدكتور نزيه عمارين
٣٤ – سعادة السيد عبدالله اخوارشيده
٣٥ – سعادة السيد بسام حدادين
٣٦ – سعادة السيد عبد العزيز جبر
٣٧ – سعادة الدكتور ذيب عبدالله

٤ – تعيين موعد وموضوع الجلسه القادمه

عينت يوم الاحد ٥/٨/١٩٩٦
الساعة الخامسة مساءً

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشره) من صباح يوم (الاحد) الموافق ١٩٩٦/٨/٤ ميلادي .

عقد مجلس النواب جلسته (الرابعه) من الدورة (الاستثنائيه الاولى للدوره العاديه الثالثه) برئاسة **(معالي المهندس سعد هايل السرور)** وحضور امين عام مجلس الامة (حكم خير).

وتغيب بإجازة من الاعضاء السادة :

دولة السيد طاهر المصري

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة :

لا احد

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة :

لا احد

وحضر من الحكومة

١ -دولة السيد عبد الكريم الكباريتي : رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع .

٢ -معالي الدكتور عبدالله النسور : وزير التعليم العالي .

٣ -معالي الدكتور عوض خليفات : وزير الداخلية .

٤ - معالي المهندس عبدالهادي المجالي : وزير الاشغال العامة والاسكان .

٥ -معالي السيد عبد الكريم الدغمي : وزير العدل .

٦ -معالي السيد جمال الصرايرة: وزير البريد والاتصالات.

٧ -معالي المهندس سمير قعوار : وزير المياه والري .

٨ -معالي المهندس علي ابو الراغب : وزير الصناعة والتجارة .

٩ -معالي الدكتور صالح ارشيدات : وزير السياحة والآثار

١٠-معالي الدكتور عبدالرزاق طبيشات : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

١١ -معالي الدكتور عارف البطاينة : وزير الصحة .

١٢-معالي الدكتور عبد السلام العبادي : وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

١٣ -معالي الدكتورة ريما خلف: وزير التخطيط .

١٤ -معالي الدكتور هاشم الدباس : وزير الطاقة والثروة المعدنية .

١٥-معالي السيد محمد الذويب: وزير دولة للشؤون البرلمانية .

١٦ - معالي السيد هشام التل : وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .

١٧ -معالي المهندس حماد ابو جاموس : وزير التنمية الاجتماعية .

١٨ -معالي المهندس منير صوبر: وزير التموين .

١٩ -معالي الدكتور عبد الحافظ الشخانبة : وزير العمل .

٢٠ -معالي السيد مفلح الرحيمي : وزير دولة .

٢١ -معالي الدكتور احمد القضاة : وزير الثقافة .

٢٢ -معالي الدكتور مصطفى شنيكات : وزير الزراعة .

٢٣ -معالي السيد محمود الهويمل: وزير دولة .

٢٤ -معالي السيد محمد داودية: وزير الشباب .

٢٥ -معالي السيد محمد عودة نجادات : وزير دولة .

٢٦ -معالي الدكتور منذر المصري : وزير التربية والتعليم .

٢٧ -معالي السيد مروان عوض: وزير المالية .

٢٨ -معالي الدكتور مروان المعشر : وزير الاعلام .

٢٩ -معالي الدكتور كمال الناصر : وزير التنمية الادارية .

٣٠ -معالي المهندس ناصر اللوزي : وزير النقل .

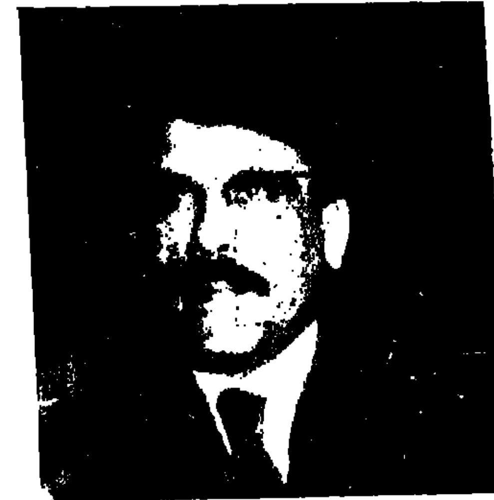
وحضر من الامانه العامه :

١- السيد نذير عطيات

٢- السيد علي الحسبان

٣- السيد محمد الرديني

٤- السيد غسان النجداوي



معالي رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني اعلن بدء الجلسة، السيد الامين العام جدول الاعمال.

السيد الامين العام :

١ -تلاوة ملخص محضر الجلسة السابقة.

معالي رئيس المجلس : يعفى؟ يعفى

السيد الامين العام :

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات

لا احد .

٣ - مناقشة قرار الحكومة بشأن رفع اسعار الخبز من قبل السادة النواب بناءً على طلب المناقشة رقم (١) تاريخ ١٩٩٦/٧/٢٤ ، والموقعة من عدد من السادة النواب .

بسم الله الرحمن الرحيم

٥ ربيع اول ١٤١٧ هـ
٢١ / ٧ / ١٩٩٦م

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ...

نحن النواب الموقعين ادناه نطالب الحكومة بوقف اجراءاتها لرفع الدعم عن الخبز ونطالب بعقد جلسة خاصة لمناقشة قرار الحكومة بشأن رفع اسعار الخبز واعطاء هذا الموضوع الأولوية القصوى.

مع وافر الاحترام

معالي رئيس المجلس :

زملائي الافاضل ، بناء على قرار المجلس السابق بتحديد هذا اليوم يوم مناقشة عامة للموضوع المطروح تم تسجيل اسماء "٢٥" زميل يطلبون الحديث ، سأتلو اسماء الزملاء الذين سجلوا اسمائهم لدى الامانة العامة ثم من يرغب اضافة للزملاء المسجلين ان يشعرنا برفع اليد انه يرغب بالكلام. سيكون هناك الان كلمة للحكومة ولكني سأنوه الان للأسماء .

يا استاذ بسام هذا المجلس قرر موعد للمناقشه ، ومفهوم موعد المناقشه ان سيكون هناك حديث للنواب ، لا نريد ان نضع العراقيل امام بعضنا البعض . والمناقشة ما تمت الا بناءً على طلب لهذا المجلس ، وماتم هذا الطلب الا لان هناك نواب يريدون ان يدلوا بآرائهم ومناقشاتهم حول هذا الموضوع .

النواب الذين طلبوا الحديث هم السادة التالية اسمائهم مع حفظ الالقاب وطبعاً سيكون الحديث بعد سماع كلمة الحكومة في هذا الموضوع النواب هم السادة فواز الزعبي ، طلال عبيدات ، فوزي الطعيمة ، عبد الرؤوف الروابدة ، انور الحديد، منصور بن طريف ، مفلح اللوزي ، راتب السعود ، محمد الزبن ، حاتم الغزاوي ، فرح الربضي ، عبد المجيد العزام ، خالد عبد النبي ، سمير الحباشنه ، نادر الظهيرات ، نادر ابو الشعر ، محمد الخنيطي،بدر الرياطي، ابراهيم زيد الكيلاني ، همام سعيد ، عبد موسى النهار ، طراد القاضي ، نزيه عمارين ، احمد الكساسبة ، وعبدالله الخوارشيدة .

ارجو رفع الايدي وارجو من الزملاء المساعدين والامانة العامة تسجيل اسماء طالبي الكلام.

الاسماء هي مع حفظ الالقاب ، الدكتور عبدالله العكايله ، جميل الحشوش ، بسام العموش ، عبد المجيد الاقطش ، طه الهباهبه ، نزيه عمارين ، عبد الرحيم العكور ، ابراهيم سمارة ، توفيق كريشان ، هاني المصالحه ، و فياض جرار .

بالاضافه الى بسام حدادين ،

الدكتور الكوفحي ، ذيب عبدا لله ، ذيب انيس ، عبد المنعم ابو زنط ، عبد العزيز حبر ، خليل حدادين ، علي الشطي ، سليمان السعد ، ضيف ا لله المومني ، حمزه منصور ، الدكتور عويضه ، السيدة توجان فيصل ، اذن هذه هي الاسماء التي سيتاح لها الحديث بعد ان نستمع الى بيان الحكومه في هذا الموضوع ، دولة رئيس الوزراء تفضل .

بسم ا لله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ،، حضرة الزميله ،

حضرات السادة النواب المحترمين

السلام عليكم ورحمة ا لله وبركاته

انه لمن دواعي الاعتزاز والشرف ان اقف بينكم مرة ثانية لاتحدث عن برنامج الحكومة لدعم المواد التموينية الهادف الى تحويل الدعم غير المباشر للمواد التموينيه الذي يستفيد منه المواطن وغير المواطن سواء المستحق له وغير المستحق وذلك الى دعم نقدي مباشر لا يستفيد منه الا المواطن الاردني الذي يستحق منا كل الدعم والمؤازره .

واسمحوا لي ان الاخوه النواب ببعض المؤشرات الاقتصاديه التي ادت الى حدوث الازمة الاقتصادية الحادة التي تعرض لها الاقتصاد الوطني في نهاية عقد الثمانينات ومقارنتها مع المؤشرات الحالية التي جاءت نتيجة لتبني الحكومة لبرنامج وطني للتصحيح الاقتصادي والاجتماعي في بلدنا الغالي منذ بداية عام ١٩٨٩ ولتاريخه :

١ - تحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الاجمالي يقدر بحوالي ٦,٥٪ لهذا العام مقابل تراجع نسبته (-١٣,٥٪) عام ١٩٨٩ .

٢ - تخفيض عجز الموازنة قبل المنح والمساعدات من (٢٤٪) كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٨٩ الى حوالي ٤,١٪ كمستهدف لهذا العام .

٣ - اعادة بناء احتياطيات المملكة من العملات الاجنبية لتكون كافية لتغطية ثلاثة اشهر من قيمة المستوردات مع نهاية هذا العام بعد ان كانت سالبة في بداية عام ١٩٨٩ مع المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار الاردني .

٤ - كبح جماح التضخم ليكون بحدود ٤٪ لهذا العام بعد ان تجاوز ٢٦٪ عام ١٩٨٩ .

٥ - تخفيض نسبة المديونية الخارجية الى مادون ١٠٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي لهذا العام ان قاربت ٢٠٠٪ عام ١٩٨٩ .

٦ - تخفيض نسبة الاستهلاك الكلي الى الناتج المحلي الاجمالي مما ادى الى زيادة الادخارات المحلية الى حوالي ١٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي لهذا العام مقابل ادخارات سالبة نسبتها حوالي (-٤٪) لعام ١٩٨٨ وقد ادى ذلك الى ارتفاع نسبة الاستثمار لتصل الى حوالي ٣٣,٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي المقدر لهذا العام .

ان ماتم تحقيقه من نتائج ايجابية ما كان ليتحقق لولا تبني هذا البرنامج الذي مكن الاردن من الحصول على دعم المجتمع الدولي في تمويل الفجوة التمويلية من خلال اعادة جدولة المديونية الخارجية والحصول على منح وقروض ميسرة وتمويل خارجي اسهم بشكل فاعل في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي والاقتصادي وايجاد المناخ الاستثماري الجيد .

ويعتبر عجز الموازنة من اهم العوامل التي ادت الى حدوث الازمة الاقتصادية في نهاية الثمانينات نظرا لارتفاع حجمه ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي والذي نجم عن زيادة الانفاق الحكومي عن الموارد الذاتية ، مما اضطر الحكومة في تلك المرحلة الى تغطية هذا العجز عن طريق الاقتراض الخارجي والذي ادى الى زيادة اعباء المديونية الى حد كبير يصعب معه تحمله ، وعند نفاذ مصادر التمويل الخارجية تم التوجه الى الاقتراض الداخلي والسف من البنك المركزي وقد اسهم ذلك بشكل فاعل في نفاذ احتياطيات المملكة من العملات الاجنبية . وقد نجحت الحكومة خلال السنوات الست الماضية في الاستمرار في تخفيض هذا العجز كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ليكون بحدود ٣,٨٪

كمستهدف لهذا العام .

معالي الرئيس

حضرات السادة النواب المحترمين

تعلمون ان الحكومة قد التزمت منذ تبنيها لبرنامج الاصلاح الوطني والاجتماعي بالمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار عند معدلات منخفضة للمحافظة على مستوى معيشة المواطنين من خلال دعم المواد التموينية والاساسية لبقاء اسعار بيعها كما هي عليه على الرغم من ارتفاع اسعار شرائها العالمية بشكل كبير مما ادى الى اختلال هيكلي في هذا الدعم تمثل فيما يلي :

١ - اساءة استخدام المواد المدعومة خاصة القمح الذي اصبح ومستخرجاته يستخدم كعلف للحيوانات نظرا لانخفاض اسعار بيعه.

٢ - زيادة استهلاك المواد المدعومة واساءة استخدامها وخير دليل على ذلك زيادة معدلات استهلاك الفرد في الاردن من القمح بما نسبته ١٥٠٪ عن معدلات الاستهلاك في الدول النامية .

٣ - تعميم الاستفاده من الدعم نظرا لانخفاض الاسعار من خلال استفادة فئات من هذا الدعم وهي غير مستحقة له .

٤ - انتشار ظاهرة التهريب لتفاوت الاسعار مع الدول المجاورة اما بشكل مباشر بتهريب هذا المواد او غير مباشر عن طريق ادخال الاغنام وتسمينها في الاردن واعادة اخراجها.

٥ - تذبذب قيمة الدعم السنوي الناجم عن تغير الاسعار والكميات ، الامر الذي يصعب معه التخطيط المالي السليم للموازنة وتحقيق اهدافها.

ان الاختلالات المبينة اعلاه ادت الى زيادة الكميات المستوردة بشكل كبير ، رافق ذلك زيادة الضغط على احتياطيات المملكة من العملات الاجنبية بالاضافة الى زيادة الدعم الذي ادى الى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة . علما بان قيمة هذا الدعم خلال السنوات السابقة كانت بالحجم الممكن تحمله ومعالجته من خلال وفورات الموازنة في نهاية كل عام .

معالي الرئيس

حضرات السادة النواب المحترمين

لقد تم رصد مبلغ (٣٨) مليون دينار في موازنة هذا العام التي اقرها مجلسكم الكريم لدعم المواد التموينية والعلفية وانتاج الحبوب المحلية بناء على التزام الحكومة عند اعداد الموازنة لعام ١٩٩٦ باتخاذ اجراءات جادة تهدف الى المحافظة على الدعم المرصود في الموازنة وتوجيه الدعم الى مستحقيه الا ان هذه المخصصات لم تكن كافية لتغطية الدعم للربع الاول من هذا العام للارتفاع الكبير في الاسعار العالمية للمواد التموينية والعلفية ، اذ ارتفع سعر شراء القمح من (١٣٢) دولار / طن في بداية عام ١٩٩٥ ليصل الى حوالي (٢٧٦) دولار / طن خلال هذا عالم أي بزيادة نسبتها حوالي ١٠٩٪ وارتفع سعر شراء مادة الشعير السوري من حوالي (٧٥) دولار / طن عام ١٩٩٥ الى حوالي (١٧٥) دولار / طن حسب اخر عطاء لوزارة التموين أي بزيادة نسبتها حوالي ١٣٣٪ .

كما ازدادت الاسعار العالمية لباقي المواد بنسبة تتجاوز ٢٠٪ لهذا العام عن اسعار عام ١٩٩٥ .

وقد ادى هذا الارتفاع الكبير في الاسعار العالمية وما رافق ذلك من زيادة في الكميات المستهلكة الى زيادة متوقعة لدعم المواد التموينية لهذا العام ليصل الى حوالي (١٨٠) مليون دينار وبذلك يكون العجز الناتج عن هذا الدعم في حدود (١٤٢) مليون دينار وهذا سيؤدي الى زيادة عجز الموازنة بنفس القيمة ويمثل ذلك ما نسبته حوالي ٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي فان نسبة عجز الموازنة المستهدفة لعام ١٩٩٦ سترتفع من ٣,٨٪ الى حوالي ٦,٨٪ كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وهي اعلى من جميع النسب التي تحققت خلال السنوات ١٩٩٢-١٩٩٥ الامر الذي يعيد برنامج اصلاحنا الوطني الى بداياته مما دعا الحكومة الى دراسة البدائل الممكنة للحد من بعض الاثار الناجمة عن ذلك على النحو التالي :

١ – زيادة اسعار البيع خاصة للخبز دون تقديم أي تعويض للمواطنين اما بشكل تدريجي او لمرة واحدة ، الا انها وجدت ان هذا الاجراء سوف يودي الى زيادة الاعباء على الطبقات ذات الدخل المنخفض والمتدني .

٢ – استخدام نظام الكوبونات لمادة الخبز الا انها وجدت ان هذا الاجراء يصعب تطبيقه لتعامل المواطن مع مادة الخبز يوميا .

٣ – طرح رغيف خبز متدني النوعية ، الا انها وجدت ان مثل هذا الاجراء سيكون له اثار اجتماعية سلبية بالاضافة الى عدم تحقيق الاهداف الرئيسة من تغير اسلوب الدعم بالحد من الاستهلاك والهدر وسوء الاستخدام بمختلف انواعه .

٤ – تغطية هذا العجز من خلال زيادة ضريبة المبيعات او زيادة اسعار بيع المحروقات بنسب مرتفعة . الا انها وجدت ان هذا الاجراء سوف يودي الى زيادة الاسعار والتضخم بالاضافة الى زيادة الاعباء المالية على المواطنين خاصة الطبقات الفقيرة ، علما بانه لن يكون لهذا الاجراء أي اثر ايجابي على معالجة الاختلالات الهيكلية في دعم التموين وايقاف الهدر وسوء الاستخدام ، الامر الذي سيجعل من العودة الى اتخاذ اجراءات لمعالجة ذلك امرا ضروريا في اقرب فرصة ممكنة .

وقد وجدت الحكومة ان الاسلوب الافضل لمعالجة هذا الموضوع هو تغيير اسلوب الدعم من دعم غير مباشر الى دعم نقدي مباشر لايصال الدعم الى مستحقيه ومنع سوء الاستخدام والهدر والتهريب مع ترشيد الاستهلاك دون تحميل المواطن الاردني اية اعباء مالية اضافية تذكر . ولتنفيذ ذلك وضعت التشريعات والآليات والاجراءات التي وجدت انها مناسبة وذلك على النحو التالي :

١ – وضع نظام خاص يضمن تقديم الدعم النقدي لمادة القمح لكل مواطن اردني يرغب في الحصول على هذا الدعم ، ويحدد مقدار

الدعم النقدي لكل مستفيد من مادة القمح البالغ (١,٢٨٠) دينار/فرد شهريا باحتساب معدل استهلاك الفرد بعد استبعاد نسبة الهدر وسوء الاستخدام المقدرة بحوالي ٣٥٪ من مادة القمح وتقسيم الرصيد على عدد المواطنين . في حين حدد الدعم النقدي للمستفيدين من صندوق المعونة الوطنية بمبلغ (٢,٠٨٠) دينار/ فرد شهريا .

٢ – توزيع المستفيدين من الدعم النقدي الى سبع قطاعات وفق الجهات التي يعملون لديها ووضع الاليات والاجراءات اللازمة لايصال الدعم النقدي الى المواطن الاردني بأيسر السبل التي توصلت اليها الحكومة وذلك على النحو التالي :

– الاجهزة العسكرية : بحيث يتم صرف الدعم المستحق لكل مستفيد من جميع المنتسبين لهذه الاجهزة من خلال رواتبهم باعتبارها علاوة تموين تصرف شهريا كجزء من الراتب .

– الموظفون المدنيون : العاملون في الوزارات والدوائر والمؤسسات والهيئات الرسمية والبلديات بحيث يصرف لهم هذا الدعم النقدي كجزء من رواتبهم الشهرية من خلال دوائرهم باعتباره علاوة تموين .

– المتقاعدين مدنيين وعسكريين: ويصرف الدعم المستحق لهم من خلال وزارة المالية / مديرية التقاعد من خلال رواتبهم التقاعدية الشهرية كعلاوة تموين .

– المتقاعدون على حساب الضمان الاجتماعي : ويصرف الدعم النقدي المستحق لهم من خلال مؤسسة الضمان الاجتماعي كجزء من رواتبهم التقاعدية الشهرية .

– المستفيدون من المعونات الشهرية لصندوق المعونة الوطنية : وبحيث يصرف لهم الدعم الذي يمثل ثمن الخبز بالكامل والذي يعادل (٢,٠٨٠) دينار لكل فرد من خلال الصندوق كجزء من معوناتهم الشهرية .

– العاملون في الشركات المساهمة العامة : والشركات والمؤسسات المدنية الاخرى التي ترغب في صرف الدعم المستحق لموظفيها ويصرف

الدعم النقدي لهم كجزء من رواتبهم الشهرية .

- باقي المواطنين : الذين سيصرف لهم الدعم النقدي من خلال جميع مكاتب التوفير البريدي التي تؤدي خدمة صندوق التوفير البريدي في المملكة والتي يبلغ عددها (٣٧٩) مكتبا بريديا بالاضافة الى اكبر ثمانية بنوك محلية بمختلف فروعها المنتشرة في جميع انحاء المملكة والبالغة (٤١٠) فرعا .

وللتسهيل على المواطن وتحديد المستفيد من الدعم فقد تم اعتماد دفتر العائلة ساري المفعول بالاضافة الى البطاقة التموينية السارية المفعول او بطاقة دعم الخبز التي يمكن الحصول عليها من وزارة التموين كأساس لتحديد عدد المستفيدين ومستحقاتهم من الدعم النقدي المباشر ، اما بالنسبة لابناء قطاع غزة المقيمين في الاردن فيعتمد جواز السفر الاردني المؤقت ساري المفعول بالاضافة الى البطاقة التموينية او بطاقة دعم الخبز كأساس لتحديد ودفع الدعم النقدي .

٣ - تقديم الدعم النقدي لصغار اصحاب الحيازات من الاغنام بواقع (٦) دنانير لكل راس ماعز او ضأن لمن يملك (١٠٠) رأس فما دون وفق الحيازات المسجلة لدى وزارة التموين حين اصدار النظام بحيث تدفع لهم وفق الية وترتيبات تم وضعها لهذا الغرض .

وقد وجدت الحكومة ان هذا الاجراء هو من افضل الحلول الممكنة لمعالجة الاثار السلبية لزيادة دعم المواد التموينية والعلفية باعتباره اصلاحا هيكليا يرشد الاستهلاك ويحد من الهدر وسوء الاستخدام والتهريب ويوصل الدعم الى مستحقيه بعدالة كبيرة لا تؤدي الى تحميل المواطن الاردني اية اعباء مالية اضافية . وفي الوقت الذي نرى فيه ان هذه الاجراءات لن تخفض عجز المواد التموينية المتوقع لهذا العام بأكثر من الربع فإن تجاوز المخصص المرصود في الموازنة يبقى خللا قائما .

يضاف الى ماتقدم ، فانه سيتم فتح المجال امام القطاع الخاص

لاستيراد هذه المواد وبيعها بالاسعار الحرة دون تجاوز السقف المحدد من وزارة التموين مع التأكيد على تفعيل قوى السوق والمحافظة على النوعية والجودة لما يطرح من انواع الخبز المتعددة تحت هذا السقف .

كما سيتم فتح المجال امام تصدير الاغنام باصنافها المختلفة واستيرادها تحقيقا لمبدأ المنافسة الحرة الشريفة وقطع دابر المهربين .

معالي الرئيس اخوتي الزميلة ،

حضرات الساده النواب المحترمين

ان تحديد مبلغ الدعم النقدي للمواطنين جاء على اساس الاسعار العالية التي تم التعاقد عليها لشراء مادة القمح ، علما بان الاسعار العالمية بدأت بالانخفاض في المرحلة الحالية ومن المتوقع ان يستمر الانخفاض في المدى المنظور وهذا من شأنه ان يعظم الاستفادة من مبلغ الدعم المقدم للمستفيدين بمقدار انخفاض سعر الخبز الذي سينتج عن ذلك . بالاضافة الى فتح المجال امام القطاع الخاص للمباشرة في استيراد المواد التموينية والعلفية بعيدا عن وزارة التموين وتحت رقابتها .

واود الاشارة هنا الى ان التعليمات قد صدرت للاجهزة العسكرية والمدنية لصرف هذه العلاوة للعاملين والمتقاعدين ضمن روات شهر تموز وفق اليات تنفيذية بلغت لهم . وكذلك الحال بالنسبة لجميع المستفيدين من صندوق المعونة الوطنية ، علما بان التعليمات التنفيذية التفصيلية للعاملين في القطاع الخاص سواء من خلال الشركات للعاملين فيها او من خلال البنوك ومكاتب التوفير البريدي لباقي المواطنين قد اعدت ويجري حاليا وضع الترتيبات مع هذه الجهات تمهيدا للمباشرة بالاجراءات وسيتم نشر هذه الآليات والاعلان عنها للجميع خلال الايام القادمة .

واود في الختام ان اؤكد ان ما تقوم به الحكومة في هذا المجال ينبع من حسها الوطني بالمسؤولية الثقيلة الملقاه على عاتقها وحفاظها على المكتسبات التي تحققت لهذا البلد

الطيب ونظرتها الى مستقبل واعد بالخير والعطاء لكافة ابناءه .

﴿ وقل اعملوا ﴾ وسنعمل باذنه تعالى صابرين صادقين واثقين ، ﴿وقل عملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون ﴾ .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ورحمة الله ، شكراً دولة الرئيس

الزملاء الافاضل ، بعد ان استمعتم الى رأي الحكومة في موضوع المناقشة والذي قدمه دولة رئيس الوزراء سنفتح المناقشة للزملاء ، ولكن قبل ان نفتح المناقشة اود ان اضعكم في صورة انه لدي "٤٩" زميل طالبين الحديث بالاضافة الى دولة رئيس الوزراء كونه نائب يصبحوا "٥٠" وايضاً الدكتور الحاج والدكتور ابو عليم زيادة على الرقم الذي ذكرت .

عدد لمتحدثين كبيرا جداً ، واريد فقط ان اقرأ المادة "١٢٧" التي تحكم موضوع المناقشة بأن المناقشة هي تبادل الرأي والمشروة بين المجلس والحكومة ، وتبادل الراي تعني تبادل الراي في الموضوع المطروح والحقيقة لا اشك في ان أي زميل ممكن ان يبدي رايه او مجموعة آرائه في الموضوع المطروح في اقل وقت ممكن اريد من الزملاء الاكارم ان يسعفونا في امكانية اختصار الوقت ، ان رايتم مناسب ان نحدد للمتحدث وقت محدد ان تحدث باسمه الشخصي وان تحدث باسم كتلة يعطى وقت معقول يكفي لطرح راي الكتلة بكامل مايريدون ان يعرضوا حول موضوع النقاش ، الاستاذ حمزة منصور .

السيد حمزه منصور :

معالي الرئيس ، بعد تسجيل "٥٢" اسم ما اتصور انه بقي مكان للكتل، معنى هذا اننا نتحدث عن جميع النواب الحاضرين تقريباً . واعتقد ان كل الزملاء على قدر عالي من المسوولية ، وبالتالي تكفي الاشارة التي اشرت اليها ، نراعي الايجاز والاختصار ما أمكن دون ان نحدد بدقائق معينة .. وجزاكم الله خيراً .

معالي رئيس المجلس :

جزى الله الجميع ان شاء الله الخير ، انا اتمنى ان تكون الاشارة كافية لكن ان لم تكن كافية فما هو العمل ؟ لا نريد ان نضيع الوقت ، ان رغبتم نحدد السقف للوقت كان به والا الرأى لكم ولما ترونه مناسب في هذا الموضوع . السيدة توجان

السيدة توجان فيصل :

الحقيقه موضوع التحدث باسم الكتل جربناه في جلسات سابقة . كان يتحدث احدهم ربع ساعة وثلث ساعة ثم يأتي اعضاء الكتل ، اقترح هنا من يتحدث باسم الكتلة ان يقدم الان طلب للرئاسة موقع من اعضاء كتلته كي لا يعود للحديث من وقع ، وان لم توقع كامل كتلته يختصر من وقت حديثه ما سيتحدث به أي عضو من الكتلة .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ عبد الرؤوف الروابدة

السيد عبد الروف الروابدة :

شكراً سيدي الرئيس

صحيح ان هذا الموضوع مناقشة وان المواطن ينتظر ان يسمع رأى ممثليه ، ولكن لكي يكون الرأى افضل ولكي تستمع الحكومة الى آراء منتجة اتمنى ان يكون حديث الزميل المنفرد عشرة دقائق ، ومن يتحدث باسم كتلة ١٥-٢٠ دقيقة .. وشكراً معالي الرئيس

معالي رئيس المجلس :

الدكتور بسام

الدكتور بسام العموش :

شكراً معالي الرئيس

لا ادري اذا كان الشعب يوكل النواب ان يتحدثوا عنه ، ثم بعد ذلك عندما نأتي الى قبة البرلمان توضع قيود ويتم التحديد . طبعاً المجلس هو سيد نفسه في ان يحدد او لا يحدد لكن انا اناشد اخواني ان هذا الموضوع خطير وله مابعده ، والنائب حينما يتحدث ايضاً هذا فيه ، حتى بلغة السياسة ، فيه تنفيس عما يدور في صدور المواطنين ولهذا انا اتمنى ان لايكون هناك

تحديد ، الشخص الذي يتحدث في امور خارجة الرئيس يتدخل ، الشخص الذي يتحدث في امور لا معنى لها هو بنفسه سيشعر ان الناس غير مرتاحين للحديث الذي يتحدثه، اما ان تحاصر الكلمة في مكان الديمقراطية فأنا في ظني ان هذا امر خطير .. شكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، الحقيقة لا فيه محاصرة ولا فيه تحديد ، الحق للمجلس الكريم وانا ما لجأت لنظام النظام واضح ايضاً يحق للرئيس بموافقة تحديد وقت المناقشة في أي موضوع بغض النظر عن هذا الموضوع . لكن نحن كذلك نتحاور في اهمية الموضوع وما هي الآلية التي تريدون اخراج هذا الحديث فيها لغاية ان يتاح ان نخرج بنتيجة في هذا الموضوع . الدكتور ابو عليم

الدكتور محمد ابو عليم :

معالي الرئيس ، اقتراح معالي ابو عصام يكفي عشر دقائق كل متحدث ، لانه لو تكلمنا عن "٥٢" نائب كل واحد يتحدث عشر دقائق نتكلم عن " ١١-١٢ " ساعة وهذا سيكون فيه تكرار كثير بين الزملاء، وارجو أيضاً ان لا يكون هناك تكرار لانه في النظام الداخلي التكرار لا يأتي بنتيجة .

معالي رئيس المجلس :

الزملاء ، اولاً رجائنا ان نكون نحن من نضبط انفسنا في موضوع الوقت ، لكن مع هذا لابد من تحديد سقف . هناك السقف الذي اقترحه معالي ابو عصام ان يكون عشر دقائق للمتحدث ، وهذا غير خاضع للنقاش يحق للرئيس ان يطرحه على المجلس ان وافق المجلس كان به والا النقاش مفتوح الدكتور نادر ابو الشعر .

الدكتور نادر ابو الشعر :

يا سيدي واضح بأن الحملة الانتخابية قد بدأت لان جميع المجلس قد سجل لالقاء كلمة ، هذه ليست اول مناقشة تجري في هذا المجلس ، وقد جرى الاتفاق سابقاً على ان تكون كلمة الكتلة ان لا تتعدى

"١٥" دقيقة وكلمة النائب "٥" دقائق وباعتقادي ان هذا منصف للجميع وحق .. شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

نقطة النظام استاذ خليل حدادين

السيد خليل حدادين :

ارجو من معالي الرئيس شطب كلمة الزميل نادر ابو الشعر من الجلسة لانها ليست جيدة في حق النواب .. شكراً .

معالي رئيس المجلس :

ما فيها شيء ، سأستمع للشيخ عبد الباقي ثم اطرح الاقتراحات والرأي لكم .

السيد عبد الباقي جمو :

شكراً معالي الرئيس

انا لا اعتقد بأن الزملاء ينوون ان يسجلوا مواقف في مثل هذا الموضوع ، ولا يريدون ان يمهدوا لانتخابات قادمة . ولكنني مع هذا ارى ان الذي وافق ان يكون في كتلة اوجبهة يجب ان يكون ملتزماً براي الجبهة وان يختار المتكتلون واحداً من الكتلة او الجبهة ليتكلم ، فليست العبرة بكثرة الكلام لاننا لسنا هنا في مزايدات ، انما هذا امر يجب ان يبت فيه بتشاور واتفاق . فالوزراء هم نواب وهم من الشعب ونحن كذلك وليس فينا من يستطيع ان يقول بانه اخلص للبلد والشعب اكثر من الوزراء .

وارجو ان تكون للكتل كلمة واحدة وللنائب خمس دقائق لان الدقيقة ستون كلمة ، ستون كلمة ×٥ = " ٣٠٠" كلمة ، وتكفي "٣٠٠" لتحضير رسالة .. شكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، اطرح الآراء ونص المادة في النظام الداخلي واضح انه حق لرئيس ان يطرحها على المجلس والمجلس يقرر . سأطرح بداية ان كان المجلس مع تحديد الوقت ؛ ان كان المجلس مع تحديد الوقت نطرح الاوقات المقترحة .

هل يرى المجلس تحديد سقف محدد للحديث ؟ ارجو رفع الايدي .

السيد الامين العام :

"٤٩"من "٧٣"

معالي رئيس المجلس :

"٤٩"مـــن "٧٣" ، اذن المجلـــس يوافق على تحديد الوقت .

هناك اقتراحين ، اقتراح ان يكون الوقت للعضو خمس دقائق واقتراح آخر ان يكون الوقت عشر دقائق للعضو .

سأطرح بداية العشر دقائق ، من مع تحديد عشرة دقائق للتحدث ؟

السيد الامين العام :

"٤٠" من "٧٤"

معالي رئيس المجلس :

"٤٠" من "٧٤" ويحدد عشرة دقائق سقف للمتحدث .

الشيخ جمو نقطة نظام .

السيد عبد الباقي جمو :

يجب ان يكون التصويت على الابعد ، التصويت على خمس دقائق لا على العشر دقائق .

معالي رئيس المجلس :

يا سيدي صوتنا ، الدكتور العزام ماهي نقطة النظام .

الدكتور عبد المجيد العزام :

نفس نقطة النظام

معالي رئيس المجلس :

اذن ارجو من زملائنا الالتزام بالسقف الاعلى بأن تكون مدة أي زميل متحدث لاتتجاوز العشر دقائق. ابدأ بالمتحدثين وابدأ بداية بالزميل فواز الزعبي ، لكي قبل ان ابدأ بالمتحدثين الزملاء اسمحوا لي باسمكم ان ارحب بضيف موجود في الشرفه ، نائب رئيس مجلس النواب اليمني الاستاذ محمد الوجيه فأهلاً وسهلاً به في بلده وبين اهله .

تفضل استاذ فواز الزعبي .

السيد فواز الزعبي :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين

السيد الرئيس ،،،

السادة الاعضاء المحترمين ..

الزميلة المحترمة

ان ما نتناوله اليوم يعتبر صمام امان للأمن الغذائي لأي شعب في العالم ، ويعتبر رغيف الخبز هو

القاسم المشترك الاعظم لكل وجبات الطعام ، بحيث مثيل الرغيف الذي يسمى الضيف المحترم الذي تشاهده الاسرة الاردنية ثلاثة مرات في اليوم ، بحيث يمثل الخبز ٥٪ من اجمالي مصادر الغذاء للمواطنين .

ومما لا شك فيه ان العالم وعبر منظماته الدولية اعتبر رغيف الخبز ، صمام الامن الغذائي العالمي واقام لهذه الغاية اجهزة دولية للانذار المبكر لمعرفة الانتاج والانتاجية ، وسعى لتطوير مفهوم الخزين الاستراتيجي لهذا المادة وسعى حثيثا الى حسن تصنيعها وتوفيرها وتقديمها للمواطن بالوقت والسعر المناسب .

وما انشاء وزارة التموين في عام ١٩٧٤ الا تأكيدا لايلاء القيادة الهاشمية لهذا البلد اهمية الحفاظ على امن هذا المواطن اجتماعياً واقتصاديا وذلك بتوفير المواد الغذائية الاساسية والمواد التموينية الضرورية بصورة منتظمة وبإسعار مستقرة ، وذلك للمحافظة على مستوى المعيشة له ، وتأمين مخزون احتياطي استراتيجي من هذه المواد لمواجهة أي احتمالات او ظروف طارئة بعد ان كان الاردن قد تعرض في سنين سابقة قبل انشاء الوزارة الى تقلبات حادة في اسعار هذه المواد الاساسية واختفائها احياناً اخرى .

ان نظرة فاحصة لعملية المتاجرة بهذه المواد منذ عام ١٩٨٩ وحتى تاريخ ١٩٩٥ ، مع اخذنا عام ١٩٨٩ كأساس للدراسة حيث يمثل عام ٨٩ بدء تحول في اسعار العملات والذي اثر كثيراً على مبلغ العجز في متاجرة هذه المواد وبالتالي زيادة المبالغ التي تتحملها الخزينة لتغطية العجز بالكلفة بين تكلفة الاستيراد وسعر البيع ، لتبقى اسعار هذه المواد باسعار تتناسب ومستوى دخول المواطنين .

حيث نجد ان العجز السنوي ، وما يسمى بدعم الخزينة لهذه المواد خلال الفترة ٩٠-٩٥ بلغ كمعدل مايلي : -

القمح ٤٧,٠٠مليون دينار

السكر ٤,٥٠ مليون دينار

الارز ٧,٥٠ مليون دينار

الحليب ٥,٠٠ مليون دينار

الشعير ٧,٢٠ مليون دينار

الذرة الصفراء ٨,٢٠مليون دينار

المجموع : ثمانون مليوناً تقريباً

اما في عام ٩٦ فيتوقع ان يرتفع الدعم الى مايتجاوز الـ (١٥٠ مليون دينار) تقريباً ، هذا الامر يدفعنا الى البحث والتخفيف من اثره الكبير بالتوقيت المناسب لدخول الاسواق العالمية واختيار مواسم الانتاج والعرض وشراء الكميات التجارية بما يخفض نوعا ما بسعر الكلفة ، اما كمية الاستهلاك وزيادة حجم المبيعات فيتطلب الامر اجراءً حكوميا للسيطرة (على التسرب) او ما يسمى بالتهريب سواء للطحين او الاعلاف .

ان الحكومة وضمن اجهزتها المختلفة هي المعنية لوقف الهدر والقضاء على التهريب بكافة اشكاله.

كما ان معالجة الفجوة الكبيرة بين سعر التكلفة وسعر البيع بإجراء فوري يدفعنا الى ان نكون مع التدرج بمعالجة الامر خطوة خطوة وسنويا حتى يتم استيعاب الفرق الهائل تدريجيا وحتى يتمكن المواطن من ترتيب اوضاعه بما يتناسب مع نفقاته وإيراده الشهري ، فمثلا :

لماذا لايتم طرح نوعين من الخبز مثلاً نوع باستخراج ٨٥٪ ليباع بسعر متدني بينما المستخرج من ٧٢٪ ليباع بسعر يغطي العجز المترتب على استخراج ٨٥٪ كما يتم حاليا مع الارز حيث تقوم وزارة التموين ببيع الارز المصري مثلا بالسعر المدعوم (على نظام الكوبونات) والارز الاميريكي بالسعر الحر ؟!

إن القرار الذي اتخذ من قبل الحكومة برفع مادة الخبز هو قرار جاء من حكومة برلمانية ؟

ما دام النائب يعمل من اجل مصلحة هذا الوطن وواجبات النائب مراقبة المال العام ومراقبة اعمال الحكومة ؟

اعتقد لو لم يكن اتخاذ هذا القرار

لمصلحة هذا الوطن لم يقدموا على اخذ مثل هذا القرار .

السيد الرئيس - الزملاء الاكارم

نحن مع وقف الهدر والتسرب

نحن مع التصحيح الاقتصادي الشامل .

التصحيح الذي لا يغفل دخل المواطن وقدرته الشرائية ليعيش حياة كريمة ويجد الامان والاستقرار في غذائه ، والتصحيح الذي يشمل جميع قطاعات الاقتصاد .

ولي تعليق بسيط دولة الرئيس ، عندما قام هذا المجلس بتنزيل ضريبة الدخل على البنوك وعلى شركات التأمين وعلى النقل قد تبين العجز في موازنة ٩٦-٩٧ . وكنت ضد تنزيل الفائدة على هذه الشركات وعلى البنوك وعلى التأمين لأن البنوك والشركات والنقل يعود لناس اغنياء بالاصل ، ولم يتخذوا عكس هذا القرار بل قاموا برفع الفائدة على القروض وقاموا برفع اسعار التأمين وقاموا برفع اسعار النقل على البواخر .

لذا اتمنى على الحكومة اتخاذ قراراً معاكساً لمصلحة هذا الوطن للسير الى الامام .

معالي الرئيس

الزملاء الاكارم الزميلة الفاضلة

بإسم ابناء الرمثا واللواء الذين حملوني امانة المسؤولية نحن مع جلالة الملك وولي عهده الامين في رؤيتهم في تصويب الأوضاع الاقتصادية بصورة شاملة ، والقضاء على الفساد اينما وجد ، ورفع شأن هذه الأمة .

اسمحو لي ايها الزملاء الافاضل ان اسجل معكم كل التقدير والاحترام لجلالة الملك المعظم ولسمو ولي عهده الامين وللأسرة الهاشمية الذين اثبتوا للقاصي والداني انهم بحق اهل للقيادة والريادة والرفادة ، وانهم الاوفياء على مصلحة هذه الامة وانهم الاحرص على امانة الدين والعروبة .

وانهم بحق الذين يستحقون السيادة والطاعة وولاية الامر لانهم اساس قيادتنا ومحل رجائنا حاضرا ومستقبلا .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ورحمة الله ، المتحدث الزميل طلال عبيدات والمتحدث الذي يليه الدكتور فوزي الطعيمة .

السيد طلال عبيدات :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ،،

حضرات الزملاء الكرام ...

لقد تعرض ابناء شعبنا لضربات متتالية من هذه الحكومة ومن حكومات اخرى قبلها ، وتحملوا زيادات معلنة وغير معلنة على اسعار المواد الغذائية واسعار الخدمات ، التي كان اخرها في زمن هذا المجلس زيادة اسعار المياه والكهرباء والهاتف ، اضافة الى جميع انواع الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي اثقلت كاهل شعبنا والتي تعد بالعشرات من مختلف الانواع والاشكال .

واليوم ... تأتي الينا هذه الحكومة البرلمانية المعنية بالدفاع عن قضايا الامة ومعاناة الشعب والتي قدمت بيانا وزارياً مسهباً وشاملاً واعدة بالرخاء والنماء ، ولكنها اليوم تقفز فوق بيانها الوزاري وفوق كل الحواجز والخطوط الحمراء ، منطلقة ومسترشدة ليس باوضاع شعبنا واوجاعه ومعاناته ، ولكن من ارشادات وتوجيهات الصناديق والهيئات الدولية الاجنبية التي تعتبر تركيع شعبنا واذلاله ومصادرة قراره الوطني هدفاً مباشراً لها يجب انجازه وبكل الوسائل .

معالي الرئيس ،،، ان المس برغيف الخبز يعتبر بكل المقاييس تلاعباً بقوت الشعب ، وهو سلاح مصوب في هذه المرحلة نحو حياة الشرائح الفقيرة ومن هم دون خط الفقر . وفي مراحل اخرى سيتكوي بناره معظم ابناء شعبنا ، لان الاسعار لن تقف عند هذا الحد بل ستتضاعف مرات اخرى في المستقبل .

ففي اطار سياسة النمط الاستهلاكي والتوجه نحو تحقيق هدف " المجتمع المستهلك فقط " ماذا

نتوقع ؟ فها نحن نحصد ثمرة مانزرع فلقد خرجنا من دائرة انتاج رغيفنا واصبحنا ننتظر قدومه من وراء البحار . وانه لامر مفجع ان انتاجنا الوطني من القمح يتراجع بسرعة مذهلة ، برغم كل الثرثرة التي نسمعها عن الخطط والبرامج والتي تكاد تحفر الاخاديد في رؤوسنا على مدار السنة . كما يتراجع ايضاً انتاج الاعلاف وجميع المحاصيل الاستراتيجية الاخرى .

معالي الرئيس ،،،

لقد خسرنا معركة الرغيف منذ سنوات بعيدة خلت ومنذ وصول اول باخرة تحمل القمح الينا اما على شكل هبات ومساعدات او بقروض ميسرة طويلة الامد وباسعار رخيصة تقل كثيراً عن كلفة المنتج المحلي ، فاغرقت اسواقنا بالطحين الرخيص المدعوم من البلد المصدر . ولربما تقول هذه الحكومة او غيرها بانها هي ايضا تدعم الانتاج المحلي وتضع المخصصات اللازمة لهذا الدعم في الموازنة السنوية . وفي واقع الامر فان انتاجنا من الضآلة ، بحيث لا يستحق الذكر ، فإنتاج هذا العام لم يزد على ثلاثين الف طن لاتكفي لايام قليلة معدودة من السنة من اصل ٧٥٠ الف طن هي احتياجاتنا من القمح حسب اقوال الحكومة ، ولربما تسلمت اللجان المخصصة لاستلام الحبوب نسباً بسيطة من هذا الانتاج كما رفضت استلام القسم الاكبر لعدم توفر المواصفات والمقاييس المطلوبة . فتصوروا ان المنتجين الاردنيين على ضآلة انتاجهم يتعرضون للتعسف والبيروقراطية ، كما يتعرضون للتعقيدات التي هي في حقيقة الامر حلقة اخرى تستهدف القضاء التام على أي انتاج وطني مهما كان ضئيلاً وقليلاً . ويعلم الجميع بأن ارداً اصناف القمح المنتجة محلياً افضل بكثير مما نستورده ضمن نفس المواصفات والمقاييس .

معالي الرئيس ،،

لقد تحدثت هذه الحكومة بكل الامور والبدائل ولكنها مع شديد

الاسف لم تسم ولو اشارة عابرة للبديل الصحيح . الذي يضع البرنامج الوطني لانتاج القمح والاعلاف بنسب تتصاعد عاماً بعد عام في تغطية احتياجاتنا . وساعتها فإن شعبنا لديه كل الاستعداد لدفع أي ثمن للخبز لانه لمصلحة المزارع الاردني . والامثلة كثيرة في هذا العالم في دول وقعت مثلنا في مصيدة نصائح الهيئات الدولية ، ولكنها وجدت طريقها للنجاة من هذه المصيدة ، فاستطاعت بسنوات قليلة تغطية احتياجاتها بالاضافة الى فائض من الانتاج للتصدير .

ان بديل الاعتماد على النفس هو البديل الحقيقي الذي يؤيده كل ابناء شعبنا ، وان كل البدائل الاخرى لن تودي بنا الا الى طريق مسدود ، ولن تودي الا للمزيد من تصاعد الاسعار ضمن سياسة العرض والطلب .

ان هذا يقتضي ان نبدأ بخطوات حادة تأخذ باعتبارها الحفاظ على الرقعة الزراعية المحددة ، وترشيد استعمالات الارض والمياه ، ووقف الاعتداء العشوائي على الارض ، ومعالجة مشكلة تفتت الحيازات الزراعية ، ووضع الاسعار التشجيعية المجزية ، ووضع التسهيلات والدعم الحقيقي للانتاج ، وتأسيس التعاونيات لانتاج الحبوب والاعلاف وتنشيط القطاع التعاوني الذي جرى تدميره وتصفيته باسم الخصخصة .

وفي هذا الاطار فانه لابد من وضع الأسس والتشريعات الكفيلة لاعادة تأهيل الريف الاردني الذي فقد الكثير من ملامحه وشخصيته لتكون القرية الاردنية مصدراً للخير والعطاء.

معالي الرئيس ،،

ان رفع الدعم عن الرغيف يعتبر من المحرمات ، كما يعتبر خطاً أحمراً لا يجوز القفز من فوقه . وان ابناء شعبنا يقابلون هذه الخطوة بمزيد من الرفض والاستنكار لانها تمس حياة الشرائح الفقيرة التي تعتمد الخبز بشكل رئيسي في قوتها اليومي . اما التبريرات القائمة على حجج التهريب والتبذير واستعمال الخبز

كأعلاف للمواشي ، فليست مبرراً لمعاقبة هذه الشرائح بجريرة فئة يقع على الحكومة واجب معالجة امرها والتصدي لاغراضها .

اما مسألة الاختلالات المالية في ميزان المدفوعات والعجز في الموازنة فان على الحكومة ان تجد البديل الملائم بالحد من الانفاق الحكومي في ابواب الموازنة المختلفة . وان يقتصر الانفاق على الضروري والمنتج ، وليس على شؤون لا فائدة منها .

معالي الرئيس ،،

حضرات الزملاء ،،

اما في حالة اصرار الحكومة على موقفها من قضية الرغيف فإنها ستخسر الحد الادنى من المصداقية والثقة بينها وبين المواطنين وانه ليصعب على اية حكومة الاستمرار في عملها بادارة شؤون الدولة في اجواء من عدم الثقة والمصداقية .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ورحمة الله ، انبه المشاهدين في الشرفة ان النظام الداخلي لهذا المجلس لايسمح اطلاقاً في التدخل بما يدور في المجلس لا بالكلمة ولا بالاشارة ولا بأي تعبير من التعابير ، واذا تكرر التدخل سأخطر لاخراج كل من يتواجد في الشرقة لذلك ارجو الالتزام واحترام نظام المجلس الداخلي .

المتحدث الان الدكتور فوزي الطعيمة والمتحدث الذي يليه الاستاذ عبد الرؤوف الروابدة ، يبدو ان الدكتور فوزي غير موجود ، تفضل استاذ عبد الرؤوف والمتحدث الذي يليه الاستاذ انور الحديد .

السيد عبد الرؤوف الروابدة :

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه الكلمة تمثل موقف الجبهة الوطنية الممثله لاحزاب التجمع الوطني والتقدم والعدالة واليقظه والوطني

معالي الرئيس - الزميلة والزملاء المحترمون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اننا على يقين من حساسية الموضوع الذي نناقش ، لما له من

تأثير على قطاع كبير من المواطنين، حيث يمس بمستوى معيشتهم ومداخيلهم ، وقد تعددت حوله الآلاء وتضاربت ، وكان اسهمهاواقربا للعواطف الرفض المطلق لاي تغيير .

نرجو في البدء ان نحدد المنطمات التي انبني عليها موقفنا ، وهي :

اولاً : اننا جميعاً ، وزراء ونواباً ، شركاء في المسؤولية بالتساوي والتوازي ، وحوارنا هو حول انجح السبل لحماية حاضر الوطن ومستقبله وتوفير الحياة الكريمة للمواطن . وليس لطرف في هذا المجال فضل على آخر ، ولا مجال للادعاء بمستوى ارفع في هذا السبيل .

ثانياً : اننا لا نحاول ولن نحاول كسب جماهيرية بدغدغه عاطفة ، ولكننا نلتزم مطلقاً بهموم الجماهير ونحاول التعبير عنها بعلمية تفهم الواقع وتستشرف المستقبل .

ثالثاً : لايجوز لتغيير الموقع ان يقلب الموقف رأساً على عقب ، والالتزام الواعي هو الذي يضمن المصداقية على المدى الطويل ، فالقاعدة الذهبية ان الصديق من صدق لا من صدّق .

رابعاً : ان برنامج التصحيح الاقتصادي برنامج وطني ، وضعته الدوله بالتعاون مع المؤسسات الدولية المتخصصة بهدف انعاش الاقتصاد الوطني ، وقد تختلف في بعض جوانبه دون اطلاق الاتهامات ، ولكنه في المحصلة مسؤولية وطنية ، نلتزم به ولكننا نعدله من حين لآخر وفقاً للمتغيرات والظروف ، فالتصحيح الصحيح هو السبيل الوحيد للخروج من الضائقة الاقتصادية التي نعيش منذ اواخر الثمانينات .

خامساً : لقد جاء برنامج التصحيح محصلة لعمل حكومات عدة منذ عام ١٩٨٩ ، ولقد كان في مقدمة الاهداف ان تقدم الحكومة السلع والخدمات بكلفتها ولكن بأسلوب متدرج يستطيع المواطن تحمل تكاليفه ، وتوالت القرارات الوزارية بتعديل اسعار السلع والخدمات ، كان في مقدمتها السكر

والارز والحليب والمحروقات والمياه والكهرباء والهاتف .

سادساً : لقد التزمت جميع الحكومات برفع الدعم عن الخبز والاعلاف ، ولكنها اعتبرته السهم الاخير ، نظراً للآثار الاجتماعية المترتبة في ظروف اقتصادية ليست مواتية . الا ان الارتفاع المتسارع في اسعار الحبوب هذا العام ، يحمل على اعادة النظر في هذا الدعم نظراً لازدياد العجز الناجم عنه بشكل كبير لم يكن كذلك في الاعوام السابقة .

سابعاً : ان المواطن يعيش في هذه المرحلة العديد من الاحباطات ، هي محصلة لظروف داخلية وخارجية ، لاتتحمل مسؤوليتها حكومة بعينها ، ولكن الحكومة القائمة معنية بالتعامل الهادي الواعي مع الاوضاع القائمة. حفاظاً على حاضر الوطن ومستقبله ، ولايعفى من المسؤولية محاولة التنصل منها والقائها على الغير . تعاني الحالة السياسية من تراجع الامل بالسلام العادل ومكاسبه وتعثر المسار الفلسطيني وتوقف المسارين السوري واللبناني والرعب من الاستقطاب الدولي والهيمنة الى جانب امور اخرى عديدة . اما الحالة الاقتصادية فإنها تعيش الركود وان كان ليس مقصوراً على الاردن فقد تجذرت البطالة وتفاقمت جيوب الفقر وتراجع التعامل الاقتصادي مع دول كنا نطمح بعلاقة اقتصادية استراتيجية معها . وفي المجال الاجتماعي هناك محاولات وتصرفات دائبة لخلخلة الوفاق الاجتماعي واللحمة الوطنية وللتجاوز على قيم المجتمع المستقره .

ثامناً : ضمن هذه الظروف التي يجب ان يتكاتف الجميع لتجاوزها ، تصبح قضية سعر الخبز قضية سياسية اجتماعية ترتبط بالأمن الوطني الشامل ولا تقتصر على النواحي الاقتصادية وحدها . ان الارقام والاحصاءات الاقتصادية التي تطرحها الحكومة ارقام واحصاءات فعلية حقيقية ، قد تختلف معها ولكن في مجالات محدده وضيقة لاتؤثر

حذرياً على اطارها العام .

تاسعاً :ان حماية الاقتصاد وتطويره واجب مهم ، ولكن حماية الامن الاجتماعي واجب اهم ، فالمواطن هو الذي يصنع الاقتصاد والاقتصاد لايصنع المواطن وانما يحسن اوضاعه وظروفه المعاشية .

عاشراً : ان التوجه نحو الليبرالية الاقتصاديه والدعوة للتخاصية ، يرتب علاوة على امور اخرى عديدة ، شفافية في الاجراءات وتبسيطها وتخفيف كلفتها ، الا ان ماطرحته الحكومة لتغيير اسلوب الدعم يودي في رايي الى مايلي :

١ - ارتفاع الكلفة الادارية لايصال الدعم الى كل مواطن .

٢ - صعوبة حصول المواطن ، من غير الموظفين والمتقاعدين ، على مستحقاتهم المالية ، الا بشق الانفس ، وبخاصة في البوادي والارياف ، وليس موضوع الكوبونات الامثال على ذلك .

٣ - امكانية اساءة الممارسة لصعوبة الرقابة واتساع مداها ، وبخاصة في مجال المواطنين المقيمين في الخارج .

٤ - المساواة في حقوق الدعم بين غير المتساوين في استهلاك الخبز نظراً للاختلاف في الثروة وأسلوب الحياة .

٥ - تدني الوفر المتوقع من تغيير أسلوب الدعم الى ٩-١١ مليون دينار في مجال الخبز .

٦ - اتاحة المجال للحديث عن نظرة قطرية في بلد قومي التوجه لعدم المساواة بين الاردني والعربي في الاردن .

معالي الرئيس

الزميلة والزملاء المحترمون

ان من حق الحكومة علينا ، ان نطرح عليها بدائل لمشروعها ، قابلة للتفسير وتتجاوز الاقتصادات الموجهة لرايها ، دون ان نكتفي بالرفض الذي يرضي القاعدة الانتخابية ولا يحل مشاكل الوطن وهموم المواطن . اننا نقترح الاجراءات والممارسات التالية ، عسى ان يكون فيها بعض الفائدة ،

ولا ندعي ان اقتراحاتنا هذه تمثل الحل الناجح الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، ولكنها خاضعة للنقاش والحوار الذي يغني ولايجرح ، ويثري ولا يقدح :

اولاً : ان يكون رفع الدعم تدريجياً يمتد لثلاث سنوات ، فيكون اثره اخف على المواطن ، وقد يسهم في تخفيف ذلك الاثر التحسن المأمول في الظروف الاقتصادية خلال السنوات القادمة .

ثانياً : ان يتم الربط بين رفع الدعم وبين اعادة النظر في الرواتب والاجور والتامينات الاجتماعية لذوي الدخل المحدود والمتدني ، بحيث يذهب جزء من الوفر لهذا الغايات .

ثالثاً : ان يرفع سعر الخبز هذا العام الى (١٥٠) فلساً لكل كليوغرام دون الحاجة الى أي تعويض وما يترتب عليه من اجراءات صعبة ومكلفه . سيكون المبلغ الذي يوفره هذا الاقتراح حوالي (٤٠) مليون دينار أي اربعة اضعاف ما تتوقعه الحكومة من مشروعها ، يلاحظ ان هذا السعر سيحول دون استعمال الطحين والخبز مع الاعلاف لان السعر يصبح اعلى بحوالي ٣٠٪ من سعر الاعلاف .

رابعاً : تحسين تحقيق ضريبة المبيعات وجبايتها ، فمازالت هناك جيوب كثيرة وكبيرة من السلع والخدمات وهي لذوي الدخل العالي، لاندفع تلك الضريبة اولايتم استيفاؤها كاملة بينما قد يستوفيها بائع السلعة ومقدم الخدمة لحسابه .

خامساً : رفع اسعار القمح المنتج محلياً بحيث يصبح اعلى من اسعار القمح المستورد بحوالي ٢٠٪ على الاقل ، تشجيعاً لزراعة القمح ومحاولة لاستبدال زراعات اخرى لم تعد مجدية .

سادساً : ترشيد الانفاق الحكومي في المجالات غير المجدية او قليلة المردود ، وهو ما اتجهت اليه الحكومة اخيراً ، ونرجو ان توسع فيه بعد ان تستكشف جميع مظاهره ومنابعه المعلنة والخفية ، فان كثيراً من

المؤتمرات والندوات والمهرجانات والوفود مثلاً غدت مظهراً لرفاه الدولة اكثر منها ضرورة في مثل ظروفنا الوطنية .

سابعاً : مكافحة تهريب الطحين والخبز ، وتشديد عقوبته ، باسلوب مثيل لمكافحة تهريب السلاح والمخدرات ، نظراً لتساويهما في الخطورة على الامن الوطني ، والظروف الاستثنائية تحتاج الى اجراءات استثنائية .

ثامناً : رفع رسوم الاقامة في الاردن بحوالي (٢٠) دينار سنوياً .

تاسعاً : ايقاف العمل ببطاقات تعداد المواشي لانها لم تعد حقيقية ، ومحاربة السوق السوداء للأعلاف وتوفيرها بكميات كافية لمن يريد فيما يريد ولما كانت اسعار الشعير في السوق السوداء تتجاوز (١١٠) دنانير للطن فإنني ارى ان يكون رفع سعر الاعلاف بالتدريج لان ظروف مربي الماشية صعبة وبخاصة في هذه السنة الماحلة ، وان لا يتجاوز الارتفاع عشرة دنانير سنوياً .

عاشراً : توجيه دعم جدي الى قطاع مربي الماشية ، فإن قطاع المزارعين ومربي الثروة الحيوانية يستحق دعماً مماثلاً ان لم يكن اكبر من الدعم الذي تحظى به قطاعات الصناعة والتجارة والسياحة . ومن طرق الدعم ضبط سوق الاستيراد وليس اطلاقه والتصدير العابر ومنع التلاعب عند بيع لحوم الماشية المستوردة على انها لحوم بلدية وتوفير تسهيلات واسعة لمربي الماشية والمزارعين في الاقراض دون فائدة والغاء أي رسوم على مايلزم هذا القطاع من مواد وآلالات .

معالي الرئيس

الزميلة والزملاء المحترمون

نرجو ان نكون قد وفقنا بحمل مسؤولية انابنا بها المواطن . . .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ورحمة الله ، المتحدث الزميل انور الحديد والذي يليه الزميل منصور بن طريف .

السيد انور الحديد :

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

معالي الرئيس

السيدة . . السادة الزملاء الكرام

لابد لنا من الاعتراف بمشكلة المديونية التي يعاني منها البلد منذ زمن ليس بالقصير الامر الذي يستدعي مراجعة الدعم الحكومي لمواد كثيرة .

ان موضوع رفع الدعم عن الخبز على وجاهته من الناحية النظرية امر على درجة كبيرة من الخطورة لان المقترح هو رفع السعر ثلاثة اضعاف وهو امر لا يمكن للمواطن تحمله ، اما موضوع الدفع الذي تقول به الحكومة فهو لايساوي ثلث التكلفة الحقيقية التي سيتحملها المواطن والذي يشكل الخبز معظم سلته الغذائية .

واذا ما اضفنا ارتفاع السلع الاخرى المرتبطة بالقمح وكذلك مشتقات الالبان فنحن نتحدث عن كلفة هائلة سيتحملها المواطن دفعة واحدة ودون مقدمات وهو بالتالي امر يهدد السلام والامن الاجتماعي وقد يكون الثمن غاليا -لاسمح الله- واغلى من حجم الدعم .

معالي الرئيس

السادة الزملاء

نحن كنواب امة لانهرب من الحلول وانا اتصور انه يمكن للحكومة الوصول الى نفس النتيجة وتوفير مبلغ الدعم من ابواب اخرى كثيرة دون ان تتعرض لموضوع الخبز والاعلاف . ومن ذلك مثلاً :

١ - فرض رسوم على الوافدين بنسب معينة وهو امر يخدم مكافحة البطالة ايضا ويوفر فرص عمل لمن لايعملون حالياً ، تاركين فرصهم للعمالة الوافدة .

٢ - فرض رسوم على المطاعم والفنادق وهي التي يرتادها الاقدر اقتصادياً وليس الفقراء .

٣ - تحمل الحكومة لمسؤولياتها في التفكير بآليات افضل تجعل من غير الممكن ان يستعمل اصحاب المواشي الخبز كمادة للاعلاف .

٤ - مكافحة تهريب سلعة القمح

والطحين والعلف بوسائل الجمع على ضوء الخبرات التي توفرت للحكومة من وسائل منع التهريب .

٥ - تشجيع المواطنين على زراعة القمح في المناطق غير المزروعة حالياً خاصة في المناطق الشرقية بتوزيع الواجهات العشائرية بشكل عادل مع حفر الآبار الارتوازية وعمل السدود وعمل سياج شجري للحد من الزحف الصحراوي الذي اصبح يهدد اجود الاراضي الزراعية الى جانب ضمان شراء الحبوب من المزارعين بسعر مجز يماثل سعر الاستيراد .

٦ - تشجيع المزارعين على زراعة القمح والحبوب بدل الخضار التي تواجه مشكلة تسويق كل عام مما يوقع المزارعين في مديونية تتحمل الدولة جزءاً كبيراً منها في نهاية الامر بالاضافة الى هدر كميات كبيرة من المياه نحن بأمس الحاجة الى كل نقطة منها للشرب .

٧ - وان كان ولابد من التعرض لموضوع الخبز فأقترح ان يرفع سعر الكيلو منه تدريجياً وبحيث لاتتعدى الزيادة خمسين فلساً سنوياً . وبذا فلا نثقل كاهل المواطن ولا نزيد من اعبائه كما ويترتب علينا توعيته الى الترشيد والحد من الهدر في الوقت الذي يجب ان نتذكر ان الخبز مادة غذاء رئيسية لفئات غير قليلة في المجتمع الاردني .

دولة الرئيس

استمعت بالامس مع معالي رئيس مجلس النواب الى مطالب وفد يمثل عشائر المملكة وقد تحدث الوفد بمنتهى الامانة عما يعانون من جراء رفع اسعار العلف لان هذه المادة هي المصدر الوحيد لارزاقهم واسرهم وكذلك ما سيعانون من جراء رفع سعر الخبز مع شرائح عديدة من مجتمعنا الاردني . اتمنى على دولتكم وحكومتكم في ضوء ما سمعنا التوقف وتأجيل كل قرارات الزيادة . وبالتفاهم والحوار الهادئ البناء سنصل باذن الله الى مايرضي الجميع والصديق من صدق وليس من صدّق .

والسلام عليكم ورحمة الله

١٩٩٦/٨/٤

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ورحمة الله ، المتحدث الزميل منصور من طريف والمتحدث الذي يليه الزميل بدر الرياطي .

السيد منصور بن طريف :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ،،

الزملاء الكرام ،،

القى هذه الكلمة نيابة عن جبهة العمل الوطني في مجلس النواب والتي تضم النواب السادة التالية اسماؤهم ومع حفظ الالقاب :

١ - عبد الباقي جمو
٢ - محمد الحنيطي
٣ - هاني المصالحة
٤ - احمد القضاه
٥ - مفلح اللوزي
٦ - فرح الربضي
٧ - هاني حجازين
٨ - مفلح الرحيمي
٩ - خالد عبد النبي
١٠ - عبد الحافظ الشخانبه
١١ - حاتم الغزاوي
١٢ - نادر ابو الشعر
١٣ - عبد الهادي المجالي
١٤ - راتب السعود
١٥ - طه الهباهبه
١٦ - هاشم الدباس
١٧ - عبد المجيد العزام
١٨ - منصور بن طريف

معالي الرئيس ،،

الزملاء الكرام ،،

لقد استمعنا بكثير من الاهتمام الى بيان الحكومة الذي القاه دولة رئيس الوزراء ، واوضح فيه مجمل الظروف الاقتصادية والمالية ، وحركة التنمية والاقتصاد الوطني ، والوضع المتعلق بالامن الغذائي كهدف اساسي ، وما يتعلق ببرنامج التصحيح وايصال الدعم لمستحقيه ، والبرامج التي تعتزم الحكومة القيام بها في موضوع سعر مادة الخبز واسعار اعلاف الماشية .

معالي الرئيس ،،

الزملاء الكرام ،،

لم يسبق لاي حكومة ان قدمت بيانا الى مجلس النواب الا وكان التأكيد على موضوع الامن الغذائي

، كهدف استراتيجي ينبغي المحافظة عليه عنوانا اساسيا وضروريا ضمن اهداف التنمية الاقتصادية وتطوير قطاعات الاقتصاد الوطني كافة ، والحكومة الحالية لم تكن استثناء لهذا التوجه ، اذ اكدت في البيان الوزاري امام مجلس النواب اعطاء موضوع الامن الغذائي كل الاهمية المناسبة ولا نبالغ اذا اكدنا ان الامن الغذائي له انعكاساته الهامة والمباشرة على الاستقرار والامن بصفة عامة ، وبالتالي ، على حركة التنمية الاقتصادية و لم يكن ليخفى على احد، ان الامن الذي نعمنا به في الاردن كان عاملا هاما في تحقيق الانجازات الاقتصادية المتتالية ، واذا كان مفهوم الامن الغذائي قد انحصر فترة ضمن اطار الاستيراد والتخزين في الصوامع والمستودعات لمدة اربعة شهور في حدها الادنى ، فانه قد تأكد الان ، وفي ضوء ارتفاع اسعار الحبوب عالميا وبشكل مضطرد ، وفي ضوء تناقص المخزون الاحتياطي بشكل كبير لدى الدول المنتجة المصدره ، وفي ضوء رفع الدعم عن الكميات المصدره من تلك البلدان ، فان مفهوم الامن الغذائي ، اصبح ، وبالضرورة ، يتطلب التركيز على البعد الانتاجي الوطني وخاصة في مجال انتاج الحبوب ، وذلك من خلال السياسة السعرية المناسبة التي ترافق وتسجم مع البرامج الفنية الزراعية المناسبة لمحاولة الوصول الى اعلى نسبة ممكنة من الاكتفاء الذاتي من الحبوب والاعلاف ومن الطبيعي ، ان الوصول الى نسبة ٣٠٪ او ٤٠٪ كهدف اساسي وممكن ، هو افضل بكثير اقتصاديا واجتماعيا وتنمويا ، من نسبة ال ١٥٪ الحالية وهو ليس بالهدف البعيد المنال امام السياسة السعرية والفنية الزراعية المناسبة والجادة .

معالي الرئيس ،،

الزملاء الكرام ،،

نعتقد ان برامج التصحيح الاقتصادي تكتسب الاهمية والموضوعية من خلال الوفاق والاتفاق على اهدافها ، وبالتالي ،

على معطياتها ، وبرامجها ، ومتطلباتها ، واستحقاقاتها الاقتصادية والمالية والاجتماعية . وان الاهداف الرئيسة ، التي تتبلور حيالها برامج التصحيح ، وتتعلق مباشرة بأمور اساسية للاقتصاد الوطني وتحفيزه نحو انطلاقة افضل ، وتنمية اشمل ، ان المحافظة على سعر صرف الدينار الاردني ، وترشيد عجز الموازنة ، والتغلب على المديونية الخارجية ، وزيادة الناتج المحلي الاجمالي وزيادة الصادرات والتصدي للبطالة والتصدي للفقر انما هي اهداف وطنية متكاملة تستدعي دوماً الموازنة والمواءمة بينها جميعا حماية لاقتصادنا الوطني ، ومجتمعنا الاردني المتكامل المتضامن ، واستقرار هذا المجتمع ، وما يؤدي لتقويته وتماسكه وتمسكه بالاخلاق والسلوكيات العربية الاسلامية والى مجتمع ينمو ضمن سياق وتوازن اجتماعي واقتصادي مناسبين . ولهذا ، ومن هذا المنطلق ، فان برامج التصحيح تؤكد وفي وثائقها ومعطياتها الانتباه الى عدم السماح بحدوث آثار سلبية اقتصادية ومانية كبيرة ، والعمل بجدية لاستدراك تلك الآثار السلبية وخاصة مايطال الفئات ذات الدخل المتدني في المجتمع ، وهذا هو ما يدعونا جميعا ضمن المجتمع الاردني ، الى ان نحاول كل الجهد المناسب لان تكون برامج التصحيح وآثارها متوازنة وعادله ، وان تلقى تلك البرامج الاتفاق والموافقة والتدعيم والتأييد من جميع فئات المجتمع الاردني ، ومن ممثلي الشعب ، ليكون ذلك خير مشجع للسلطة التنفيذية للاستمرار في باورة البرامج التدريبة المتكاملة والمتابعة تحقيقاً للتنمية بأبعادها الشاملة ، واستدراكاً للآثار السلبية على الفئات الفقيرة . واذا كانت الاسعار الحالية لمادة الخبز ، لا تمثل صورةً مناسبة وواقعية للكلفة الاقتصادية ، ويؤدي ذلك بالتالي الى بعض التشوهات في مجال الاستهلاك ، خاصة وان الارتفاع الكبير على اسعار الحبوب عالمياً اضاف عاملا هاما اخر في ضرورة

التصحيح في هذا المجال . واذا كانت الحكومة تنطلق في موضوع سعر الخبز من منطلق ذلك الفرق الكبير الذي ينتج بين الكلفة وسعر البيع للمستهلك ، فاننا لا نأخذ عليها من حيث المبدأ مثل هذا التوجه ، لابل نعتبره توجها موضوعيا اذا بقي في حدود الهدف الاقتصادي العام ، وضمن آلية تراعي مصلحة المواطن الاردني الاقل دخلاً في الدرجة الاولى والذي يعتمد على مادة الخبز، وبالنوعية الجيده المناسبة وكما هو حاصل حتى الآن – كأهم مصدر لغذائه وعلى مائدته . ان هناك وفق التعداد العام للسكان مايقارب ٦٠٠ الف اسرة ضمن الاسرة الاردنية الكبيرة ، وبمتوسط حوالي ٧ افراد كعدد للأسرة الواحدة وان معدلات الاستهلاك لمادة الخبز ومن واقع دراسات ميدانية ، موضوعية تشير الى ان مالايقل عن ٧٥٪ من مجموع هذا الاسر الاردنية يستهلكون بمعدل حوالي ٥ كيلوغراماً من الخبز للأسرة الواحده يوميا . وان هؤلاء وهم الذين نطلب ونأمل ان لايسمح بتعرضهم لبرنامج مرهق جداً لهم . ان اسرة يبلغ استهلاكها خمسة غرامات من الخبز يوميا تدفع حوالي ١٦٥ دينارا سنوياً ثمنا للخبز حسب السعر الحالي وهذا الاسرة نفسها ، سوف تدفع حوالي ٣٨٥ دينارا سنوياً ثمنا للخبز في حالة وصول السعر الى حوالي ٢٢٠ فلس للكيلو غرام الواحد والمعد ضمن المواصفة الجيدة الحالية والى حوالي ٤٥٠ دينارا اذا كان السعر في حدود ٢٥٠ فلس للكيلوغرام . واذا كانت علاوة التموين حوالي ١,٢٨٠ دينارا للشخص شهريا وكما اعلنت الحكومة فإن العلاوة سوف تغطي جزءا فقط (اقل من النصف) من مجمل الكلفة الاضافية الناتجة عن ارتفاع سعر الخبز . وذلك في حالة دفع العلاوة المذكورة لجميع افراد الاسرة . اننا نعتقد ، ان هذا سوف يشكل عبئاً كبيراً على شريحة كبيرة من الاسر الاردنية . واذا كان هناك من يفترض ، وانطلاقاً من ارقام

ومعطيات غير واقعية او عملية فيما يتعلق بكميات الاستهلاك الراشد ، فإنه لابد ، ومع ضرورة الوضع في الاعتبار نسبة معقولة عما يمكن اعتباره هدراً لابد من ان يكون القرار مستندا الى حقيقة ان ٧٠-٧٥٪ من الاسر الاردنية يستهلكون وسوف يبقون يستهلكون وضمن الاسعار الجديدة وفقا للمعدلات التي ذكرناها .

معالي الرئيس ،،

الزملاء الكرام ،،

ونحن في غمرة البحث والتحليل ، وطرح البدائل التي نتوخى من خلالها وبكل الامانة والجدية ان تجئ برامج الحكومة على افضل صورة تنفيذياً وقبولاً لدى المواطن الاردني حيال سعر مادة الخبز ، جاءنا قرار آخر للحكومة بالأمس برفع اسعار الاعلاف بنسبة كبيرة تجاوزت ٥٠٪ مما شكل عبئاً مرهقاً خاصة على صغار مربي الماشية والدواجن وكنا نأمل ، لو ان برنامج الحكومة لرفع الاسعار للأعلاف كان متزامنا مع حزمة الاجراءات المناسبة التي هي ضرورية للحد من الانعكاسات السلبية الكبيرة لارتفاع اسعار الاعلاف على صغار مربي الماشية ومربي الدواجن ، وحتى لايضطروا في غمرة هذه المواجهة الكاسحة بالنسبة لهم ، الى هجر تربية قطعانهم ومجال نشاطهم مع اسرهم ، والتحول بالتالي الى باحثين عن مجال آخر للعمل ، ليسوا هم مدركوه او واجدوه ، وليس متوفرا حاليا في قطاعات الاقتصاد الوطني الاخرى ان السياسه التي استهدفت تنمية الثروة الحيوانية خاصة خلال العقود الثلاثة الماضية هي التي ادت الى نمو الثروة الحيوانية " وخاصة الاغنام " الى درجة اكبر من التوازن الطبيعي بين انتاج الاعلاف وطنيا واحتياجات هذه الاعداد من الماشية وان الحكومات المتتالية وضمن معطيات موضوعية في حينها منعت على سبيل المثال تصدير اناث الاغنام بهدف زيادة اعداد الاغنام في الاردن ، وزيادة عدد مربي الاغنام . وتم

بالتالي تزويدهم بالاعلاف المستورده لمواجهة احتياجات مربي الاغنام من جانب ، والمحافظة على البيئة والمراعي من جانب آخر كهدف وطني هام ونعلم جميعا ان الاردنيين يحبون اللحوم الحمراء ومازالوا يفضلونها على اللحوم البيضاء . ان نسبة الاكتفاء من اللحوم الحمراء لاتتجاوز الثلث كما ان استيراد المزيد من اللحوم الحمراء من الخارج مكلف ايضاً مما سيزيد الحاجة الى العملة الصعبة من جانب ، ويؤدي الى زيادة عدد العاطلين عن العمل من جانب آخر في حالة تخلينا عن هذه الاسر مرة واحدة لانهم اصبحوا فجأة مضطرين لتحمل تكاليف اضافية ودون توقع مردود مناسب بشكل تلقائي من خلال ارتفاع مقابل ومواز لارتفاع كلفة الانتاج . ان النظرة الاقتصادية الشمولية وانعكاساتها على مجمل حركة الاقتصاد الوطني عامل هام واساسي في النظرة لتقييم مثل هذه النشاطات الاقتصادية ومدى كلفتها ومدى انعكاساتها الايجابية على مجمل الاقتصاد الوطني.

معالي الرئيس ،،،

الزملاء الكرام ،،،

نقدر للحكومة الحرص على الاهتمام ببرامج التصحيح ، وبالقطاعات الاقتصادية ، والاهداف التنموية ، وبكافة شرائح المجتمع الاردني وبعد دراسة متصلة ومتواصلة مع قطاعات الشعب الاردني ومن منطلق الحرص على المصلحة الوطنية والموضوعية وكرامة المواطن الاردني وتماسك الاسرة الاردنية الواحدة فإننا في جبهة العمل الوطني نقترح ضرورة ان تقوم الحكومة واستكمالا لبرامج الاسعار ، والتعويضات وترشيد الاستهلاك ، وتشجيع وتحفيز مزيد من الانتاج الوطني ، ومن منطلق الاهداف المتوخاه للسياسة الاقتصادية والسياسة الزراعية التي كانت الحكومة اكدته في بيانها الوزاري امام مجلس النواب ونالت ثقة هذا المجلس الكريم على اساسه وحيث

كان ورد في بيان الحكومة حينذاك مايلي : -

" وسيكون الهدف الرئيسي لجهود الحكومة تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة وزيادة التوظيف وتقليص الفقر واحتواء آثاره على المواطن الاردني وستكثف الحكومة جهودها في معالجة مشكلة الفقر " .

وكما ورد ايضاً في البيان " ستولي الحكومة اهمية للقطاع الزراعي ودعم هذا القطاع الحيوي واقرار وثيقة السياسة الزراعية " .

اننا نقترح على الحكومة مايلي :-

١ - ان يتم بلورة برنامج الارتفاع في سعر مادة الخبز الذي يبلغ حاليا ٨٥ فلس للكيلوغرام وفق المواصفات المعتمده بما لايتجاوز ١٤٠ فلس كيلوغرام بنفس المواصفات وبدون علاوة تموين في مثل هذا الخيار الا لفئات المواطنين الذين يتلقون معونة من صندوق المعونة الوطنية ومن يماثلهم دخلاً .

٢ - وفي حالة رغبة الحكومة استكمال برنامج ارتفاع سعر مادة الخبز الى معدلات اعلى مما ورد في البند (١) اعلاه والى الاسعار التقريبية المعلن عنها للكيلوغرام الواحد من مادة الخبز وفقا للمواصفات المعتمده فان ذلك يتطلب ان يكون مقدار علاوة التموين بمعدل دينارين شهريا لكل مستفيد من المواطنين الحاصلين على بطاقات تموين وبما لايقل عن عشرة دنانير شهريا لكل رب اسرة ممن دخلهم الشهري ثلاثمائة دينار فما دون . وذلك توخيا لوصول العلاوة بصورة مناسبة وعادله .

٣ - بلورة برنامج تنفيذي فوري لمساعدة مربي الماشية نتيجة رفع اسعار الاعلاف بما يؤمن التعويض لهم نتيجة الكلفة الاضافية والعمل على بلورة برنامج تعداد حقيقي للماشية .

٤ - زيادة اسعار شراء القمح والشعير من المزارعين الى ٢٣٠دينار/ طن للقمح و ٢٠٠ دينار / طن للشعير اعتبارا من الموسم القادم .

كما نقترح على المجلس الكريم تشكيل لجنة من ممثلين عن الكتل

النيابية ومجموعات النواب لبلورة اقتراحات متفق عليها من قبل الجميع لتقديمها الى الحكومة وفي اطار ما تم استعراضه كمعطيات وحقائق وتوجهات خدمة للمواطنين وللتنمية الاقتصادية المنشودة .

هذا واننا نؤكد اعتزازنا بقيادة راعي مسيرة التنمية في اردن الخير والعطاء جلالة القائد الباني الملك الحسين المعظم وولي عهده الامين .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ورحمة الله ، فقط وددت ان انبه الزملاء بأنني سمحت للذين تحدثوا باسماء الكتل بتجاوز السقف الذي حدده المجلس الكريم ، لكن في المقابل ارجو ان يكون هذا سبباً في ان لا يتحدث كل اعضاء الكتلة لانه لدي "٥٣" نائب طالبين الحديث . ان كان هناك كلمة باسم كتلة يفترض ان يكون عدد المتحدثين من هذه الكتلة قليل ما أمكن . المتحدث الاستاذ بدر الرياطي والمتحدث الذي يليه الاستاذ مفلح اللوزي .

السيد بدر الرياطي :

السلام عليكم ورحمة الله .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين

معالي الرئيس

الاخوة النواب الكرام

احتراما لوقت هذا المجلس الكريم سوف اكتفي باشارات من اقوال من قابلت من المواطنين وزفراتهم لقرار الحكومة بتغير اسلوب الدعم ورفع سعر رغيف الخبز .

١ - يقول احدهم يبدو ان الحكومة عازمة على زيادة الضغط على المواطن برفع سعر الخبز استجابة لمطلب صندوق النقد الدولي . اليس الاولى ان يكون الضغط على القادر وهو الصندوق والطلب منه العدول عن قراره وطلبه لان كثرة الضغط قد تولد الانفجار .

٢ - ويقول احدهم اذا ما يصرف

للمواطن من تعويض لن يصرفه لغايته بل على باقي احتياجاته لان الجميع يعلم ان الاحياجات الضرورية اكثر من الموارد المتاحة .

٣ - اين الزيادة السنوية على الرواتب التي وعدت الحكومات المتعاقبة ان تصرف كل عام في بداية تموز لمقابلة الارتفاعات الجنونة على اسعار المواد الضرورية للمواطن . وهل تعادل الزيادة التموينة المزعومة نصف قيمة الزيادة السنوية التي بتخرت مع حر الصيف لهذا العام . وهل جاءت الزيادة التموينية هذا العام لتغييب الزيادة السنوية المنتظرة؟

٤ - ما من مادة ضرورية الا وقد ارتفع سعرها في غمرة الحديث عن تغيير اسلوب الدعم لرغيف الخبز . هل المقصود هو تمرير رفع الاسعار على ضروريات الفقراء وحمّل مواطنينا من الفقراء .

٥ - لماذا يتزامن مع هذه الضجة عن الخبز خلو المراكز الطبية والمستشفيات من العلاجات الضرورية ومنها المضادات الحيوية التي لا يستغني عنها كثير من المرضى والتي اصبح عدم توفرها عبء من الاعباء على كاهل المواطن .

٦ - مخرجات القمح التي قد تصل الى خمسين نوعا ماذا سيتم بشأنها ؟ سوف ترتفع قيمتها !!

٧ - ان ارتفاع سعر القمح والمواد العلفية سيؤثر على اسعار جميع المنتجات الحيوانية والدواجن من لحوم حمراء وبيضاء وبيض والبان واجبان وقد بدت تباشير ذلك بارتفاع سعر البيض .

٨ - ويتساءل الناس ببراءة لماذا لاتوجه مئات الالاف من الدولارات التي تصرف بين الفينة والاخرى على المهرجانات التي تسمى زورا وبهتانا بالثقافية وماهي الا مهرجانات للتعدي على الاخلاق الفاضلة والقيم الرفيعة والاصالة الموروثه . لماذا لا توجه الى دعم قوت المواطنين ؟

٩ - ويتساءل الاغلبية الصامته عن الملايين التي تنفق لتغطية ساعات البث التلفزيوني الحي والمباشر للالعاب الاولمبية ومباريات كرة القدم الاوروبية

والعربية وغيرها . اما تسدخله لو وجهت الانفاق على قوت المواطنين وحاجتهم الضروية .

١٠ - ويتساءولون لماذا لايتم توجيه المزارعين الى زراعة الحبوب ودعمهم في هذا المجال بدل ان نتباكى دائما على اوضاع المزارعين البائسة وخساراتهم المتلاحقة جراء سياسة النمط الزراعي للبندورة وانواع الخضروات الاخرى .

ولماذا لاتفي الشركات الزراعية رم وغيرها بالتزاماتها مع الحكومة في عقد الايجار المبرم معها . فقد حولت زراعة الارض المستأجرة بعشرة قروش للدونم الواحد الى اشجار مثمره تصدر نتاجها الى الخارج لتجني منها مبالغ باهظة وتحرم البلد منها ومن الحبوب التي كان نتاج مازرع منها هذا العام يفوق التوقعات بشهادة اصحاب الشركات وما اعلن عبر التلفاز .

١١ - ان المواطن لم يعد يشعر بالامان ولابالثقة فقد كان المسوغ الرئيسي الذي ساقته الحكومة للمواطن في تبرير توقيع معاهدة الصلح هو الدعم الخارجي والرفاه الاقتصادي وسكتت الاغلبية الصامته لعلها ترى هذا الدعم وهذا الرجاء ولكن على العكس وقعت المعاهدات وزادت البطالة وارتفع منسوب الفقر وارتفعت الاسعار وتآكلت الاجور والرواتب والدخولات و لم تصدق الحكومة مع الناس وفي المؤتمر الاقتصادي حبس الناس انفاسهم وهم يتابعونه تصديقا لوعد الحكومة بأنه مؤتمر السمن والعسل . وانتهى المؤتمر الى ما انتهى اليه و لم نرى سمناولا عسلا .

ان المواطن لم يعد يثق بالوعود فان سكت عن رفع سعر الخبز . من يضمن له ان لا ترتفع اسعار بقية المواد الاساسية مستقبلا . ومن يضمن ان رفع سعر الخبز سيجلب الفائدة التي تدعيها الحكومة او تمنع الضرر الذي تخافه الحكومة من يصدق ويثق وقد وعدت الحكومةمن قبل باعادة فروق سعر المحروقات . ولم يدفع فلس واحد لصاحبه .

١٢ - هل لنا ان تساءل لماذا جاء التوقيت في هذا الوقت بالذات بالذكاء ودهاء الحكومة !! فلقد عرفت وا لله من اين تؤكل الكتف لقد تنكر اليهود لعهودهم مصادقا لقول ا لله تعالي " أوكلما عاهدوا عهداً نبذه فريق منهم " وقد اعلنوا لا آتهم بكل صلف وتحد لمشاعر العرب والمسلمين وتطاولا على الشرعية الدولية واداروا ظهرهم لمقررات الهيئة الدولية . واعلنوا ان القدس ستبقى موحده عاصمة لهم وسيعملوا على تسمين مستوطناتهم الى الضعف فضلا عن توسيع الطرق الالتفافية . والتأكيد على عدم التنازل عن الجولان وعن المبدأ الذي قامت عليه المفاوضات وهو الارض مقابل السلام واستبدلوه بالامن مقابل السلام .

هل المقصود وقد رزء الناس في قوتهم وعماد معيشتهم ان يتناسوا قضاياهم المصيرية ويشغلوا عن مقدساتهم ومبادئهم وقيمهم ؟

١٣ - واخيرا يا حكومتنا الرشيده لا ترفعوا سعر الخبز فقد قيل " ان البطون الجائعة تتناس المعاني السامية"

والسلام عليكم ورحمة ا لله وبركاته .

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ، المتحدث الزميل مفلح اللوزي المتحدث الذي يليه الدكتور راتب السعود .

السيد مفلح اللوزي :

بسم ا لله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

اخواني النواب المحترمين نواب الامة المجتمعين في هذا اليوم الخير وبهذه الساعة المباركة التي تجمعنا لنتحدث تحت قبة البرلمان بلسان الشعب الذي دفعنا لهذا المكان منبر الامة ووضع الامانة في اعناقنا امانة قوته التي نحن بصددها اليوم وامتدت اليها ايدي الحكومة البيضاء بارتفاع الاسعارحتى وصلت برغيف الخبز .

كما امتدت ايضاً على رفع الدعم عن اعلاف المواشي التي يعيش منها الكثيرين بدون أي مورد اخر . ورفع الدعم عن اعلاف المواشي يسبب رفع اغلب الاسعار التموينية التي لم يشعر بها سوى من هم تحت

خط الفقر من المواطنين .

واذا كانت الامور تختلف عن مانقول حسبما تحدث به دولة الرئيس على الحكومة ان تتبع هذا وتوضح ذلك امام الشعب وكيف يتم ايصال الدعم لمستحقيه حتى يكون الجميع بقناعة ، ويعرف المواطن . من أي شريحة هو ليصبح من السهل عليه ان يتناول قوت اولاده ومواشيه بدون ان يتأثر وقته وعمله (من الروتين الطويل) ويكون متوفر بدون ان يختفي احياناً من تلاعب التجار .

معالي الرئيس ،،

اخواني نواب الامة

ان المواطن الاردني ، يتحمد الله على نعمة الامن والاستقرار الذي ينعم به والذي لم يقدر بثمن . سوى الشكر لله . ومن ثم للقيادة الحكيمة الواعية السهرانة والتي عودتنا على ان تضع يدها الكريمة حين ترى الاختلاف بالراي بين السلطتين التنفيذية والتشريعية . للتقييم والتصحيح ، وهو الفيصل والحكم ورئيس وكبير السلطتين بل السلطات جلالة الملك الحسين حفظه الله ورعاه . ونسير على دربه وخطاه اعزه الله بجنود السماوات والارض .

واخيراً اؤيد ما جاء في توصيات الجبهة الوطنية واقتراحها حيث انني احد افرادها . واقترح تشكيل لجنة مشكلة من جميع الكتل البرلمانية للبحث في موضوع رفع الاسعار لنصل بالنتيجة الى التصحيح المطلوب والمعقول منه والمقبول مع الحكومة .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، المتحدث الدكتور راتب السعود والمتحدث الذي يليه الدكتور محمد الزين .

الدكتور راتب السعود :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي كان من بين اسماءه الحسنى الغني والمغني والصلاة والسلام على رسول الله الذي علمنا ان نقول

﴿ اللهم انا لا نسألك رد القضاء وانما نسألك اللطف فيه ﴾

وبعد ،،،

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

ان من ينظر الى الظروف الدولية والاقليمية حولنا نظرة الفاحص والمحلل والمتنبيء يفقد طعم الراحة ولايكاد يستمتع بلذة طعام او نشوة شراب او سعادة ترفيه ، لابل ويسيطر عليه القلق ويفقد احياناً الامل وينتابه التوتر والضيق .

ذلك ان قدرنا في هذا البلد المرابط ان نكون الاصغر مساحة والاقل موارداً والاصعب ظروفاً من بين جيراننا ، وان نواجه منذ انشاء دولتنا الاردنية الهاشمية بتحدي الصهيونية فكانت سلسلة المواجهات معهم والتي توجت بحرب عام ١٩٤٨ لنفقد جزءاً عزيزاً من فلسطين ولندفع في الاردن ثمناً لذلك.

وبعد عشرين عاماً جاءت نكسة عام ١٩٦٧ لنفقد جزءاً عزيزاً من المملكة ولندفع ثمناً اخر اكبر من ذي قبل .

وبعد اكثر من عشرين عاماً اخر وبالتحديد في عام ١٩٨٩ صحونا على هدير هزة اقتصادية عنيفة كانت مؤجلة منذ سنوات خلت ، وكان لها سببان رئيسان

الاول : انعكاسات المواجهة والصراع مع اسرائيل وما نتج عن ذلك من توفير مستلزمات الحياة الكريمة لاخواننا ابناء فلسطين الذي لجئوا او نزحوا او هاجروا الينا.

والثاني : انعكاسات خطط التنمية المختلفة وما نتج عن ذلك من توفير مستلزمات انشاء البنية التحتية التي اصبحنا نفاخر فيها دول العالم الثالث بلا استثناء ، من ماء وكهرباء ، ومدارس وجامعات ، وعيادات ومستشفيات ، وطرق ومراكز ومنشآت .

وبعد ذلك بحوالي عامين ، وبالتحديد في ١٩٩١ جاءت حرب الخليج التانية والتي دفعنا كذلك ثمناً لها ، لم يتقصر على استقبالنا لحوالي نصف مليون مهجر من اخواننا ابناء الجالية الفلسطينية هناك ، اقتسمنا

واياهم كل شيء ، وانما تجاوز ذلك الثمن الى ان فقدنا مرغوبية العمالة الاردنية في معظم دول الخليج ، وامور اخرى ليس مقامها هنا .

واليوم ونحن في عام ١٩٩٦ نجد انفسنا امام حكومة اسرائيلية يمينية متطرفة ، لا نعرف ماذا تحيك لنا ، وهل اسقط رئيسها من عقله ، وحزبها الحاكم من مبادئه ما يعرف بالخيار الاردني لحل مشكلة الفلسطينيين ؟

انه غول حقيقي يهدد وجودنا وتصبح المشكلات الاخرى مقارنة بالوجود ، سهلة ومقدور عليها .

وفي ظل هذه الظروف ، ماذا سيكون الحال لو اجبر العراق على بيعنا النفط بالسعر العالمي وان يتم الدفع بالعملة الصعبة وللامم المتحدة مباشرة وليس للعراق ؟

انها حقاً لظروف خارجية صعبة ، لا اعتقد ان بلداً واجه او يواجه مثلها.

اما الظروف الداخلية ، فالناظر لها يندهش من قدرتنا على الحياة ، واذا ما طبقت علينا نظرية صراع البقاء نكون العمالقة والاقوى .

فبالبطالة ولو ان جزءاً منها سلوكي ، والفقر ولو ان بعضاً من اسبابه فكري ، وبطء دوران عجلة الماكنة الاقتصادية ، كلها وغيرها اسباب كافية لفناء هذا البلد ، ولكنه مازال صامداً يكابد الظروف ويجتاز المحن ويؤرق الحاسدين .

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

لقد بدأنا منذ عام ١٩٩٠ برنامجاً وطنيا للتصحيح الاقتصادي يستهدف اعادة هيكلة الاقتصاد الاردني بكافة قطاعاته ، ونجحنا والحمد لله بتطبيق اركان هذا البرنامج ، حتى غدونا مثلاً لدول اخرى عانت او تعاني من مثل ما نعاني منه .

وكان الرهان في كل القرارات السياسية والاقتصادية الصعبة على وعي المواطن الاردني . وها نحن اليوم امام قرار اقتصادي اخر . يكاد يكون الاصعب ، ولكنه الخيار بين سيء واسوأ .

ان اعادة النظر في الية دعم مادة القمح وما يتبع ذلك بالضرورة من شعير واعلاف المواشي الاخرى لاتسر أي مسؤول ولا اعتقد ان احداً يقدم عليها عن طيب خاطر ، ولكن مبدأ النعامة في الاختفاء لن يسعفنا ، ان ما يسعفنا هو الاعتراف بالمشكلة اولاً ومحاولة وضع الحلول لها ثانياً بما يخفف قدر الامكان الضرر عن مواطننا ويحفظ له كرامته ، من خلال نظرة واقعيه عملية واضحة المعالم ، شريطة توافر النية الحسنة والاخلاص للشعب والانتماء للوطن.

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

اسهل عليّ ان اقدم اليوم خطبة نارية اهاجم فيها سياسة الحكومة في رفع الدعم عن قوت المواطن ، وانفع اليّ ان اقف اليوم في خندق بعض الصحافة الاسبوعية الرخيصة التي لا يعجبها العجب ولا صيام أي رئيس حكومة او وزير اردني في رمضان او رجب .

واجدى اليّ انتخابياً ان اداعب عواطف بعض المواطنين وبخاصة بعض اصحاب الاتجاهات السياسية المعارضة ، ولكن وظيفتي التي جئت منها واتشرف بها كأستاذ جامعي وباحث اكاديمي تابى عليّ ان اتناقض مع نفسي وان لا احترم المعطيات والارقام وان اغمض عيني عن الواقع السياسي والظروف الاقتصادية التي يمر بها الوطن . انني معني بالنظر الى القضية من كافة ابعادها .

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

ان لقاءاتي المتكررة مع ابناء دائرتي الانتخابية ، ابناء محافظة الطفيلة ، والتي تركزت في الآونة الاخيرة على مناقشة موضوع رفع سعر الخبز قد كشفت لي مجموعة من المسلمات ، يكاد يجمع عليها معظم المواطنين ، وهي :

١ - ان سعر بيع مادة الخبز في الاردن وهو (٨٥) فلساً للكيلو غرام الواحد رخيص .

٢ – ان سعر بيع الخبز في الاردن اقل منه باضعاف من سعر بيعه في كل الدول المجاورة بلا استثناء .

٣ – واعتماداً على الفرق الوضح والكبير في السعر بين الاردن والدول المجاورة يصبح تهريب الطحين الى الخارج تجارة مربحة ، ويصبح تسمين الاغنام واعادة تصديرها حرفة نافعة ويتم كل ذلك على حساب جيوب المواطنين الفقراء ومحدودي الدخل .

٤ – ان هناك هدراً في استعمال مادة الخبز يعزى السبب الرئيس لذلك الى رخص السعر .

٥ – ان هناك تقبلا من المواطنين لمبدأ زيادة السعر بشكل تدريجي ولكن الصدمة افرزتها حجم الزيادة .

٦ – ان هناك نوعا من عدم الثقة بمصداقية الحكومة في تنفيذ آليات ايصال الدعم الى مستحقيه بشكل مستمر وكامل .

٧ – ان هناك مواد غذائية اخرى ستتأثر تلقائياً بزيادة سعر القمح ، وعليه فلا يجوز ان نقدم الدعم للخبز وننسى باقي مشتقات القمح من جهة ، ولا يجوز ان نحصر مقدار الدعم بـ (١,٢٨٠) دينار للفرد الواحد شهرياً من جهة اخرى .

٨ – ان هناك مظاهر ترف وسوء استهلاك يصل الى حد البطر في بعض مؤسساتنا العامة .

٩ – ان لا احد يعرف ، ويستوي في ذلك رجل الشارع العادي مع بعض الوزراء ، متى سينتهي برنامج التصحيح الاقتصادي وما هي مقوماته ، والى متى ستبقى سياسة شد الاحزمة على البطون ومتى سينبلج فجر الانتعاش الاقتصادي والرخاء المالي .

١٠ – ان موضوع رفع السعر لاعتبارات سياحية او عمالة وافدة غير مقنعه ألبته .

١١ – ان رفع سعر بيع الخبز الى (١٥٠) فلساً للكيلو غرام الواحد دون تقديم أي دعم افضل من رفع السعر الى (٢١٠) فلسات مع تقديم الدعم الذي تتحدث عنه الحكومة .

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

انني ادرك ثقل قرار الحكومة في موضوع الخبز وبخاصة انني اتشرف بتمثيل ابناء افقر المحافظات . ولكني اعرف ان القرار يجب ان يتخذ لا محالة ، وقد كان من الممكن جداً اتخاذه في عهد احدى الحكومتين السابقتين اللتين كنت فيهما عضواً .

انني من انصار الوسطية التي تعلمناها في مدرسة الاسلام في كل ما يتعلق بأمور الدنيا الاجتهادية ، واتفق هنا مع المثل الشعبي الشائع (لايموت الذيب ولاتفنى الغنم) في هذا المجال ، وعليه فانني اطالب الحكومة الموقرة بما يلي :

١ – اصدار الية دفع الدعم بنظام يوشح بالارادة الملكية السامية ، فالشعب كل الشعب يثق بجلالة سيدنا المفدى والذي لن يقبل لهذه الحكومة ولا لاي حكومة في المستقبل ان تلغي هذا النظام او تعدله الا ان كان التعديل لمصلحة المواطن .

٢ – زيادة قيمة الدعم من (١,٢٨٠) فلساً الى دينارين شهرياً للفرد الواحد .

٣ – توسيع قاعدة المشمولين بالدعم الكامل لهذه المادة من العائلات الفقيرة في محافظات الجنوب والمفرق والاغوار والبادية والارياف .

٤ – هذا على اعتبار ان رفع السعر سيكون الى (٢١٠) فلسات للكيلو ولكني من انصار رفع السعر الى (١٥٠) فلساً للكيلو غرام الواحد دون تقديم الدعم والدخول في دوامة الاجراءات الادارية والمالية المعقدة والطويلة .

٥ – دعم مربي الماشية اسوة بما حصل عليه قطاع الصناعة .

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

اننا في اردن الحشد والرباط بعامة ، وفي محافظة الطفيلة بخاصة لن نسمح بأي تصرف بسيء لامن هذا البلد ، وسوف نبقى ندافع عن مقدرات هذا الوطن ومنجزاته ، وسنقف بالمرصاد لكل يد تحاول العبث بما بنيناه بسواعدنا وشيدناه بعرق جباهنا .

اننا نقف احتراماً لكل صاحب

راي في هذا الموضع ضمن قنوات الحوار المسؤول ، ولكننا سوف نفوت الفرصة على من يريد ان يتخذ من هذه القضية مبرراً للأساءة الى هذا الوطن .

انا في محافظة الطفيلة مازلنا نعاني ورغم مرور ثماني سنوات من اثار الاحداث المؤسفة التي وقعت عام ١٩٨٩ .

فسيارات مديرية التربية والتعليم التي احرقت لم يتم تعويضها ومازال المشرفون التربويون والاداريون يعانون في تنقلاتهم ، مما حرم طلابنا فرصة الاشراف الجيد على تعليمهم.

وخطوط المياه التي كسرت لم تستبدل الا بعد زمن ، وزجاج النوافذ وابواب المؤسسات العامة التي كسرت وغيرها من ممارسات شوهت الصورة المشرقة التي كانت تنبئ عن تحضرنا ووعينا واستبدلت بذلك صورة التخلف للاسف واللامسؤولية .

ولم نجد من سياسيينا ولا من المنظرين علينا من يتبرع لنا بسيارة واحدة ولا بماسورة مياه واحدة ولا بزجاج نافذة او باب غرفة او علبة دواء فقدناها في تلك الاحداث .

ولم نجد من صحفيي الصحافة الاسبوعية من يكتب عن معانات ابناء الطفيلة الناجمة عن تلك الاحداث المؤسفة .

اننا نعرف مصلحتنا جيداً ، ونعرف اهداف بعض المنظرين وغايات بعض الصحفيين ، ولسنا مسؤولين عن الاحباط الذي يعيشه بعض هؤلاء ، ولن نكون مكاناً لتنفيس لكبت الذي يختزن النفوس بعض هؤلاء ونرفض ان يبقى الاردن العزيز كخبز الشعير المأكول المذموم . ان الاردن بالنسبة لنا خبز طابون من القمح البلدي وعسل نحل اصلي في كل الاحوال .

وختاماً ، فإنني اضرع الى الله ان يبقى هذا البلد امناً مطمئناً وسائر بلاد المسلمين وان يحفظ الحسين وآل هاشم الغر الميامين ، انه نعم المولى ونعم المجيب .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ورحمة الله

الدكتور محمد الزبن والمتحدث الذي يليه الاستاذ حاتم الغزاوي .

الدكتور محمد الزبن :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ،،

الزملاء الافاضل ،،،

ان لكل قرار اسبابه ... ودواعيه وكذلك اهدافه ومراميه ، ولكن ايضاً ايجابياته وسلبياته .

فعندما قامت حكومة سابقة في عام ١٩٨٩ ، بضبط الهدر في مواد السكر والارز والحليب ، واصدرت بطاقة التموين كان لهذا القرار ، اسباب ، واهداف ومرامي .

- وجاءت حكومة اخرى في عام ١٩٩٢ واعادت فلس الريف لتنير اريافنا وبوادينا ، انار الله بصرها وبصيرتها .

- وجاءت حكومة في ١٩٩٥ ، وزادت سعر الماء ، والكهرباء وذلك لتصحيح المسار الاقتصادي ، وسداد المديونية وخفض العجز في الموازنة .

- ثم جاءت هذه الحكومة ذات الاغلبية البرلمانية برئيسها واعضائها ، في مطلع هذا العام ، ولقد شعرنا نحن النواب بإنها ستكون اكثر شعوراً وتجاوباً مع زملائهم النواب .

فأصدرت قرارها برفع سعر رغيف الخبز .. وعلف الماشية فلهذا القرار اسبابه ، واهدافه ، ولكني اشعر بأن التوقيت في بعض القرارات ليس مناسباً كما شرحتها واوضحتها فياليت ان تجد الحكومة الوقت المناسب لقرارها هذا ، لان من الحكمة السياسية ومنها توقيت القرار ليكون له القبول .

ايها الزملاء ،،

لقد قلت في عام ١٩٧٨ في مناقشة السياسة الداخلية للحكومة بالمجلس الوطني الاستشاري انذاك ، وبالحرف الواحد .

ان كل قرشا ينتج من خيرات هذا الوطن ، من حقل او منجم او مصنع ، انه افضل من مئات الالاف من نظيرة عوناً او قرضاً فيه ممنة .

لذلك اقول ايها الزملاء ،،، ان الوطن لا يبنى الا على اكتاف رجاله

من ابنائـه وشبابه . وانتم يـا نقبـاء الوطن في الصدارة من صفوفه .

فعلينا المسؤولية الاولى قولاً ونعـلاً ، وان لم تكن فعلاً فالقول المشورة ، والصـدق في المشـورة ، نسـديها لحكومة الحسين التي اوليناه الثقة .

فـلا اقـول لادغـدغ عواطـف الحكومـة ، وليس لاستجداء شعبية على حساب الوطن . ولست ممن يعلـو صراخـه في جلسـة يكثر فيهـا القـال والقيـل ، او علـى صفحـات بعض الصحف الصفراء ولكنني اقـول هنا ، وتحت قبة البرلمان ومن شعوري الوطني واحساسي بالمسؤولية ، على الحكومة ان تتخذ الاجراءات التالية:

١ – خفض النفقات الجارية لكـل وزارة ومؤسسـة الى ٢٥٪ مـا تبقـى من هذا العام .

٢ – الالتزام من قبـل الحكومـة في خفض النفقات الجاريـة لعـام ١٩٩٧ بنسبة ٢٥٪ من بداية العام .

٣ – رفع سعر كيلو الخبز الى خمسة عشر قرشاً ، مع عدم تقديم الدعـم الا لمن يأخذ معونة وطنية او بطاقة تموينية

امـا مـا يختص بـالاعلاف فـأنني اقترح مايلي :

١ – وقف الاستيراد للمواشي من غـير الـدول العربيـة المجـاورة ورفـع رسوم الاستيراد من خمسـة دنانـير الى عشرة .

٢ – السـماح بـالتصدير ورفـع الرسـوم مـن ثلاثـة دنانير الى خمسـة دنانير .

٣ – يرفع طن الشعير مـن ٨٥ الى ١٠٠ دينـار وتبقـى النخالـة والـذرة على سعرها الحالي شـريطة ان تكـون كميـة الاعـلاف المرصـودة كافيـة للرأس الواحد من الماشية .

٤ – تلتزم الحكومـة برفـع الدعـم كاملاً عن الاعلاف في١٩٩٧/٥/١

٥ – ان تقوم الشركات الكبرى : الثـلاث البوتـاس والفوسـفات والاسمنـت ومؤسسـة الضمـان الاجتمـاعي ، كذلـك البنوك المترعة خزائنها بـالاموال بجمـع مبلـغ لايقـل عـن خمسة ملايـين دينـار يوضـع في صنـدوق خـاص قروضـاً موسميـة للمزارعين ومربي الماشية دون فوائـد

شريطة ان يبقى راس المال لاصحابه .

اقول هـذا ، لكـي لا تبقـى قطعـة ارض غـير مزروعـة حنطتهـا قـوت لأطفالنا ، وتبنها علف لمواشينا .

لعـل وعسـى ان نشتعر بقيمـة الارض وعطائها كما اعطت وغلـت على ابائنا .

وبهذا العمل يزداد ارتباطنا بأرضنا ، واعتمادنا على مواردنا وتعلو ثقتنـا بأنفسـنا ، كمـا كـانت تعلـو نفـوس ابائنـا واجدادنـا حبـاً وثقـة بـأرضهم وانفسهم .

وا لله الموفـق ، والسـلام عليكـم ورحمة ا لله وبركاته

معالي رئيس المجلس :

وعليكـم السـلام ورحمـة ا لله ، الزمـلاء سـأرفع الجلسـة ربـع سـاعة للأستراحة ، لغايـة الواحـدة ، ارجـو ان نعـود تمـام الواحـدة ونسـتأنف كلمات الزملاء المتحدثين .

– وهنا رفعت الجلسـة للاسـتراحة ثم عادت بعدها للانعقاد –

– استئناف الجلسة –

معالي رئيس المجلس :

بسم ا لله الرحمن الرحيم

النصـاب قـانوني نعـود لاستئناف الجلسـة ، المتحـدث الزميـل حـاتم الغزاوي والمتحدث الذي يليه الزميـل جمال الخريشا .

السيد حاتم الغزاوي :

بسم ا لله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس – حضرات النـواب الكرام

اشـكر اولاً كـل السادة الزمـلاء الذين تطرقوا للزراعـة والمزارعـين . . وبعد

مكره اخاك لا بطل . تعبير يقـال عندمـا يقـدم المـرء علـى تصـرف لا رغبة له فيه ولكنه يقوم به طوعـاً او كرهاً تحت وطأة الظـروف . اسـوق هذا المثـل بمناسبة نقاشـنا هـذا اليـوم لموضوع رغيف الخبز من حيث رفـع سعره او تغيير اسلوب الدعـم المقـدم نه . فأطراف المعادلة الثلاث ان جاز التعبـير ، مكرهـون وليسـوا ابطـالاً بهذه المناسبة .

فالحكومة التي وثقت بها نيابة عـن الشعب الطيب ترعى هذا الشـعب

وتتدبر اموره ولا اعتقدها الا مكرهة وهي تلامس موضوع رفع اسعار أي سلعة فما بالك بالخبز قوت الشعب كله اليومي . وشعبنا الطيب الذي يعاني من احوال اقتصادية صعبة اثبت على الدوام استعداده للتضحية كي يبقى هذا البلد مرفوع الهامة موقور الكرامة والامثلة على ذلك كثيرة ولازالت ماثلة للعيان . ولست بدوري بطلاً وانا اخوض غمار الحديث في رغيف الخبز فان له عندي والشعب كله قدسية خاصة يدنو من طهره الا مركه لابطل .

معالي الرئيس - حضرات الزملاء الكرام

لا احد ينكر علمه بحقيقة الظروف التي تملي المواقف الصعبة كمثل هذا الموقف هذا اليوم والشعب الذي يعاني قسوة الظروف يعلم هذه الحقائق ولكن الجود من الموجود كما يقولون ولو كان الخبز كغيره من المواد لامتنع الشعب عن تناوله او قنن استعماله ولو لم يقم بذلك بنفسه لشجعناه على ذلك ، ولكن كيف يقوم بذلك وهو يعتبر ان النعمة الوحيدة التي يرتع بهاهي ان الخبز في متناول يده يأكله مع الشاي وينتهي امره وينام ليلة هانئة حيث امتلأت معدته بمايسد فراغها فقط لا بما يغذيها ، اقول هذا وانا امثل شريحة هذا هو قوت الغالبية العظمى منها .

معالي الرئيس . .

حضرات النواب الكرام

ويقتضيني الانصاف ان اسجل هنا عزم الحكومة ان تخفف من وطأة ارتفاع اسعار الخبز بتعويض المواطنين عن فرق السعرين ولكنني اقول لعها اخطأت في الاحصاءات التي اعتمدت عليها في هذه المعادلة ، فان كان صحيحاً ان معدل استهلاك الفرد اليومي هو رغيف خبز واحد بالمتوسط ، الا ان هناك شرائح كثيرة يزيد استهلاكها عن ثلاثة ارغفة خبز من النوع القديم لا من خبز هذه الايام بحيث يبدوا مبلغ الدعم المقدم ضئيلاً . ولقد كان موقفي على

الدوام رفض أي زيادة على اسعار الخبز بالذات لولا انها قامت مشكورة بتعديل قرارها وذلك بتقديم الدعم للمستهلكين الذي اعتقد انه قليل لايتناسب مع ظروف المواطنين الصعبة للغاية .

لذلك كله اقول :

ان للوطن علينا حقاً ان نكون معه وهو يعاني ظروفاً صعبة انعكست على مستوى معيشة المواطنين الذين ادعم مطالبهم بأن يكون رغيف الخبز في متناول ايديهم .

معالي الرئيس/حضرات النواب الكرام

بناء على ماتقدم فانني اطرح الامور التالية لمعالجة ماليس منه بد من امر الزيادة واقول :

رفع سعر رغيف الخبز بما لا يزيد عن ١٤٠ فلس للكيلوغرام الواحد مع مراعاة مايلي :

١ - صرف تعويض نقدي لكل مواطن قيمة ١٥ دينار سنوياً .

٢ - اعفاء الاسر التي تتقاضى معونة وطنية من اعباء هذه الزيادة مع دفع مبلغ الدعم لهم .

٣ - التوسع في صرف المعونة الوطنية لتطال كافة الاسر التي تنطبق عليها شروط الاستفاده من خدمات الصندوق .

٤ - ان لا يستفيد من الدعم بعض الشرائح المقتدره حسب دراسة منصفه تجريها الجهات المعنية .

يطالهم مبلغ الدعم مستقبلاً .

٥ - اما في مجال الزراعة فإنه وانسجاماً مع ماذكر سالفاً فإنني اتقدم من الحكومة بالحاح ان تطبق سياسة النمط الزراعي بما يخدم اهداف الوطن للاكتفاء الذاتي من السلع الاستراتيجية التي يمثل القمح اكثرها اولوية والذي يعتبر دعم المنتج المحلي منه مدعاة للاكثار من زراعته طواعية ، وكذلك فتح قنوات التسويق للمنتوجات الزراعية كي يبقى الوطن منتجاً مصدراً لامستهلكاً مستورداً .

٦ – ان تولي الحكومة عناية بالغة لقطاع مربي الماشية بمختلف انواعها خاصة في مثل هذه السنة بما يعين اصحابها على استمرار العناية بها واكثارها لعل الوطن يكف عن استيرادها ، وارجو الله لنا السداد جميعاً تحت قيادة حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ورحمة الله ، المتحدث الزميل جمال الخريشا والمتحدث الذي يليه الزميل حمزه منصور .

السيد جمال الخريشا :

سيدي الرئيس-الزملاء الافاضل

باختصار شديد انا ملتزم بالكلمة التي القاها معالي الزميل عبد الرؤوف ككلمة باسم الكتلة حرفياً .

ارجو ان احيط دولة الرئيس والحكومة الرشيدة بأن اصحاب الماشية الرئيسيين هم من عندهم "٥٠٠" راس غنم فما فوق ، فأملي ان يكون الدعم لمن عنده "٥٠٠" رأس فما فوق كحد ادنى .

ثانياً : ارجو بأمانة ، والحكومة قادرة ودولة الرئيس قادر على ذلك ، السيطرة على ادخال "الحلال" بالطريقة وبالاسلوب الحالي من الاراضي السورية والاراضي العراقية لما لها من تأثير غير مريح ، وبالتالي فهو ضرر كبير جداً على اصحاب الماشية لانهم اصبحوا في وضع مأساوي امام ادخال الحلال بالطرق الحالية .

فأملي السيطرة على هذا الموضوع والحكومة قادرة بالتأكيد على ذلك .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، المتحدث الزميل حمزة منصور والمتحدث الذي يليه الدكتور عبد المجيد العزام .

السيد حمزة منصور :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

الزملاء المحترمون

حين اراد الله بمصر خيراً هيأ لها

يوسف عليه السلام مزوداً بعناصر النهوض والتنمية لمواجهة السنين العجاف " اجعلني على خزائن الارض اني حفيظ عليم " .

وحين اراد الله بالعرب خيراً بعث فيهم محمداً صلى الله عليه وسلم قائداً وهادياً ومرشداً بمنهج من عند الله " قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين يهدي به الله من اتبع رضوانه سبل السلام ويخرجهم من الظلمات الى النور باذنه ويهديهم الى صراط مستقيم "

وحين القى عام الرمادة بثقله على المسلمين عام ١٨هـ هيأ لهم الله الخليفة الراشدة عمر بن الخطاب ليواجهه بالصبر الجميل والقدرة الحسنة والتكافل بين المسلمين ليتحول عام الرمادة الى عام خير ووفرة .

وحين القى علينا الواقع الاقتصادي بكلكله لم تجد الحكومةالا الهجوم على قوت المواطن وعلف ماشيته مستجيبة في ذلك لوصفة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الذين ما دخلت رابحها بلدا الا زادته هماً الى هم وفقراً الى فقر .

معالي الرئيس

الزملاء النواب

لاغراض انعاش الذاكرة اود ان اوضح مايلي :-

١ – جاءت هذه الجلسة لمناقشة السياسة التموينية استجابة لطلب مقدم من واحد واربعين نائباً بعد ان تبين لهم ان الحكومة ماضية في تنفيذ خطتها في التخلص من الدعم المقرر للمواد الاساسية .

٢ – وقد سبق هذا الطلب عريضة موقعة من نواب جبهة العمل الاسلامي طالبوا من خلالها بعقد جلسة طارئة لتدارس هذه القضية بعد ان اكد السيد رئيس الوزراء من خلال مؤتمره الصحفي انه غير عابيء بقناعات النواب التي عبروا عنها من خلال كلماتهم التي القوها في الجلسة التي عقدت في قاعة الصور .

٣ – ان هذه الجلسة ما كان لها ان تنعقد لولا ان جدول الاعمال الملحق بالاراده الملكية قد تضمن

مناقشة السياسة التموينية وهذا يؤكد فخاوف السادة النواب وحرصهم على ان لاتمس المواد الاساسية لذلك ضمنوا عريضتهم المقدمة من اجل عقد الدوره الاستثنائية هذه القضية .

معالي الرئيس

الزملاء النواب

نلتقي اليوم لمناقشة قرار الحكومة برفع الدعم عن مادتي الطحين والاعلاف رغم اداء الحكومة انها لا تريد رفع الدعم ولكنها تعيد تنظيم عملية الدعم بحجة ان كميات كبيرة من المواد المدعومة يتم هدرها بطريقة او بأخرى وبموجب قرار الحكومة هذا فقد عمدت الى الاعلان عن اسعار جديدة تصل الى قرابة ثلاثمائة بالمائة من اسعارها الحالية بدعوى ارتفاع اثمانها عالمياً وان استمرار الدعم يرتب عليها اعباء مالية جديدة، واود ان اناقش خطة الحكومة على النحو التالي : -

١ - ان قرار الحكومة - وهو قرار خطير - لن تتوقف اثارة على ارتفاع مادتي الخبز واعلاف الماشية ولكنها ستتجاوزها الى جميع مشتقات القمح والى كل ماله علاقة بصورة مباشرة او غير مباشرة ، وقد تمثل ذلك باختفاء بعض المواد الغذائية المصنعة من الدقيق تمهيداً لرفع اثمانها . كما ان الماشية والدواجن ومنتجاتها ومشتقات فنتجاتها ستشهد ارتفاعاً ملحوظاً بدت بعض مظاهره . بل ان السلع التي ستشهد ارتفاعاً لن تتوقف عند حدود ماله علاقة بالقمح والاعلاف وانما ستتجاوزها الى جميع السلع والخدمات بحجة ان اصحابها او مقدميها تأثروا نتيجة رفع الدعم عن الخبز والاعلاف .

٢ - ان الحكومة بنت قرارها على ماتدعيه من ارتفاع اثمان القمح والمواد العلفية وهو ارتفاع مؤقت تدحضه الارقام الرسمية خلال السنوات الخمس الماضية حيث بلغ متوسط سعر الطن من القمح خلال الفترة من عام ٩٠ الى عام ٩٥ (١٠٢,٩٦) ديناراً للطن الواحد .

بل ان الاسعار التي اشترت بموجبها الحكومة في الاونة الاخيرة تشير الى تراجع الاسعار عن الحد الذي بنت عليه الحكومة حساباتها مما يؤكد ان الاسعار ستعود الى وضعها الطبيعي ان شاء الله .

٣ - تشير الاحصائيات والتقارير الى ان المواطن الاردني يرزح تحت وطأة اعباء مالية ناتجه عن ارتفاع تكاليف المعيشة وستتضاعف هذه الاعباء في حال اصرار الحكومة على قرارها ولاسيما الشرائح ذات الدخل المتدني التي يقل دخلها الشهري عن (١٥٠) ديناراً .

٤ - ان المبالغ التي قررت الحكومة صرفها (١,٢٨٠) ديناراً شهرياً لاتتناسب بحال من الاحوال مع الزيادة التي سيرتبها السعر الذي تشير اليه تصريحات الحكومة فهي لا تزيد عن ٥٠٪ من الاعباء الجديدة .

بالنسبة لمادة الخبز ناهيك عن المواد التي ستتأثر بها تباعاً . وهذا يعني اخلالاً كبيراً في اقتصاديات الاسرة له اثاره النفسية والاجتماعية.

٥ - ان التعقيد الاداري والاشكاليات التي ترتبت على قرار الحكومة اربكت المواطنين واثارت سخطهم فقد اقتصرت على عدد مساو لمتوسط عدد افراد الاسرة الاردنية (ستة الى سبعة افراد) كما تم استبعاد ابناء المتقاعدين ممن تزيد اعمارهم على ثمانية عشر عاماً كما ان عملية ايصالها الى المواطنين غير الموظفين ، امر في غاية الصعوبة اضافة الى مافيه من معاني الاذلال .

٦ - ان قرار الحكومة برفع اثمان الاعلاف شكل استفزازاً للمواطنين الذين رأوا فيه تهديداً لحياتهم الاقتصادية والاجتماعية حيث اضطروا الى بيع بعض ماشيتهم بما يعادل ثلث قيمتها الحقيقية لتعذر الحصول على الاعلاف في ظل الاسعار الجديدة الامر الذي اوجد حالة من القلق والتوتر والانفعال بسبب مخاوفهم على مستقبلهم بعد تدمير ثروتهم الحيوانية التي تشكل المصدر الرئيسي لحياتهم وهذا سيحرم الوطن من اسهام المواطنين

في تلبية احتياجاته من الماشية والدواجن .

٧ - ان استمرار تجاهل الحكومة لارادة المواطنين وممثليهم - اعضاء مجلس النواب - يشكل استهتاراً بهم جميعاً ويدحض ادعاءات الحكومة في الحرص على تحقيق مصالح المواطنين ويتناقض مع ابسط مقتضيات التعاون بين السلطتين التنفيذيه والتشريعية وقد رافق ذلك تسفيه لراي النواب واتهام لهم بالمزايدة محتكرة الحكومة بذلك الحرص على الوطن وتحقيق مصالحه . بل لقد بلغ الامر حد صرف ما تسميه الحكومة قمة الدعم للسادة النواب امعانا منها في رفض مطالبهم وتجاهلها وكأن قرارها من قدر الله عز وجل .

٨ - ان قرار الحكومة هذا يأتي ضمن سياستها المستجيبة لشروط واملاءات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذين يهدفان الى تخلي الحكومة عن مسؤولياتها تجاه الشعب ورفع الدعم عن السلع الاساسية والخدمات والشروع بالخصخصة وتكييف سعر صرف العملة الوطنية فقد تزامن مع قرار الحكومة برفع الدعم عن الخبز والاعلاف قرار مجلس التعليم العالي بمضاعفة رسوم الساعات المعتمدة على طلبة الدراسات العليا ثلاثة اضعاف كما اشارت بعض المعلومات الى نية الحكومة التخلص من مسؤولياتها ازاء الخدمات الصحية التي تقدمها للمواطنين .

واذا ما استمرت الحكومة على هذا النهج فان وظيفتها ستنحصر في الجباية والأمن توسع في الضرائب والرسوم مع تحلل من مسؤولياتها تجاه المواطنين .

٩ - وفي ضوء ما سبق فان خطة الحكومة تشكل عدواناً صارخاً على المواطنين في حاضرهم ومستقبلهم وسيترتب على قرارها من الاثار السلبية على سلوك المواطنين مالا يعلمه الا الله .

انها بعملها هذا توسع قاعدة الفقر والبطالة وتجعل السواد الاعظم من المواطنين تحت رحمة المستغلين

المتربصين بهم لنهب ما تبقى من ارضهم وممتلكاتهم تحت وطأة الحاجة لتصير الى جهات اجنبية طامعة وليعيش الاردني غريباً في بلده وسيفتح باب الاستيطان اليهودي في الاردن لاقدر الله .

وبناء على ذلك وابراء للذمة عند الله عز وجل ووفاء بقسم الاخلاص للوطن وتهوضاً بمسؤولية وشرف تمثيل شعبنا الطيب فاني اطالب زملائي بوقفة تاريخية تتضمن مايلي:

١ - الاعلان عن رفض خطة الحكومة وعدم الدخول في تفاصيل ومساومات ازاء هذه القضية الوطنية اذ لم يعد بمقدور المواطن تحمل اية اعباء مالية جديدة ورفض أي زيادة على اسعار الخبز والاعلاف .

٢ - مطالبة الحكومة بالاعتذار عما الحقته بالمجلس الكريم من اذى حين تجاهلت مطالبه واتهمت نواياه وللشعب حين عرضته لهزة عنيفة حين اتخذت قرارا برفع ثمن الاعلاف .

٣ - الدعوة الى مؤتمر وطني اقتصادي يدعى له المخلصون لهذا الوطن المنتمون اليه ويستبعد منه الطامعون في نهب ثرواته والمبشرون ببركات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لبلورة خطة وطنية تقوم على استثمار المواد وضبط النفقات وتعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي مع المحيط العربي .

* ومالم تلتزم الحكومة بذلك فانها مدعوة الى ان تريح وتستريح .

والله اسأل ان يحفظ علينا امننا وايماننا وكرامة مواطننا .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ورحمة الله ،

المتحدث الزميل عبد المجيد العزام والمتحدث الذي يليه الزميل خالد عبد النبي .

الدكتور عبد المجيد العزام :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ،،،،

الاخوة النواب المحترمين ،،

نجتمع اليوم لمناقشة موضوع هام ، وبحق يعتبر من اهم القرارات التي ناقشها مجلس الامة الاردني خلال السنوات الثلاث الماضية لانه يتعلق بالحاجة الاساسية الاولى في سلّم اولويات الانسان الا وهو رغيف الخبز .

وبداية اود ان اوضح باننا ابناء هذا الوطن الذي ما تهاونا ولا تقاعسنا يوماً عن الوقوف الى جانبه والدفاع عنه بكل ما نملك حرصاً على بقاء امنه واستقراره وسنبقى كذلك ما حيينا .

وبالرغم من تحفظي على اداء الحكومة في بعض الجوانب ، الا ان اختلافي معها في الالية التي قدمتها لدعم التموين المباشر سواء لرغيف الخبز او للاعلاف ليس من باب المناكفة لها او الهجوم عليها ، ولكنه من باب الحرص الأكيد والمخلص لمصلحة الوطن والمواطن ولاننا نحن ممثلين الامة مسؤولون ايضاً كالحكومة عن مصالح الوطن والمواطن .

ان الاختلاف في الرأي ظاهرة صحّية في ظل الممارسة الديمقراطية التي أكدها صاحب الجلالة واكد عدم التراجع عنها ، وعليه فليس كل من يختلف في الرأي مع الحكومة يعتبر عدواً للوطن ، وبنفس المقياس فليس كل من يتقلد منصب مسؤولية يكون دوماً مخلصاً للوطن والمواطن .

والامثلة على ذلك موجودة .

معالي الرئيس ،،،

حضرات النواب المحترمين ،،،

اننا ندرك جيداً ضرورة تطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي في الاردن وان على المواطن الاردني ان يتحمل اعباء هذا التصحيح ولكن وبنفس الوقت فان المواطن الاردني يريد نتائج تحمله هذه الاعباء ، لا ان يبقى حائراً مع تمنيات الحكومة .

فعلى الحكومة التي تطلب من شعبها التضحية ان تضع برنامج تصحيح اقتصادي تدريجي ومتكامل يشمل جميع جوانب الحياة لا ان ترقع قراراتها ترقيعاً ، كما ان برنامج التصحيح يجب ان يشمل

جميع شرائح المجتمع لا ان يقع عبئه على مستلزمات الشرائح المتدنية الدخل والفقيرة ، فليطل ايضاً اصحاب الدخول العالية مستخدمي الكماليات وغيرها من مواد استهلاكية غير اساسية .

كما وندرك ايضاً ان اسعار الخبز في الاردن اقل مما هي عليه في معظم دول العالم بما فيها الدول المجاورة والتي تنتج كميات كبيرة من القمح ، وان هناك بعض الهدر وسوء استخدام الخبز ، ولو ان جانباً من الهدر يعود لسوء تصنيع رغيف الخبز ، والجزء الاخر يذهب لصناعة الاعلاف والباقي يهرب من قبل البعض من ابناء هذا الشعب لجني الكسب السريع على حساب قوت الشعب ، وندرك ايضاً ان رفع اسعار الخبز والاعلاف امر لابد منه لينسجم واسعاره الحقيقة ، ولابد من تحرير السوق وفتحه للمنافسة التجارية ، وبالتالي رفع الدعم عن جميع المواد لما تعود به من عبء على خزينة الدولة ، واذا كان الامر كذلك فان تحويل الدعم غير المباشر الى دعم نقدي مباشر لايمكن ان يكون العلاج المناسب على المدى البعيد ، ولانه يتطلب الى تكلفة ادارية عالية كما ان النفقات الادارية لدخول الحكومة في شراء المواد التموينية يزيد من كلفتها ومن هنا فإنني اقترح على الحكومة ما يلي : -

١ - ان يكون رفع سعر الخبز تدريجياً بحيث لا يقع العبء على المواطن دفعة واحدة وان يكون الارتفاع مناسباً بحيث لا يتجاوز (١٣٠) فلس ومقابل ذلك رفع الدعم المباشر عن المواطنين باستثناء الاسر الفقيرة التي تتقاضى من صندوق المعونة الوطنية .

٢ - وفي حال استمرار الحكومة في قرارها فإن الدعم النقدي المباشر والذي يعادل (١,٢٨٠) فلس ، يكون غير كاف لانه لا يغطي سوى (١/٣) التكلفة الفعلية التي سيدفعها المواطن وخاصة اصحاب الاسر الكبيرة علماً بان معدل الاسرة الاردنية ٧ اشخاص ومعدل استهلاك

هذه الاسر ٥ كغم من الخبز على الاقل يومياً .

اضف الى ذلك فإن الحكومة نفسها تمنح الاسر الفقيرة ٢,٨٠٠ فلس للفرد الواحد وعلى اساس هذا المقياس فان عليها ان تدفع ١,٤٠٠ فلس لتغطية ٥٠٪ من معدل ما يستهلكه الفرد من الخبز ولذلك فانني اقترح ان يكون مقدار الدعم ٢,٠٠٠ فلس بدلاً من ١,٢٨٠ فلس. وان تقوم الحكومة برفع اسعار المواد الاستهلاكية الكمالية لتغطية العجز كالتحف والرخام المستورد والسجائر والمشروبات الكحولية .

٣ - تحفيز المواطنين على زراعة الحبوب وخاصة القمح من خلال زيادة اسعار شرائحها من المواطنين وبنسبة مجزية واعتباراً من الموسم القادم .

٤ - اما فيما يتعلق بآلية دعم المواشي (الضأن والماعز) فستلحق في بعض مربي المواشي الظلم حيث ان البعض يملك اكثر من مائة راس وهنا اقترح ان يرفع هذا العدد الى ماية وخمسين رأساً اضافة الى ذلك فان هناك الكثير من المواطنين يعيشون من اقتناء بعض الابقار وان معظم الالبان المتوفرة في السوق هي من البان الابقار واصحابها يحملون بطاقات دعم اعلاف لابقارهم ومن سنوات طويلة ، فالاجدر ان يتم دعمهم ايضا خشية ان يلحق بهم خسارة كبيرة وخاصة ان البعض منهم اشتروا ابقارهم بقروض من صندوق المعونة الوطنية .

ولذلك فانني اطالب الحكومة بان تدعم صغار مربي الابقار ولحد عشرين راسا على الاقل .

واخيراً فان برنامج التصحيح الاقتصادي يجب ان يأخذ بعين الاعتبار القيمة الاقتصادية الشاملة وما يتخللها من عوامل اجتماعية ونفسية وفقر وبطالة لا ان يكون الهدف الرئيس هو خفض المديونية ومعالجة العجز .

٥ - اؤكد ماجاء في اقتراحات جبهة العمل الوطني وبالذات تشكيل لجنة من نواب الامة تشمل الكتل

البرلمانية والمستقلين لبلورة اقتراحات متفق عليها من قبل الجميع لتقديمها الى الحكومة ومفاوضة الحكومة على ذلك .

هذا وانني اؤكد اعتزازي بالقيادة الهاشمية الحكيمة سائلا المولى ان يوفق سيد البلاد وان يديم عليه الصحة والعافية .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ورحمة الله ، والمتحدث الزميل خالد عبد النبي والمتحدث الذي يليه الزميل سمير الحباشنة .

السيد خالد عبد النبي :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسوله الامين

سيدي الرئيس الاخوة النواب الكرام

لي ملاحظة اود ان ابدء بها وهي ما دامت الحكومة الرشيدة هي التي رفعت سعر الخبز ورفعت الدعم والتسعيره وصرفت الاستحقاقات سنفاً واعطت مقولة الدفع قبل الرفع، اذا ماذا يعني النقاش مع النواب ولماذا يشترك السادة النواب بنقاش تأخر كثيراً وهل يعني ذلك مرمطة النواب حتى يقال لهم انتم رفعتم الخبز وانتم وافقتم على رفع سعر الاعلاف .

الحكومة هي التي قررت الرفع وانا لا انكر ان لديهم المقدرة على تحمل المسؤولية كاملة .

اما التصحيح الاقتصادي فضروري جداً وانا مع أي اجراء فيه الخير للوطن والمواطن وانا مع تسوية اوضاع الخبز ومع مقررات الحكومة العادلة فيما اذا سويت وعوض المواطن دينارين لكل فرد في العائله بدل ١,٢٨٠ فلس شهرياً .

ومع هذا فانني سأقترح بعض المقترحات لتسوية اوضاع الاعلاف والتي نزلت كالصاعقة على المواطن عند سماع نبأ الرفع

١ - الاستمرار بدعم الاعلاف حتى اواخر شهر اذار عام ٩٧ لان

البلاد تتعرض لقحط ثقيل في جميع المحافظات مع الطلب بتشكيل لجان لمعالجة القحط والتعويض قدر المستطاع.

٢ - رفع خطة متوازنه لدعم اعلاف المواشي من قبل الحكومة على النحو التالي : -

أ - رصد ودعم عشرة دنانير لكل راس غنم بحيث لايزيد القطيع عن ٢٠٠ راس سنوياً .

ب - رصد ودعم خمسة وعشرون دينار لكل راس بقر بحيث لايزيد القطيع عن (٤٠) راساً سنوياً.

جـ - رصد ودعم خمسة عشر ديناراً لكل راس ابل وخيل بحيث لايزيد القطيع عن خمسة عشر راساً سنوياً .

٣ - رفع ثمن حليب الابقار الى ٣١٠ فلسات للكيلو والسيطرة على تسويق مشتقات الحليب وحمايتها .

٤ - تغيير جميع موظفي توزيع الاعلاف وتبديلهم سنوياً وارى من الانسب ان توكل هذه المهمة للضباط المتقاعدين .

٥ - فتح باب التصدير للمواشي ضمن تجمعات او جمعيات تعاونية بالطريقة التي تراها الحكومة مناسبة للوطن والمزارع .

٦ - العمل وبسرعه على تشكيل لجان من القوات المسلحه لاجراء تعداد عام للثروة الحيوانية .

٧ - تخليص الحكومه من احتكار الاستيراد والسماح لمن يشاء ان يستورد بحيث تصبح التجارة حره .

٨ - التوجه والتشجيع لزراعة القمح والشعير ودعمه حكومياً مع تحسين انواع البذار يتناسب مع نوع التربه والطقس ونسبة الامطار .

٩ - تعطى الحكومة ارشادات واضحه الى المواطنين حول الدعم والتعويض والتصحيح والاجراءات الواضحه لكل عمل .

واخيراً انا مع قرارات وتوجهات جبهة العمل الوطني شاكراً للحكومة الرشيده جهودها لرفع الحيف عن مواطن هذا الوطن العزيز طالباً تأييد اقتراحاتي وتفاعلوا بالخير تجدوه .

والله الموفق.وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، المتحدث الزميل سمير حباشنة ، والمتحدث الذي يليه الزميل ابراهيم زيد الكيلاني .

السيد سمير الحباشنه :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس - الاخت والاخوة النواب

اسعد الله اوقاتكم جميعاً / قيادة سياسة وشعب ونواب وحكومه .

نحن امام قضيه مفصليه ، لاتنفع بها الخطابة المفرغه من البدائل للقضيه المطروحه عليها ، وهي قضيه كبرى تتعلق بالوطن وبالاستقرار الاجتماعي والاقتصادي الذي هو اساس الاستقرار السياسي .

بداية كنت اتمنى على الحكومة ان تقدم على هذه الخطوه بسلسله من الاجراءات التي تشكل بمجموعها برنامج وطني متكامل للاعتماد على الذات والتقشف يحمل الجميع مسؤولياتهم وبقدر احتمال كل فرد او فئه اجتماعيه . ولازلنا ننتظر على اعتبار ان ما رشح حتى الان هو بعض ما في جعبة الحكومة لاستصدار مثل هذا البرنامج والعمل به .

وانني يادولة الرئيس وقفت حائراً امام سؤال من احد المواطنين عندما قال لي كيف ترفعون ثمن الخبز وانتم في الامس في الدورة الاستثنائية خفضتم الضرائب على البنوك وشركات التأمين ؟

وكنت اتمنى ان يسبق قرارات الحكومة المتعلقه بالخبز وبالاعلاف ، نقاش وطني واسع تشترك به كل القوى الحية في بلادنا وان توظف الاجهزة الاعلاميه لنقل هذه الحوارات ، لا كماهي الحاله / نقل ماتعتقد به الحكومة فقط وكنت اتمنى ان لا تكون الحكومة بهذا التوتر الشديد وان تركت للقوى الحيه وللمعارضه وللصحافه وللاحزاب ان تعبر بالاساليب التي يسمح بها القانون . ولا اخفي عليكم وقد ذكرت ذلك لصديقي معالي وزير الداخلية انه قد تعذر عليّ ان اناقش هذه المسالة في اجتماع موسع في دائرتي الانتخابية الى جانب زميلي

الدكتور نزيه عمارين ، مع انني ونزيه كنا نريد الاستماع الى الناس لننقل اليكم بأمانة ما يعتقدون به .

وكنت اتمنى ان تتولد القرارات تحت هذه القبه لا ان تكون امام طبخه جاهزه هي في طريقها الى التنفيذ وكنت اتمنى ان لا يصرح بعض الوزراء بأن ليس للبرلمان الحق في اجرائية هذه القرارات ، وكأننا امام قضيه فنيه بحته ، لا قضيه تتعلق بقوت الناس واحتياجاتهم الرئيسه .

ومع ذلك فأن املنا في هذه الحكومه ان تستجيب الى اقتراحات النواب وان تحقق المشاركه الفعليه بين السلطتين باعتبارنا في مركب واحد لنا نفس الاهداف والتطلعات بأن نرى بلدنا على اتم وجه . وانني اثمن لدولة رئيس الوزراء انه لم يتخذ قرارات نهائية بهضا الامر الابعد التأم بمجلسكم الكريم لتناقشة هذه المسأله الهامه والاخذ بما سوف يرشح عن مناقشات الزملاء النواب .

لقد كان خطابي اليوم يتضمن اثنا عشر صفحه في البرنامج الوطني الذي ارى بأنه ضروره ملحه ، هذا قبل ان اتناول قضية الخبز والاعلاف ، وقد ارتأيت تأجيله الى جلسه اخرى اقترحها لمناقشة اداء حكومه الاخ عبد الكريم الكباريتي ، ذلك انها سبق وان جاءت الى هذا المجلس ببيان وزاري طموح نالت على اساسه ثقة المجلس الكريم ، واعتقد وبعد مايقارب السبعة اشهر من تأليفها لابد وان يكون لها والمجلس الكريم وقفه مراجعه وجرد حساب لما انجز من ذلك البيان ومالم ينجز . وبالتالي وعلى امل ان يرى هذا الاقتراح النور فأنني ساخصص مناقشتي للمساله التي بين ايدينا الخبز ولاعلاف ، وان مناقشتي تنطلق من ان الحكومة مجبره والدوافع محليه ودوليه ان تقدم على هكذا خطوات ، وخلافنا لا ينصب على مبدأ الاصلاح بل على الاجراءات والاساليب التي من شأنها ان تجعل مواطننا وخصوصا فئاته الفقيره والمحدودة الدخل ان تخرج من هذه المسألة بأقل الخسائر الممكنه .

١ - فرضية الهدر .

يقول معالي وزير التموين ان الهدر ٣٥٪

١ - ١٠٪ للأجانب او للوافدين وهم ليسوا بأغلبهم اجانب .

٢ - ٢٪ للسياح .

٣ - ٢٣٪ للاستعمال كعلف .

ارقام اعتقد انها افتراضيه تحتاج الى دراسات احصائيه وميدانيه ، واعتقادي انها ارقام مبالغ بها كثيراً، وان استهلاك الاردنين بالتالي من القمح هواعلى من الارقام المفترضه في ورقه التموين وبالتالي فأنني اشك ان الدعم النقدي المقدم الى المواطنين يغطي الاحتياجات والفروقات الحقيقيه بين السعر القديم والجديد الذي اعلنته الحكومة .

٢ - كميات الاستيراد من مادة القمح متضاربه بين وزارتي التموين من جهة والزراعة والبنك المركزي من جهة اخرى ، حيث ان الفرق في معدل لاستيراد ، بيانات التموين وبيانات الزراعة : للسنوات الخمس الاخيرة يصل الى ١١٪ . وزارتين في الدولة الاردنية ، هذه الدوله التي تعتمد التخطيط وتحترم الرقم ، هناك فرق ١١٪ بين ماتقول التموين وما تقول وزارة الزراعة .

بل ان تقارير الوزارتين يختلفوا في عام ١٩٩٥ حيث تقول التموين ان الاستيراد " ٦٦٤ " الف طن ، بينما تقول الزراعة والبنك المركزي "٣٣٥" الف طن ، الفرق النصف . هذه الارقام من ندوة رغيف الخبز التي عقدت موخراً في عمان ، ارجو من اصحاب المعالي العودة لتصحيح هذه الارقام والاعتماد على احصاء نستطيع التعامل من خلاله ومع ذلك وفي حال اعتماد رقم وزارة التموين، ٦٦٤ الف طن ، تكون قيمة المستورد على اساس سعر شهر نيسان من هذا العام بزيادة ٤٢٪ وهو ارتفاع سعر القمح عن نيسان ١٩٩٥ ، تكون القيمة الاجمالية حوالي ١١٤ مليون دينار . وبما ان حصيلة البيع على اساس السعر المعمول به الان ٣٤ مليون دينار فيكون الدعم بحدود ٨٠ مليون دينار

لكن مصادر وزارة التموين ترتفع بهذا الرقم الى ٩٩ مليون دينار حيث افترضت اسعار اعلى للاسيتراد وهو امر غير واقعي كما هي الاسعار العالمية المعلنة ، اضف الى ذلك ان التموين تتحدث عن دعم نقدي للمواطنين يصل الى ٦٠ مليون دينار واعتقادي انه ايضاً رقم افتراضي ، أي بمعنى ان هناك مبالغة كبيرة في الارقام التي اعتمدت عليها وزارة التموين .

كل المؤشرات في سوق القمح والحبوب والاعلاف العالمي تدل على ان اسعار القمح والشعير هي بانخفاض مستمر بعد ان تحسن الطقس ومعدل الانتاج في امريكا ، وللتدليل على ذلك فان اسعار الشعير والقمح قد انخفضت خلال الاسبوع فقط ، من الاسبوع الماضي الى الاسبوع الحالي بحدود " ٧ " دولار للطن ، وهذه المؤشرات العالمية تقول بأن سعر القمح سوف يستقر خلال الثلاث الاشهر القادمة عند "١٧٠" دولار ، بينما تعالج وزارة التموين الامر على اسعار تفوق " ٢٠٠" دولار ، وهذا تقرير بين يدي جديد وطازج صدر بالامس عن اسواق عالميه في هذا الخصوص .

اما بالنسبة للاعلاف فان زيادة كبيرة قد طرأت على اسعارها ، واختصاراً للوقت انتم تعلمونها لكن الذرة ارتفعت ٣٧٪ ، والنخالة ٩٠٪ ، والشعير ٤١٪ .

وان ذلك ينعكس بحوالي ٣٠٪ زيادة على سعر طن العلف الجاهز - وبالتالي بنسبة ٢٠-٢٥٪ على كلفة المنتوجات النهائية للبيض والدجاج اللاحم ومشتقات الحليب واللحوم الحمراء ، وبالفعل فقد قدرت وزارة التموين بالامس وفع اسعار الدجاج اللاحم بحوالي ٢٠-٢٥ قرش للكيلو غرام وبحوالي ١٥٠ فلس لطبق البيض وهو الحد الادنى الارتفاعات المتوقعة ، واعتقد انها ارتفاعات غير واقعية وسوف تزيد عن السقف الذي خددته زوارة التموين .

بالاستناد الى ذلك فأن معدل استهلاك الفرد الاردني ٢٤ كغم /

دجاج / سنه والتي سيرتفع سعرها من ٢١,٥ دينار الى ٢٦ دينار .

معدل استهلاك الفرد الاردني ٢٠٠ بيضه / سنه والتي سيرتفع سعرها من عشرة دنانير تقريباً الى ١٢,٥ دينار ونصف .

ناهيك عن الحليب الذي يطالب منتجيه برفع سعر كغم الحليب من ٢٣٠ فلس الى ٣٠٠فلس ، أي بمعنى ان كغم اللبن سوف يزداد بحوالي ٢٥٠ فلس على اقل حد ، هذا اضافة الى بقية المشتقات .

واني اختلف هنا مع معالي وزير التموين الذي صرح امس الاول بأنه لن يكون هناك ارتفاع ، اعتقد يا معالي الوزير ويا ايها النائب المحترم انه تصريح غير واقعي وليس في محله .

واذا اضفنا الى ذلك الارتفاعات الاخيرة قبل ثلاثة اشهر في اسعار الكهرباء والماء وهي بحوالي ٢٣ مليون دينار ، أي بمعدل ٥ دنانير لكل مواطن فأن الدعم النقدي المقدم من الحكومة لن يعادل الا النزر اليسير من مجموع الارتفاعات المباشرة انفة الذكر .

واذا ما اخذنا بعين الاعتبار ان الانتصار هو كل متكامل فالوضع الطبيعي ان يترافق ذلك مع ارتفاعات غير مباشره في شتى المناحي المعيشيه للمواطن الاردني بنسبة تقدر بين ٦-٨٪ على اقل تقدير ، وفي ظل رقابة الارتفاعات المحتمله وغير المبرره التي ستصيب بعض السلع والخدمات .

وعليه فأنني اقترح ان تتراجع الحكومة عن الاسلوب الذي اتبعته والنسب التي اقترحتها للزيادة وان تأخذ بواحد من المقترحات التاليه .

١ - تعويض مجزي للمواطنين يغطي نسبة الارتفاع الكلي بمستوى المعيشة بزيادة تقدر ب ٦-٨٪ من مجموع الدخول ، او تعويض مالي ، الحكومة اقترحت ١,٢٨٠ ، او بتعويض مالي ٣,٥٠٠دينار للفرد الواحد بدل من ١,٢٨٠ دينار .

٢ - اتباع اسلوب الكوبون ، ولا اعتقد يا دولة الرئيس انه لن ينجح

هذا الاسلوب ، نحن نوزع السكر والحليب والارز بالكوبون ، ما المانع ان يعطى الكوبون للطبقات المحتاجة وان يلغى الدعم ، ولا نريد الدعم لكل من هو دخله فوق ال ٦٠٠ دينار في البلد .

يعني انا لا افهم ان يرسل للنائب الذي راتبه ٨٠٠ دينار وأحياناً له تقاعد ، ان يرسل له شك منفصل ب ٢,٥٦٠ دينار ، انا لا افهم هذا الامر يوضع في غير محله .

يمكن توفير هذه المبالغ للفئات الميسوره وان ترسل هذه المبالغ او تخصص للناس المحتاجين .

معالي رئيس المجلس :

اخ سمير انبهك للوقت .

السيد سمير الحباشنه :

دقيقه ونصف فقط معالي الرئيس.

٣ – اعتقد اذا اخذناها كحزمة واحدة ، وهو اقتراح ثالث ، ان يرفع سعر الخبز الى ١٢٠ او ١٣٠ فلس بالاضافة الى ماتم رفعه من الاعلاف على ان لا يقدم أي دعم للمواطنين ، وتعتبر هذه الخدمة مشتركة مساهمة وطنية من الناس باتجاه برنامج التصحيح للحكومة وتتحملها دون دعم من الحكومة .

واقتراحي الاخير انه لابد من التفكير ملياً في دعم المنتوج النهائي لمنتجي الثروة الحيوانية ، انا اعتقد انه من الخطأ بمكان ان نعطي واحد عنده ١٠٠ راس واقل ونحرم اللي عنده ١٠١ واكثر ، يمكن دولة الرئيس والحكومة المحترمه ان يخصص الدعم من خلال دعم المنتوج النهائي . بمعنى هذا المنتوج النهائي يذهب الى المسلخ فتحدد الحكومة حجم الدعم الذي يعطى للمنتج الحقيقي .

٤ – وهي النقطة الاخيره ، انني اقترح ، تطويراً لاقتراح الزملاء في الكتل ، ان تشكل لجنة نيابية تلخص كل تصورات النواب وتضعها بقواسم مشتركة ، والتطوير الذي اقترحه ان يتم تشكيل لجنة وزارية ، وبحثت هذا الامر مع بعض الاخوة النواب ومع معالي وزير التعليم العالي بأن تشكل لجنة وزارية لتبحث مع اللجنة النيابية هذه الخلافات لنصل الى وفاق وطني حول هذه المسألة الهامة والمفصلية . آسف معالي الرئيس على الاطالة .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، المتحدث الزميل ابراهيم زيد الكيلاني والمتحدث الذي يليه الاستاذ نادر الظهيرات .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني :

بسم ا لله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

هذه ثمرات السلام .. وهذه مصداقية الحكومات التي وعدت الشعب ببركات السلام نلتقي اليوم لمناقشة رفع الدعم عن رغيف الخبز والاردن يعاني من البطالة والكساد ورفع الاسعار ، ولم نجد من السلام المزعوم الا الخسارة والبوار والبطاله وكساد الاسواق اما الذين كانوا يعودننا بالسمن والعسل نتيجة معاهدة السلام فهم قابعون في بيوتهم لايسألهم احد .

معالي رئيس المجلس :

اذا سمحت ابو الطيب لان قصة السمن والعسل ، تكررت ، فنحن نناقش في الخبز وليس في السمن والعسل ، لهم علاقة ؟

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني :

الخبز يلزم لنغمس فيه . وها نحن نعرض الاردن ببركات السلام المزعوم الى محنة اخرى ليجد المواطن نفسه عاجزاً عن الوفاء بالتزاماته لاطفاله واسرته بطعامهم الرئيس في رغيف الخبز .

للحكومة ان تحسب كما تريد استهلاك المواطن رغيف الخبز قياساً على المنعمين .

ولكنها يحسن ان تعلم ان الخبز هو الطعام الاساسي الوحيد لسكان البوادي والاحياء الشعبية والاغوار .

وان الامر غير مقتصر على رغيف الخبز فالسلع كلها ستضاعف وبدات ترتفع اسعارها من الان والاردن كله سيعاني والاثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية والاخلاقية لهذا القرار كبيرة كبيرة ينبغي ان تعاون جميعاً لدفعها .

معالي الرئيس ،،،

يقول ا لله تعالى :

﴿ واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة واعلموا ان الله شديد العقاب ﴾ .

معالي الرئيس

ان مؤشر دعم رغيف الخبز يدعونا الى ما يلي : –

١ – ان سياسة زراعة القمح استراتيجية لا تعتمد على الربح واما تعتمد على مسؤولية الدولة والحكومة خاصة على تشجيع زراعة القمح .

٢ – ينبغي التعاون مع سوريا وهي مصدر اساسي للقمح ومع السودان وهي بلد غني باراضيه المنتجة ، ومع البلاد العربية المجاورة القادرة مالياً لزراعة القمح والوفاء بحاجات الاردن من مادة القمح والاعلاف والشعير عن طريق المقايضة والتكافل الاقتصادي مع البلاد العربية .

٣ – قيام الحكومة باعداد الشعب ايمانياً واخلاقياً عن طريق الاعلام واجهزة التوجيه ، لتحمل مسؤولياته الاسلامية والعربية والقومية في مواجهة الضغوط الامريكية والصناديق الدولية ، وللتحول الى الزراعة والعمل المهني وللمحافظة على تماسكه الاجتماعي والاخلاقي بدل ان نفتح ابواب المهرجانات والغناء والرقص على حساب الفقراء والمرضى شهدائنا الابرار الذين ضحوا من اجل هذا الوطن الحبيب .

ونذكركم بقوله تعالى : ﴿ ولو ان اهل القرى امنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والارض ﴾

معالي الرئيس ،،،

ان قرار الحكومة التي تمهد لاقناع الناس به برفع سعر رغيف الخبز اضعافاً ثلاثة يرجع الى مايلي : –

سياسات الحكومات السابقة المتعاقبة التي اغرقت الاردن بالمديونية بلا حسيب والتي حولت احسن الاراضي الزراعية في الاردن الى اراض بور للبناء والتجارة .

وحولت المال عن طريق النافع الى احجار واسمنت نراها في قصور عبدون وام غبار والشميساني وجبال عمان وغيرها من مدن الاردن .

ها نحن نرى الاراضي الشاسعة التي كانت مزدانة بالكروم والاشجار والزراعة في مدن الاردن كلها قد تحولت الى اراض بور تشكو الى الله السياسات المتعاقبة الظالمة لحكومات لم تفكر في هذا اليوم واخشى ان يصدق فيها قول رسول الله صلى الله عليه وسلم :

" ما من عبد يسترعيه الله رعية يموت يوم يموت وهو غاش لرعيته الا حرم الله عليه الجنة وان ريحها ليشم من مسيرة خمسمائة عام " .

معالي الرئيس ،،،

ان هذا القرار سياسي فرضه صندوق النقد الدولي المحكوم باهداف الولايات المتحدة الامريكية التي تسعى لتجويع شعب الاردن كما جوعت شعب العراق وان لبست ثياب الصداقة والدعم .

والاردن الذي وقف قيادة وشعباً مع العراق الشقيق في مواجهة العدوان الاستعماري الصهيوني ، والاردن الذي يقف مع شعب فلسطين في مواجهة التهويد ، لابد ان تعاقبه الولايات المتحدة وحليفاتها بطريقة ماكرة لتجويعه واذلاله .

معالي الرئيس ،،،

ان الطريقة التي عرضت فيها الحكومة اسلوب معالجة الدعم .

طريقة غير علمية وغير صحيحة .. فالحكومة تزعم بأن كميات كبيرة من القمح تذهب هدراً وهذا زعم يحتاج الى دليل علمي احصائي لم تقم به الحكومة والشعب الاردني يقدس القمح ولقمة الخبز يقبلها ولا يلقيها في القمامة وان وجدت قلة من هؤلاء فلا تقاس على الكثرة ..

وان هذا الدعم الذي تقدمه الحكومة لا يعادل شيئاً ارتفاع بقية السلع اضعافاً مضاعفة .

معالي الرئيس ،،،

كانت كلمة قائد المسيرة حفظه الله عندما قارن انتاج الزراعة في وادي الاردن بين ارضنا التي يحتلها اعداؤنا وارضنا التي نزرعها لنجد انتاجها عند اعدائنا تتضاعف عشرين ضعفاً شاهداً صارخاً على الاهمال والتضييع وعدم التخطيط الذي

اوصلنا الى هذه الحال .

واحب ان اضع بين يدي الحكومة وانا اطالبها بكل قوة وصدق بالرجوع عن قرارها مايلي :

١ - ان هذا القرار برفع سعر الخبز ثلاثة اضعاف سيؤدي الى رفع اسعار السلع كلها ايضاً ، فالدعم الذي تقدمه الحكومة لرغيف الخبز للأردنيين ولكن ماذا ستفعل بالسلع الاخرى التي تبدأت تتضاعف من الان اضعافاً مضاعفة سواء منها السلع المستمدة من القمح او السلع الاخرى لأن التجار سيزيدون الاسعار بنسبة الزيادة وسيؤدي ايضاً الى رفع اسعار اللحوم ونواتج الانعام من صوف وغيره.

٢ - وسيؤدي الى رفع اسعار الحليب ومشتقاته وارتفع سعر الحليب من ٤٠ الى ٥٠ قرش بالامس ، كذلك وهو طعام رئيسي لاهل الريف والبادية والمدن .

وهذا ما سيؤدي الى نتائج خطيرة منها :

١ - زعزعة بنية المجتمع الاردني وتشجيع الجريمة والاخلاق الفاسدة.

٢ - خدمة اقتصاد العدو الصهيوني الذي سيستغل البطالة وكساد الاسواق ورفع الاسعار لتوجيه الشباب والطبقة العاملة الى مصانع اليهود او استقبال بضائعهم وصناعاتهم في الوقت الذي يعلنون فيه تهويدهم للقدس الشريف وفلسطين والجولان وينتظرون لتحقيق احلامهم التوراتية العدوانية من النيل الى الفرات ، ان الشعب الاردني الذي وقف بكرامة واباء امام سياسات التطبيع مع العدو الصهيوني لابد ان تجوع ويجر الى التطبيع جرا ، وهذا ما سيؤدي الى هيمنة اسرائيل الاقتصاديه ، وتحويل العمال والشباب في الاردن الى عمال في مصانع اليهود ، وتحويل الشعب الاردني الى مستهلك للبضائع والصناعات اليهودية ، وان لهذا القرار ما بعده .

انه قرار سياسي يفرضه علينا صندوق النقد الدولي ، وهو اشبه بحصار شعب العراق ، ولكن بطريقة اخرى مبرمجة لتدجين ، الشعب

الاردني وتجويعه واذلاله .

معالي الرئيس

ان الامر جد لاهزل ، وان الشعب قد يصبر ولكن الصبر له حدود ، وان حفظ امن البلد واقتصاده وكرامته هو مسؤولية النواب ومسؤولية الحكومة ومسؤولية الشعب جميعا .

وان خير مايحقق امن البلد واستقراره هو تحصيل الاموال المهدورة ممن تلاعبوا بالمال العام وعرضوا الدينار الاردني والاقتصاد الاردني للخطر .. نتحدث بادولة الرئيس عن هدر الخبز ولانتحدث عن الجلبي واعوانه الذين سرقوا الاردن وخرجوا منه امنين سالمين ، وان المؤتمرات والضيافات وسمسرات الاسلحة جديرة بالمحاسبه وبخاصة هؤلاء الذين سرقوا المال العام والدوائر ذات المصروفات السرية وخرجوا منها متقلين بالارصدة والشركات .

ان محاسبتهم ممكنة وان الاتصال بالشركات المصدرة والمصانع المصدرة للاسلحة ممكنة ، وممكن ان نعرف السمسرة . وان العلاج يجب ان يكون جنباً الى جنب مع تصحيح الاقتصاد ودعم رغيف الخبز ليجد المواطن الثقة والامن والامان والجهد الكريم .

وحبذا لو عرض دولة الرئيس موضوع دعم رغيف الخبز مع الموازنة العامة ليجعل الاوليات التي تمس حياة المواطن واستقراره وامنه هي الاولى بالرعاية .

معالي الرئيس

من المسؤول عن الهدر المالي في المهرجانات والمؤتمرات والضيافات والرحلات التي لاتفيد البلد شيئاً .

هل حاسبنا أي مسؤول كبير يثبت لكم انه هرّب وسرق ؟؟ ويتبين لكن عبثه بالمصروفات وخرج من الدائرة التي كان على راسها مثقلاً بالارصدة والشركات ثم من المسؤول عن الهدر في الجامعات والتي لاتخضع لتخطيط سليم يوفق بين التعليم وحاجات المجتمع حتى يخرج الطلاب لايجدون عملاً عبئاً على

البلد وعلى إهلهم ان معالجة الامر علاجاً شاملاً ضمن موازنة عادلة شاملة متوازنة قد يعطي المواطن الثقة بتحمل مسؤولياته بقوة وشرف وكرامة . الله المستعان

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ورحمة الله ، سأعطي اخر المتحدثين في هذه الفتره الاستاذ نادر الظهيرات ثم ارفع الجلسة لتناول الغداء في المجلس ثم نعود بعد هذا في وقت مناسب .

الاستاذ نادر الظهيرات تفضل .

السيد نادر الظهيرات :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

الزملاء النواب

ارتفعت سلع عديدة ومواد كثيرة على مدى السنوات الاخيرة ، ولم تجر مناقشات حولها ، بل لم يطلب احد ذلك ، وكل ما كان يجري ملاحظات فردية وخجولة لم تترك اثراً لدى المواطن او المسؤول .

ويأتي اجتماع اليوم لمناقشة موضوع رفع رغيف الخبز والاعلاف نظراً لاهمية هذا الموضوع الذي يشكل الاساس لحياة المواطن الاردني وعيشه ، ولأن نسبة كبيرة من الشعب الاردني تعتبر الخبز غذاؤها فيما تأتي المواد الغذائية الاخرى ثانوية في حياته لعدم قدرته على شرائها .

معالي الرئيس

الزملاء الكرام

الحديث في هذا الموضوع لايعتبر تسلية او مضيعة للوقت بل يعتبر ضرورة لاعطاءه حقه في الدراسة وتقديم المقترحات الكفيلة بعدم ارهاق الموازنة او ارهاق المواطن وقد يعتقد البعض ان الدخول في نقاش هذا الموضوع لافائدة منه لان قرار الحكومة قد اتخذ وان صرف الدعم وصل الى بعض شرائح المجتمع ، ولكنني ارى خلاف ذلك اذ على المجلس ان يقدم التوصيات والمقترحات العلمية والموضوعية لما فيه مصلحة الوطن مراعية قدرة

المواطن الاردني وامكانياته ووضعه المعيشي .

معالي الرئيس ،، الزملاء النواب

سيتحدث نواب الامة اليوم في هذا الموضوع الهام وهم معتادون على سماع تهم اصبحت معروفة للجميع فالموديون لمشاريع الحكومة ولاأعني حكومة بعينها يتهمون بأنهم مستوزرون ومن يخالفون قراراتهم يتهمون بأنهم مزاودون ومشككون والساكتون منهم خرس صامتون بمعنى اكبر الجميع متهمون ، وتأتي هذه التهم من فئة معينة مازالت ترى في الديمقراطية عبئاً عليها نتمنى ان تزول في الوقت الذي تخرج فيه قرارات لبرلمانات في دول مجاورة بفارق صوت واحد وبعدها يكون التقييم الجميع للوطن .

معالي الرئيس

طرحت الحكومة مبررات عديدة لرفع سعر رغيف الخبز والاعلاف منها :

١ - ارتفاع اسعار الحبوب عالمياً .

٢ - سوء استعمال رغيف الخبز نظراً لتدني سعره .

٣ - العمالة الوافدة .

٤ - التهريب .

وجميع هذه المبررات السالفة الذكر مبررات صحيح ، وان موازنة الدولة اصبحت تعاني من عجز كبير في موضوع دعم المواد التموينية ، ولكن رفع اسعار الخبز ثلاثة اضعاف سعره الحالي ورفع اسعار الاعلاف كما حددها معالي وزير التموين اقل ما استطيع قوله انه فوق طاقة المواطن الاردني في وقت نرى فيه بعض العائلات الاردنية غير قادرة على شراء الخبز بسعره الحالي ، كما وان رفع اسعار الخبز والاعلاف يترتب عليه رفع سلع عديدة تعتبر هي الاخرى اساساً في حياة المواطن الاردني ويشكل ارتفاعها عبئا كبيراً على حياته المعيشية ، وقد ام مجلس النواب بالامس وفود من مربي الابقار والدواجن يطالبون باسعار تتناسب مع اسعار الاعلاف الجديدة مما يدل ان عشرات السلع سيتم

رفعها . وفي هذا المجال اود ان اشير الى ان المبلغ الذي خصصته الحكومة لدفع فرق السعر وهو دينار مائتين وثمانين فلساً لايغطي جزءاً يسيراً من مجموع ما يطرأ من زيادات جديدة على الاسعار .

معالي الرئيس

الزملاء الكرام

ان رفع سعر الخبز ثلاثة اضعاف سعره الحالي لايتطابق مع السعر الحقيقي للقمح الذي اعلنت عنه الحكومة قبل ايام حينما ذكرت انها تعاقدت على شراء كمية من القمح من الهند بسعر (١٩٥) دولار للطن الواحد أي مايقارب مائة وثلاثون دينار اردني وهو سعر مرشح للهبوط ، واذا ما علمنا ان طن القمح يصنع ١,٢٥٠ طن خبز لوصلنا الى سعر كلفة كيلو غرام الخبز بـ (١١) قرش دون احتساب الاجور وهامش الربح مما يدل ان هناك فارق كبير بين السعر الجديد للخبز وبين كلفة شراء القمح .

معالي الرئيس

تبرر الحكومة رفع سعر الخبز بان موازنة الدولة تتحمل (٨٠) مليون دينار لدعم رغيف الخبز وفي الوقت نفسه تعلن الحكومة انها ستغطي فارق رفع الاسعار للمواطن بقيمة (٦٥) مليون دينار وبحسبة بسيطة نرى ان ما توفره الموازنة هو (١٥) مليون دينار ، ومثل هذا المبلغ بل ان ضعف هذا المبلغ يمكن تحصيله بزيادة سعر كيلو الخبز باربعين فلساً دون حاجة الى اجراءات الدفع والرفع والتي ستكلف الحكومة اعباءً ادارية ومالية اضافة الى الرعب والقلق الذي اصاب المجتمع الاردني ، فما من جلسة او مناسبة الا وتسمع مرارة الشكوى والالم عما سيسفر عنه الواقع الجديد .

معالي الرئيس

ان رفع اسعار الاعلاف بالاسعار التي اعلن عنها سيصيب قطاع مربي الماشية باضرار لاتقل عن الاضرار التي ستصيب المستهلك الاردني ، خاصة وان شريحة كبيرة من المجتمع الاردني تمارس هذا العمل معاشا

وتجارة وهذا امر مطلوب تشجيعه اسوة بالقطاعات الاخرى كالصناعة والسياحة .

معالي الرئيس

لقد خلت اجراءات الحكومة في موضوع الاعلاف والخبز من سياسة واضحة لزراعة الحبوب والاعلاف والمراعي وسبل دعمها حتى لا يبقى المواطن الاردني اسيراً للمنح والمساعدات ولنعتمد على انفسنا في استهلاكنا خاصة وان الاردن كان في نهاية الستينات معتمدا على نفسه في استهلاكه للحبوب بل مصدراً لها ، وان امكانية توفير جزء كبير من هذه المواد الحبوب والاعلاف ممكن في ضوء معطيات الواقع الزراعي الحالي المتعثر .

معالي الرئيس

في نهاية كلمتي ادعو الجميع الى رفع شعار الوطن اولا وان تسود الحكمة والعقلانية جميع شرائح المجتمع وان تعيد الحكومة دراسة نتائج رفع اسعار هذه المواد وتطبيق الممكن في ضوء قدرة المواطن على العيش الكريم ، حفظ الله بلدنا عزيزاً قويا .

وليحفظ الله قائد الوطن اباً رحيماً وقائداً حكيماً وولي عهده الامين .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ورحمة الله ، سأرفع الجلسة لغاية الساعة الثالثة والنصف لتناول الغداء في المجلس ، وسيكون في فترة بعد الظهر او ل المتحدثين الدكتور نادر ابو الشعر ثم الدكتور بسام العموش .

- وهنا رفعت الجلسة للاستراحة وتناول الغداء ثم عادت بعد ذلك للانعقاد -

- استئناف الجلسة -

معالي رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني نعود لاستئناف الجلسة ، المتحدث الدكتور نادر ابو الشعر والمتحدث الذي يليه الدكتور بسام العموش .

الدكتور نادر ابو الشعر :

سيدي معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

أرجو ان انوه هنا بان ارجاء تطبيق قرارات الحكومة والاجراءات المعلنة بخصوص تغيير اسلوب الدعم على القمح ورغيف الخبز الى ما بعد المناقشة في مجلسكم الموقر – انما يدل على مدى الاحترام والتعاون المرجو دائما تحقيقه بين السلطتين التشريعية والتنفيذية – ومن منطلق حرصي الشديد على المصلحة العليا للوطن والمواطن فانني سوف اطرح بعض الاراء والاقتراحات بهذا الشأن املاً ان تستند الى الموضوعية والدقة .

– نعلم جميعاً باننا ملتزمون ببرنامج التصحيح الاقتصادي الوطني والذي حقق تطبيقه في السنوات الاخيرة نمواً اقتصادياً سنوياً بالناتج المحلي الاجمالي بحوالي ٦,٥٪ بالمئة – وان الحكومة تخصص مبالغ معينة ترصدها في الموازنه العامة للدولة دعماً للمواد الغذائية الاساسية وهي القمح – الارز – السكر – الحليب الجاف وكذلك الاعلاف – حيث بلغ حجم الدعم لهذا العام ٣٨ مليون ديناراً .

ان ارتفاع السعر العالمي لمادة معينة وفي فترة زمنية ما – لا يعني بحكم الضرورة وجوب رفعها تلقائياً وعلى الفور هنا – فوزارة التموين تملك دائماً مخزوناً احتياطياً استراتيجياً عالياً – ولها القدرة على التعاقد لشراء الحبوب عند هبوط اسعارها عالمياً وقد هبطت اسعار القمح مؤخراً من ٢٦٥ الى ١٩٥ دولاراً للطن الواحد .

وقد اتاح برنامج التصحيح الاقتصادي واعطى للحكومة المرونة في التكيف وتطبيق الاجراءات اللازمة تدريجياً لتخفيف عجز الدعم لهذه المواد واعطاء المواطن الوقت الكافي للتكيف وترتيب اوضاعه .

سيدي الرئيس

ان المواطن في بلدنا ومنطقتنا – يعتمد في قوته اساساً على استهلاك المواد النشوية . ورفع السعر وبشكل كبير لمادة القمح ولنسبة المقترحه هي زيادة تصل الى ١٩٤٪ بالمئة . وهذا

بدوره سوف يؤدي الى رفع كل المواد والتي يشكل القمح اساسها واهمها – المعكرونه – السميد – المعجنات الخ ... وقد اختفت هذه المواد من الاسواق المحلية كلياً بفعل التخزين طمعاً في تحقيق الربحية واستغلال المرحلة على حساب المستهلك .

انني اخشى ان يؤدي ذلك كله الى تراجع في مستوى نمط المعيشة وخصوصاً لدى الفئات الفقيرة والاقل حظاً .

لقد اصبح المواطن يعي تماماً ابعاد هذه القرارات الاقتصادية والمالية وهو على استعداد للتفاعل معها – ولكنه في المقابل يريد ان يرى برامج محدده يستوعب نتائجها بحيث لا تفوق قدراته الفعلية وتعود بالنفع عليه وعلى الاخرين هدفها الاول والاخير تحسين الظروف المعيشية لافراد اسرته ورفع مستواها .

ومن هذه المنطلقات جميعها فانني اتقدم بالاقتراحات التالية :

– ان لايزيد سعر الكغم الواحد للخبز عن ١٤٠-١٥٠فلساً ، وهذا يعني زيادة مقدارها ٧٦٪ من السعر الحالي .

شريطة ان تلتزم الحكومة بدفع فارق السعر لجميع الشرائح من المواطنين والذين يستحقون الدعم وهم – الذين يتقاضون المساعدة من صندوق المعونة الوطنية وجميع الموظفين من مدنيين وعسكريين والمتقاعدين وكل المواطنين الذين يثبت ان مداخيلهم لاتزيد عن ٣٠٠ دينار شهرياً للعائلة الواحدة .

وهكذا نوصل الدعم لمستحقيه الفعليين فقط – ويتم رفعه عن كل الشرائح الميسورة والسياح والوافدين – ويتراجع الهدر والتهريب والتسمين لان هذا السعر هو اعلى من الاسعار العالمية السائدة .

– ان يسمح للقطاع الخاص باستيراد محدود للحبوب والمواد الغذائية الاساسية الاخرى تمهيداً لتخفيف العبء عن كاهل وزارة التموين – وكخطوة اولى نحو تحرير

السوق وتعمل هذا القطاع لمسؤولياته - على ان لاتزيد اسعار هـذه المواد عما هو مقرر من قبل وزارة التموين .

- ان تقوم الحكومة بوضع خطة وطنية مدروسة لتشجيع المزارعين على زراعة الحبوب وخاصة القمح والشعير ودعم انتاج المحصول وذلك برفع سعر شرائها منهم وبذلك ننمي الانماء للارض ونزيد من مساحة المزروع منها .

- ان تقوم الحكومة بتحديد حد ادنى للاجور تشجيعاً للتشغيل والحد من البطالة وربط الاجور بنسبة التضخم السنوية .

- واذا اصرت الحكومة على تطبيق البرنامج الحالي المقترح فانني ارى ان نسبة الدعم غير كافية ويجب رفعها من ١,٢٨ الى ٢ دينار كفارق سعر للفرد الواحد .

- واخيراً اؤيد الاقتراح بتشكيل لجنة من الكتل النيابية المختلفة لدراسة اقتراحات النواب وصياغتها وتقديمها للحكومة ليتم التوافق عليها ،

وشكراً سيدي الرئيس

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، المتحدث الزميل بسام العموش والمتحدث الذي يليه الزميل محمد الخنيطي .

الدكتور بسام العموش :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله

ارجو ان يستمع صدر الحكومة وتحديداً وزارة الاعلام والتلفزيون بشكل خاص لبث كلمات النواب كاملة على القناة المحلية والفضائية ، وليس ذلك من باب الدعاية الانتخابية بل من باب اثبات ديمقراطية الحكومة التي تتسع لنجوى كرم ولاتتسع لنواب الامة ، وانني على ثقة ان الصحافة اليومية والاسبوعية ستكون في الموقع الذي نعرفه من ايصال صوت النواب الى الشعب (ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حيّ عن بينة) .

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

مناقشتي لموضوعنا اليوم تقع في

المحاور التالية :

اولاً : نظرة الحكومات الاردنية الى المواطن الاردني :

تقع هذه النظره في دائرة الهجوم على جيوب المواطنين حيث ان الاردني من اكثر دافعي الضرائب في العالم حيث انه يدافع مايزيد على ثمانين بالمائة لجيب الحكومة بطريقة او بأخرى ، فالمواطن هو الذي يبني المساجد والجامعات ويعبد الطرق ويسدد الديون الحكومية ويرفع رواتب الموظفين ويتحمل الاعباء السلبية التي اوقعتها بعض المؤسسات العامة التي عاشت على اكتاف موازنة الشعب .. ومع ذلك فان هذا المواطن لاياخذ كما يدفع ، كما هو الحال عند الدول التي تأخذ منه غنياً وتعطيه فقيراً .

ان هذا المواطن اصبح في نظر الحكومات مملوكاً عبداً يستحق الاهانة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والا فما معنى الكوبونات ؟

وما معنى تحويل الملايين الاربعة الى حملة بطاقات تموينية ليصطفوا في طوابير الذل والاهانة مما لا يسمح لنا ان نفسر ذلك الا في سياق سياسي اكثر منه اقتصادياً .

ولقد هجمت حكومة سابقة على جيب المواطن من خلال الضريبة العامة على المبيعات فحصلت على ٧٪ لكن الحكومة التي جاءت بعدها حصلت على رفع النسبة الى ١٠٪ .

لقد سارت الحكومات المتعاقبة على اسلوب اعطاء المواطن زيادة بسيطه في الراتب بيد واخذ اضعافها فوراً وباليد الاخرى .

ان الحكومات تصر على اسلوب الحلب رغم انها تدرك الشرائح التي يتكون منها الاردنيون وهم : العسكريون والعمال والموظفون والمزارعون وكل هؤلاء فقراء ناهيك عن جيوش البطالة التي تهدد امن المجتمع .

لقد رفعت الحكومات اسعار المياه والكهرباء وخلال الشهور الستة الماضية ارتفعت اسعار ٧٢٦ سلعة كما تقول جمعية حماية المستهلك .

وهجمت الحكومة على رسوم

الجامعات في الدراسات العليا كمرحلة لزيادة رسوم المرحلة الجامعية الاولى رغم ان حكوماتنا تتحدث في مجال التعليم عن ضرورة دعم الدراسات العليا ولنا ان نسأل كيف ترخص الحكومات الاردنية لبضع عشرة جامعة دون ان يكون لها كوادر تعليمية من حملة الشهادات العليا .

وتتفنن حكوماتنا في اسلوب التحصيل و لم تميز بين من يدفع ضريبة مغادرة كسائح ينفق عملة صعبة في الخارج ، وبين ذلك الذي يغترب ليحول العملة الصعبة الى الوطن ويساهم في رفع مستوى معيشة اقاربه .

ويكفي ان نقول ان حكومتنا لم تجد مالاً لديها لتسديد نفقات دفن الاردني الذي يعيش فقيراً ويموت مديناً .

وان المواطنين يدركون تمام الادراك للسياسة التحصيل التي اصبحت هواية سواء كانت ضرائب رسوم او غرامات .

ان هذا الاستقرار يؤكد لنا ان المواطن الاردني هو الذي يحمل الحكومة ولا تحمله ، وبالتالي اصبحت الحكومات الواحدة والثمانين التي تشكلت في الاردن منذ قيامه اكبر عبء على كتف المواطنين .

ان الحكومات المتعاقبة تنسى ان الغذاء الرئيسي للاردنين هوالخبز وان اسرنا تتكون من عدد كبير من الافراد ناهيك عن هبوط سعر صرف الدينار الذي كان ثلاثة دولارات بينما اصبح الان دولاراً وثلث وهو في طريقه ليصبح دولاراً .

ثانياً : توقيت رفع الاسعار : جاء في اسوأ ظرف وانني استغرب كيف تقدم الحكومة على ذلك بينما لازالت خطاباتها حول السمن والعسل الذي سيأتي بعد معاهدة وادي عربة ترن في آذاننا . ان الشعب يدرك تمام الادراك الفرق الكبير بين الكلام والممارسة ، بين الوعود والتنفيذ .

ان ظرف الشعب ظرف سيء حيث جيوش البطالة والرواتب المحدودة واغلاق اسواق العمل الخليجية فأي حكمة تتحدث عنها الحكومات التي يجب ان تكون حكيمة لا حاكمة رحيمة لا جائرة .

ثالثاً : البدائل تتحدث الحكومات انها في ضيق اقتصادي وان رفع اسعار القمح سيوفر ثمانين مليوناً فهل تعجز الحكومة عن تحصيل هذا المبلغ التافه من طرق اخرى .

وهنا نسأل الحكومة اين الاموال التي نهبها لصوص الوطن من حيتان المسؤولين ؟ انني اعتقد جازماً ان الحكومة تعرفهم وان الشعب يعرفهم ، فلماذا تسكت الحكومة عليهم ، ولماذا تتحرك تجاه اشخاص ربما ساءهم التعبير وخانتهم الكلمة واذ بهم في غياهب السجون تحت عنوان (اطالة اللسان) ، فأين الحكومة من (اطالة اليد) (ونفخ الجيب) بطريق غير مشروع . ان احراراً يعيشون في السجون بينما حيتان الوطن يسرحون ويمرحون ويتأهبون للعودة الى المسؤولية .

واين الحكومة من البدائل التي تقدم بها خبراء وجمعيات ونواب .

الا تملك الحكومة زيادة الرسوم على الكماليات ، على السجائر ، على ضريبة المغادرة لغير الاردنيين ، على تصاريح العمل والاقامة ورسوم استقدام الخادمات . لماذا لاتتحرك الحكومة لاستعادة الاموال المنهوبة ، ولماذا لاتعلن على التلفاز سياسة تقشفها لصالح دعم الرغيف .

لماذا ترسل حكوماتنا اشخاصاً للعلاج في مايسمى اسرائيل بينما نفاخر بصروحنا الطبية ... لم نربط مع مايوكلينيك هل نريد للقطاع الصحي الخاص ضربة موجعة ؟! بعد ان اصبحت سمعة القطاع الطبي العام في الحضيض . كم دفعنا لليهود ثمن تلك المعالجات ؟ وهل نمارس تسويق سمعة اليهود الطبية ؟ اين الحكومة من الذين اثروا عبر الخيم الحدودية التي ادرت عليهم ارصده عبر بنوك العالم جمعوها خاوة من تجار الاغنام ؟

اين الحكومة من الذين يتغددون على اكتاف الشعب ممن يملكون البيوت الفخمة في ارقى دول العالم مع رجاء عدم نسيان الريفيرا الاسبانية ؟

اين الحكومة من الذين تسببوا في

اغراق المملكة الاردنية بديون تقرب من نصف مليار ام ان الحديث عن علي غندور وامثاله لايجوز .

لماذا لاتدعو الحكومة الى مؤتمر وطني لدراسة اقتصاد الدولة واقتصاد المواطن ؟

لماذا تتحدث الحكومة عن الهدر في الخبز ولاتتحدث عن الهدر في المجالات الاخرى ؟

لماذا لاتتجه الحكومة نحو زراعة القمح والحبوب تاركة الارض لدمار البندورة التي لاقيمة لها ولامردود من ورائها للمزارع او الوطن ؟

ماذا ستفعل الحكومة بالثروة الحيوانية التي بدا بيعها بثمن بخس دراهم معدودة ؟

انني احب ان الفت النظر الى ان هدف التخلص من مشاكلنا الاقتصادية لايتحقق بتحويل الدعم كما تقول الحكومة بل يتحقق برفع الدعم كما هي وصية البنك الدولي وهو الذي ستؤول اليه الامور ولكن الحكمة اقتضت ان يكون ذلك على مرحلتين والايام بيننا وسيحدث في قضية الخبز ما حدث في قضية ضريبة المبيعات .

وختاماً فانني احذر الحكومة التي تمنيت لها التوفيق من مغبة الاقدام على رفع الاسعار لان ذلك سيوقع خللاً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ونحن في غنى عن ذلك .

والسلام عليكم .

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ورحمة الله ، فقط اطمئن اخي بسام ان هذه الجلسة تبث بث مباشر على القناة الفضائية .

المتحدث الزميل محمد الخنيطي والمتحدث الذي يليه الزميل احمد الكساسبة .

السيد محمد الخنيطي :

بسم الله الرحمن الرحيم

بداية اؤيد ماجاء في كلمة جبهة العمل الوطني والتزم براي الاكثرية .

معالي الرئيس ،،

حضرات النواب المحترمين

في حياة الشعوب محطات لابد من الوقوف الواعي المسؤول عندها ، ودراستها بكل ما تستحقه من عناية

وبخاصة من قبل ممثلي هذه الشعوب الذين اختارتهم ليكونوا صوتها وضميرها ليعبروا عن املها والامها لانهم اداة القول والفعل لها .

ان الامر الذي يجتمع مجلسكم الكريم اليوم من اجله هو احدى هذه المحطات في حياة هذا الشعب الطيب الذي اصبح يعيش على الوعود التي سرعان ما تثبت الايام انها وعود فحسب ليست اكثر من سراب خادع يحسبه الظمآن ماء وهو مجرد سراب يفر من امامه كلما اقترب منه .

هذا هو حال شعبنا هذه الايام الذي ما ان يخرج من وعد الا دخل في سلسلة اخرى من الوعود . وموضوع الخبز وزيادة اسعاره خير مثال على ما اقول . فلطالما سمعنا ان مرحلة ما بعد السلام سوف تجلب لنا الخير الكثير لنكتشف ان الواقع غير ذلك ، حتى وصل الامر الى رغيف الخبز عماد حياة العامل والفلاح والطالب والموظف والجندي .

معالي الرئيس-الزملاء الكرام

ان الحكومة ، اية حكومة لايمكن ان تفكر في امر مثل هذا الا اذا استنفذت جميع السبل والطرق ، ولم يبق امامها منفذ او وسيلة . والحال عندنا هو غير ذلك . ففي حين نرى تقتيرا هنا ، نرى تبذيرا واسرافا هناك، اليس من الاولى ان نوقف الاسراف والتبذير قبل ان نلجأ الى التقتير ؟ اليس من الاجدر ان نلجأ الى زيادة رسوم الكمياليات مثل المشروبات الروحية والدخان والعطور والمواد التجميلية والاثاث المستورد وغيرها ؟

اليس من الاجدى ان تقوم الحكومة بوضع رسوم اضافية على النوادي الليلية ووقف هدر المال العام الناتج عن سفر الوفود الى الخارج وقصر حضور المؤتمرات على الضروري منها مع تقليل عدد المشاركين الى الحد الادنى ؟ بدلا من رفع الدعم عن قوت الشعب ورغيف خبزه ؟ وبدل ان تفكر الحكومة برفع الدعم عن الاعلاف بحجة عدم وصول الدعم لمستحقيه فلماذا لا

تقوم الحكومة بايقاف عمليات تهريب الاغنام والطحين والاعلاف التي يعرف الجميع انها قد ادت وتودي الى الحاق ابلغ الضرر باصحاب الثروة الحيوانية الذين يستحقون منا كل الدعم .

معالي الرئيس

اذكر كما يذكر بقية الزملاء المحترمين ان الحكومات السابقة قد وعدت عند تقديمها قانون ضريبة المبيعات بان القانون وضع لكي تتجنب الحكومة رفع الدعم عن المواد التموينية الاساسية وفي مقدمتها الخبز والاعلاف ، فأين ذهبت اموال ضريبة المبيعات وما هو حجم هذه الاموال ؟

معالي الرئيس – الزملاء المحترمين

انني كنائب من نواب هذا الشعب اعرف تماما ان هناك عجز في موازنة الدولة وان صندوق النقد الدولي هو الذي فرض برنامج التصحيح الاقتصادي بناء لمعطيات المديونية في الاردن وبناء على وضعه المالي والاقتصادي بشكل عام .

ان صندوق النقد الدولي ليس سيفا مسلطا على الرقاب وقدرا لايمكن تجنبه ، ولكنه قابل للنقاش والحوار واذا ما حاوره اناس يملكون البدائل والحجج والمنطق فانه لا بد ان نجد البدائل وبذلك نكون قد استجبنا لطلب الصندوق وابعدنا شعبنا وبلادنا عن اتخاذ قرارات تمس عيش المواطن وامنه الغذائي .

لقد حان الوقت ان نواجه الثغرات واماكن الزلل بكل شجاعة وجرأة ، فشعبنا شعب متعلم مثقف واع مدرك لظواهر الامور وبواطنها ، يميز بين الحق والباطل .

معالي الرئيس

ان قيادتنا الهاشمية حريصة على توفير سبل الراحة للمواطنين ، ولم تسمح في الماضي ولن تسمح في الحاضر او المستقبل ان يميز بين الناس وان يحصل شخص او مجموعة او فئة على امتيازات في حين يحرم بقية الناس منها ، ولقد سبق وذكرت مرارا ان العدل والمساواة بين الناس هي عماد الملك ، وانني على يقين

تام ان الخلل واصلاحه اصبحا واضحين لقيادة هذا البلد وابناء هذا الشعب ولابد من اعادة نظر جذرية في الاوضاع الداخلية ، فاصلاح الجبهة الداخلية يجب ان يأخذ الاولوية بعد ان زادت نسبة الفقر وتفاقمت البطالة وخرجت اصوات تهدد وحدة هذا الشعب كما وخرجت اصوات اخرى تفاخر بحصولها على امتيازات لم يحصل عليها الاخرون مما ادى الى تزايد مشاعر الظلم والغبن بين الناس .

وفي الختام ادعو هذه الحكومة الى الرجوع عن قرارها في رفع الدعم عن الخبز والاعلاف واللجوء الى البدائل التي ذكرتها انفا ، كما ادعوها الى تقديم خطة وطنية متكاملة للاصلاح الاقتصادي من كل جوانبه تحافظ على التزامات الاردن الدولية وتحافظ في الوقت نفسه على النسيج الاجتماعي لشعبنا ، وعلى امنه الغذائي وقوته اليومي .

وادعو الله عز وجل ان يحفظ هذا البلد العربي الابي تحت ظل القيادة الهاشمية التاريخية .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ورحمة الله ، المتحدث الزميل احمد الكساسبة والمتحدث الذي يليه الزميل همام سعيد .

السيد احمد الكساسبة :

بسم الله الرحمن الرحيم

٩٦/٨/٤

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

بداية اود ان اسجل للحكومة استجابتها بالتوقف عن اجراءات رفع الدعم قبل ان تتشاور مع مجلسنا وما هذه الجلسة الاخير دليل .

ثم ارغب مرة اخرة ان ابين انني اعي تماماً ان اقصر الطرق لكسب الشعبية واصوات الناخبين مستقبلاً هي ان اؤكد على حقيقة ان مسؤولية العجز في الموازنة هي مسؤولية الحكومة .. وان برنامج

التصحيح الاقتصادي هو افكار وخطط الحكومات وليس للمجلس النيابي أي علاقة بها فسهل ان اقول بانني ضد الاجراءات واعارض رفع الدعم ولتدبر الحكومة امرها او لترحل .

لكني سأتناول هذه المسأله بكل موضوعية بعيداً عن الشعارات والمزايدات او كسب الشعبيه على حساب الوطن والمصلحة العليا للدولة .

فالامر الذي نبحث هو شأن يهم الدولة ويؤثر على جميع الاطراف الحكومية والشعبية والنيابية .

هذا مع ادراكي للانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتنموية المرافقه للقرار المنوي اتخاذه.

كما انني اؤمن بوجوب الغاء مفهوم ان الاخذ من الحكومة والخزينة يعد كسباً يقدم عليه الناس.

واستذكر في هذا المقام وليس من باب الاعجاب قول رئيس وزراء اسرائيل في خطابه الاخير في الجلسة المشتركه لمجلس الشيوخ والنواب الاميركي عندما قال بأني جئتكم لا لأطلب المساعدة بل لاخبركم بان الوليد الذي تعهدتموه قبل قرابة نصف قرن قد شب واصبح قادراً على ان يتعهد نفسه .

وهنا اتمنى ان يأتي اليوم الذي يذهب فيه رئيس وزرائنا ليقول لجميع المانحين والمقرضين بأننا جئنا لا لطلب المساعدة ولكن لصياغة برامج مشاركة على مبدأ التعامل بالمثل وبوحي من السيادة والاعتزاز الوطني.

وهذا في ظني لن يتأتي الا اذا حزمنا امرنا وخرجنا من الخدر الذي اصابنا وتمردنا على رغباتنا في الافراط في النمط الاستهلاكي وتعاملنا بواقعية مع امكاناتنا .

فنحن والحكومة والشعب في قارب واحد ، اذا غرق لعدم حرصنا على سلامته وسعينا الى ايصاله لبر الامان او اغرقناه نحن بمكابرتنا والتصرف خارج حدود امكاناتنا ، او لان الشعار يأسرنا فالخاسر عندها هو الوطن وانسانه .

ولعل اسهل الامور هو ان تعارض الحكومات ، وانني من اشد المعارضين لسياسة الحكومة عندما تكون خاطئة .

لكن عندما يكون الامر مرتبط بالدولة فلن اسعى للمناكفة ولن اساهم في خرق السفينة ولن احبط او اعيق حركة القبطان او معاونيه لانقاذها .

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

ان موضوع رغيف الخبز ودعمه ، يعد من اكثر المواضيع حساسية واكثرها مساساً ، بمختلف جوانب الحياة ، الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية في المجتمع الاردني بكافة شرائحه .

فمنذ ان اعلنت الحكومة عن نيتها لتغيير اسلوب الدعم الموجه لمادة الخبز بحيث توصله - كما تقول الحكومة - لمستحقيه بمدفوعات نقدية لقاء الارتفاع في اسعار هذه السلعة الحيوية ، اخذ هذا الموضوع يحتل حيزاً كبيراً من الجدل ، بين مؤيد لفكرة رفع الدعم باعتبار ذلك من المتطلبات التي تقتضيها مصلحة الاقتصاد الوطني ، وبين معارض لهذه الفكرة باعتبارها من المحرمات التي لا يجوز الاقتراب منها .

ولعل المتفحص بموضوعية لقرار الحكومة المنوي اتخاذه فيما يتعلق بدعم الخبز ، لا بد وان يضع نصب عينيه جملة من الحقائق الاقتصادية الهامة والمبررات الموضوعية للاقدام على اتخاذ مثل هذا القرار رغم تبعات وصعوبة اتخاذه في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها المواطنون ، كظروف البطالة والفقر .

فالكل يعلم ايها الاخوة انه الى جانب محدودية المواد الاقتصادية التي يتسم بها الاردن ، فان الجهود الرامية الى معالجة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني وخاصة العجز المزمن في كل من الموازنة العامة والميزان التجاري ، قد لايتسنى لها ان تؤتي اكلها وبالشكل المنشود ، مع الاستمرار في سياسة الدعم الاقتصادي بكافة

اشكاله لاسيما ذلك الموجه للمواد التموينية .

فاذا علمنا ان دعم هذه المواد قد استنفذ في المتوسط ما نسبته ٦٪ من مجمل الايرادات المحلية خلال الفتره ١٩٩٠-١٩٩٥ . ويتوقع لهذا الدعم ان يتجاوز في المتوسط مايزيد على٩٪من الايرادات لعام ١٩٩٦ . كما ان هذا الدعم قد شكل ايضا ما نسبته ٣٥٪ من العجز في الموازنة العامه خلال الفتره من ١٩٩٠ - ١٩٩٥ ومن المتوقع ان يتجاوز ٤٨٪ من العجز المتوقع لعام ١٩٩٦ . يضاف الى ذلك ان دعم المواد التموينيه المستورده في جزئها الغالب ، قد ساهم في زيادة العجز في الميزان التجاري وساهم بالتالي في زيادة الضغوط على احتياطيات المملكة من العملات الاجنبية التي نحن في امس الحاجة اليها من اجل تأمين المستوى الملائم منها للمحافظة على سعر صرف مستقر للدينار الاردني .

معالي الرئيس

حضرات السادة النواب

انني اعتقد ان قرار اعادة النظر في مسألة الدعم على الرغم من تبعاته الاجتماعية التي لايجوز تجاهلها . يعتبر من القرارات التي تصب في النهاية في مصلحة الاردن امناً واستقراراً حاضراً ومستقبلاً ومصداقية دوليه . فموضوع ترشيد الدعم وايصاله الى مستحقيه يعد من المحاور الرئيسة لبرنامج التصحيح الاقتصادي الذي تتبناه الحكومات منذ عام ١٩٨٩ . مما يعني ان عدم تنفيذ هذا القرار سيرتب على الاردن تبعات اقتصادية ومالية لا اظن ان احداً منا يرغب فيها او يتمناها لنا في ظل الظروف الحالية الصعبة التي يواجهها البلد والمتمثلة في الفقر والبطالة والمديونية الخارجية .

واعتقد ايها الزملاء انه قد ان الاوان للتفكير وبشكل جدي من اجل التخلص من كافة اشكال الدعم وصوره ، وذلك لتشجيع القطاع الخاص وتحفيز دوره في الانتاج ، وتشجيع المنافسة في العملية الانتاجية وتقليص دور الحكومة الى ادنى حد

ممكن وذلك من اجل ان نساهم نحن في حل مشاكلنا الان لا ان نؤجلها ثم نصطدم بهزة اقتصادية مماثلة لتلك التي حدثت عام ١٩٨٩ والتي لازال المواطن الاردني يعاني من وطأتها وآثارها وفي هذا السياق فإن الضرورة تستدعي - في رأيي - ان يتم لاتفاق على آلية محددة لايصال الدعم لمستحقيه الفعليين وبأقل كلفة اقتصادية ممكنه واذا يستثنى المقتدرون من أي شكل من اشكال الدعم . وعليه فإن الآلية التي تقترحها الحكومة والتي لا تستثني المقتدرين تمثل كرماً زائداً وغير مبرر من الحكومة لفئة لاتستحق الدعم بل يتوجب عليها من باب المواطنة الصالحة ان تدعم هي الخزينة .

وتفصيلاً لذلك فإني اقترح مايلي:

١ - رفع الدعم وحجبه عن الوزراء والنواب والاعيان والامناء العامون والمحافظون ومدراء الدوائر والمؤسسات العامة والشركات العامة وكبار ضباط الجيش والاجهزة الامنية والدفاع المدني من رتبة عميد فما فوق واساتذة الجامعات والاطباء والصيادلة والموظفون الدرجة الخاصة وكل موظف او مواطن يبلغ دخله الشهري "٤٠٠" اربعمائة دينار فما فوق .

٢ - تقيسم المستحقين للدعم الى شرائح ثلاث

(i) الذين هم دون خط الفقر والذين يتقاضون معونة من صندوق المعونة الوطنية يدفع لهم الفرق الحقيقي كاملاً مع احتفاظهم بمكتسباتهم من صندوق المعونة .

(ii) الذين لاتزيد رواتبهم عن ٢٠٠ دينار يدفع لهم كامل الفرق في الكلفة مابين السعرين .

(iii) الذين يزيد دخلهم عن ٢٠٠ دينار الى ٤٠٠ دينار يدفع لهم ٥٠٪ من قيمة الفرق .

(iv) اؤيد مقترح دعم الاعلاف مع تعديل بسيط يشمل اول ١٠٠ راس غنم مهما كان العدد ، تشمل بالدعم الذي تقترحه الحكومة ويحجب عما زاد عن ١٠٠ راس غنم.

ولتخفيف الضرر وحده التأثيرات السلبية فأني ادعو الحكومة الى اعادة النظر في رواتب الموظفين العاملين والمتقاعدين مدنيين وعسكريين وتعديلها تعديلاً بجزياً لتواجه الظروف الحياتيه الصعبة ، ان لم يكن ذلك في هذا العام ففي موازنة العام القادم .

معالي الرئيس

الاخوة النواب المحترمين

ازاء ذلك كله فانني سأكون مع الوطن ومصالحه العليا . ادعم كل توجه يسعى لرفعته وامنه واستقراره سواء كان هذا التوجه حكومياً او نيابياً وفاءً بالقسم واداءً للامانه .

واتمنى لأردننا الحبيب اردن الحسين ان يجنبه الله الازمات وان يحفظ علينا امننا واستقرارنا وكرامة مواطنينا وسيادتنا السياسية على ارضنا واستقلالية قرارنا .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ورحمة الله ، الدكتور همام سعيد غير موجود ، الاستاذ عبد الرحيم العكور ، ثم الدكتور محمد عويضه .

السيد عبد الرحيم العكور:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

معالي الرئيس - الاخوه الزملاء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ترددت كثيراً في ان اتحدث هذا اليوم في هذا الموضوع المعروض امام مجلسنا الكريم ، لا لقناعتي بعدم اهمية هذا الموضوع الساخن جداً والذي اشغل ويشغل وسيشغل المواطن والمسؤول كلما اقترب موعد رفع الاسعار .

وقد يحرك مواقف شعبية لانريدها ولا نرضاها لبلدنا بحال من الاحوال.

كيف لا يا معالي الرئيس ونحن نراقب جنون الاسعار خلال الاسابيع بل حتى الايام الاخيره ، فمن من مواطنينا لم يلمس ارتفاع الاسعار في كل شيء ؟

من منا لم يلاحظ خلال الايام الماضيه فقط والحكومة لم ترفع بعد الاسعار ، من منا لم يلاحظ رفع اسعار البيض والدجاج والحليب ومشتقاتها واختفاء الخبز من السوق في ساعات الصباح وطوابير المواطنين امام محلات بيع الخبز .. الخ .

وتساءلت بيني وبين نفسي ، بل بيني وبين الكثير من المواطنين الذين التقينا بهم خلال الاسابيع الماضيه وواجهونا بسيل من الاسئلة لايتوقف، وطالبونا بموقف جاد من الحكومة .

تساءلت وتساءل المواطنون اذا كانت الحكومة الرشيدة جداً قد تعهدت بصورة ذكية بدعم سعر الخبز والعلف بصورة جزئية فمن سيدعم المواد التموينية الاخرى التي ارتفعت اسعارها ؟ من سيدعم اسعار اللحوم والدجاج والحليب ومشتقاته التي تحتاج من الحكومة الى اجابات سريعة وسريعة جداً .

وتساءل المواطنون في مناسبات مختلفة عن اسباب ومبررات مقنعة لخطوة الحكومة قائلين اما كان بامكان الحكومة ان توقف هدر المال العام ؟ اما كان بامكان الحكومة ان توقف شراء السيارات والسفارات في هذه الظروف المحرجة ؟ اما كان بامكان الحكومة ان تخطو خطوات ايجابية في هدر المال العام على المؤتمرات والمهرجانات التي تقام هنا وهناك في كل عام ؟

كيف تقنعنا الحكومة وكيف تقنع الشعب بخطوات التقشف التي ما رأينا من خطواتها الى امر دولة الرئيس باطفاء النور في ساعات الصباح ومازالت توظف موظفين بعقود خيالية وخيالية جداً ، حتى بلغني على لسان زميل ان هذه الحكومة الموقره قد تعاقدت مع محلل اقتصادي براتب شهري يتجاوز اربع رواتب وزراء وسبع رواتب نواب في شهر واحد .

اكرر ما اردت الحديث حقيقه لقناعتي ان الحكومة سوف لن تلتفت لا الى راي المواطن ولا الى راي النائب الذي يمثل المواطن ، لقناعتي

الخاصة ان الحكومة ماضية في الاستجابة الى استحقاقات صندوق النقد الدولي ونوادي باريس ولندن، وكان بودي ان تتحمل الحكومة مسؤوليتها امام الشعب وتواجهه بحقيقة ما جرى وما يجري من الضغوط الواقعة عليها في برنامجها التصحيح الاقتصادي وان تقول للشعب صراحة عن خططها في هذا الموضوع .

معالي الرئيس - الاخوة الزملاء واسمحوا لي ان اقتبس من كلام دولة الرئيس في صباح هذا اليوم حيث قال " اسمحوا لي ان اذكر الاخوة النواب ببعض المؤشرات الاقتصادية التي ادت الى حدوث الازمة الاقتصادية الحادة التي تعرض لها الاقتصاد الوطني خلال عقد الثمانيات " .

وكنت اتمنى على دولة الرئيس وهو المطلع ان يطرح لنا ماهي الاسباب الحقيقية وراء الازمة الاقتصادية التي اشار اليها ، وان يصارح الشعب ونواب الشعب عن حجم المديونية التي يعاني منها الاقتصاد الاردني . ترى ما اسباب هذه المديونية ؟ ما حجمها ؟ من الذين سببوها ؟ ماذا استفاد البلد منها ؟ وماذا عاد على المواطن من ثمار هذا الحجم الكبير من المديونية ؟ ماذا سددت الحكومات المتعاقبة ؟ كم بقي من حجم الدين مما لم يسدد بعد ؟ ما حقيقة خطاب النوايا ؟ ماهي بنوده ؟ والى متى سيبقى هذا الخطاب مخفياً على ابناء هذا الوطن المغلوب على امره ؟ .

معالي الرئيس - الاخوة الزملاء اتساءل وأسأل الحكومة هل موضوعها حقيقة موضوع رفع الاسعار وتخفيض اسعار ام ان الحكومة جادة في اعادة هيكلة البلد بشكل عام . اعادة هيكلته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، ولماذا لا تصارح الحكومة الشعب ونوابه عن هذه الهيكلة الجديدة . ما مضمونها ؟ ماهي خطواتها ؟ .

والسبب في تساؤلي ايها الاخوة هو ان المتابع لما يجري في حقول

الحياة المختلفة في بلدنا اقتصادية وسياسية واجتماعية يلاحظ ان هناك خطوات تنفذ وبرامج تسير في هذا الخصوص . والا فما معنى دخولنا في الشراكة الاوروبية والشرق اوسطية . وماذا يعني دخولنا اتفاقية الجات ؟ واين وصلت خطوات الحكومة في هذا الصدد ؟ وما برنامج الحكومة في هذا الموضوع ؟ . وهل برامج الخصخصة التي طرحتها الحكومة على هذا المجلس الكريم تعني تخلي الحكومة عن مسؤولتها تجاه كثير من قضايا الاقتصاد والسياسة والاجتماع .

هل الحكومة مطمئنة الى ضوابط وضعتها في قوانينها لمنع دخول المستثمرين والمستفيدين والذين يريدون تكبيل هذا الوطن في قابل الايام . اتساءل وأسأل الحكومة مرة اخرة ما جدوى المهرجانات التي اقيمت وماذا عاد على الشعب الاردني منها من فوائد ؟ ماذا تحقق على ارض الواقع من وراء هذه المهرجانات وماذا استفدنا منها ؟ وأسأل الحكومة من يقف وراء هذه المهرجانات التي تقام في كل عام ؟ من هي الجهة المسؤولة عنها ؟ .

معالي الرئيس . أسأل وأتساءل هل قامت الحكومة بدارسة جادة لتآكل الدخول لدى المواطنين لكي يتم الربط الجاد بين اعادة النظر في رواتب واجور العاملين في القطاع العام والقطاع الخاص .

انني كمواطن اولاً وكنائب ثانياً اطالب الحكومة بالعدول عن قرارها، وان تتوقف قليلاً لمناقشة الآثار السلبية على هذا القرار الذي سيؤثر على مستقبل البلد وفي وقت قريب. واتمنى على الحكومة ان تجيب على هذه الاسئلة لان الواحد منا ايها الاخوة اصبح مضطراً ان يعلن وبكل صراحة ان استمرارية عضويته في هذا المجلس على هذه الصوره من تمرير القضايا المختلفه لايجوز ان نقف عندها مكتوفي الايدي ، فلا بد من وقفه جادة امام هذا الموضوع . .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس :

الدكتور محمد عويضه والذي يليه فرح الربضي .

الدكتور محمد عويضه :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وبعد

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

ان الحكومة بخطتها الاخيرة في رفع الدعم عن الخبز ورفع الدعم عن الاعلاف تقدم على خطوة خطيرة تهدد المواطن في لقمة عيشه وعلف ماشيته بعد ان لم تبقى له على شيء.

ان هذا التوجه الخطير يخالف ما جاءت به الحكومة من وعود حشدتها في بيانها الوزاري الذي يمكن ان نسميه ببيان "سوف" من كثرة ما ورد هذا التعبير فيه ، كما انه اطول بيان وزاري في تاريخ الاردن .

ايها السادة

ان الحكومات في بلدنا استمرآت قطع الوعود على نفسها واشباع المواطن بها واعتاد المواطن الا يصدق شيئاً من وعود الحكومات .

اتذكرون ياسادة كم حشدت الحكومة من وعود عن الرخاء والازدهار والاستثمار عندما مررت معاهدة وادي عربة ، ثم تبخر ذلك كله واحبط الذين صدقوا ذلك من المواطنين وهاهو المواطن يجني ثمرات السلام المزعوم .

اتذكرون ياسادة كم من المبررات والوعود التي رافقت فرض ضريبة المبيعات اول مرة وثاني مرة ثم ذاق المواطنون البلاء والغلاء والركود .

ان مواطننا ياسادة قدم كل شيء ولم يبقى ما يقدمه فجاءت الحكومة لتطارده في لقمة عيشه وفي علف ماشيته وهاهي تحشد الوعود بأن الدعم لن يمس وان المواطن سيعوض ما يخسره في اجراءات لايتوقع احد لها النجاح .

ان الارقام التي اوردتها الحكومة عن الاسعار وعن كميات القمح المستهلك تنقصها الدقة ، وسجلات البنك المركزي ووزارة التموين

ووزارة الزراعة تبين خلاف ما تقوله الحكومة .

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

ان المبررات التي تقدمها الحكومة للاقدام على هذه الخطوة ليست مقنعة ولا موضوعية ، اذ لو كانت القضية قضية هدر لكان بوسع الحكومة ان تنظم الاستهلاك حسب حاجات المواطنين كما فعلت في السكر والارز والحليب .

واذا كانت القضية قضية الاجانب والسياح والوافدين كان بوسع الحكومة ان تفرض ضريبة عليهم عند الدخول فلا تزعج ملايين المواطنين بسبب الاف السياح والوافدين .

واذا كانت القضية قضية تهريب فان واجب الحكومة ان تحرس الحدود وان تمنع التهريب ، لاسيما وهو تهريب بالشاحنات لا في الشنط والجيوب كالمواد الثمينة .

واذا كانت القضية قضية عجز في الموازنة فان بوسع الحكومة ان ترشد انفاقها وان تضبط نفقاتها في السفريات والمياومات والمؤتمرات والحفلات والمهرجانات بدلاً من ان تلاحق المواطن في قوته وعلف ماشيته.

ان القضيه باختصار قضية سياسية وليست اقتصاديه بدليل ان الحكومة استمعت الى العديد من اقتراحات النواب في الجلسة التي عقدت في قاعة الصور وتقدم العديد من الباحثين والكتاب وجمعية حماية المستهلك بالعديد من المقترحات ومع ذلك كله ركبت الحكومة راسها وادارت ظهرها للشعب ونوابه ومفكريه وكتابه واصرت على موقفها التزاما باملاءات صندوق النقد الدولي هذه الاملاءات التي دمرت اقتصاد العديد من الدول كالمكسيك والارجنتين والبرازيل وغيرها .

ان املاءات صندوق النقد الدولي تقوم اساساً على ان يدفع المواطن الكلفة الحقيقية للسلع والخدمات والاتتحمل الحكومة شيئاً من ذلك وحكوماتنا المتعاقبة ومنها هذه الحكومة تسير في هذا النفق الذي

يهدد المواطنين في حياتهم من قوتهم وعلاقاتهم الاجتماعية وآثارها المختلفة من الفقر والغلاء والفساد والجريمة بالتالي .

ان توجهات صندوق النقد الدولي يمكن ان تفهم في بلد منتج فيه ثروات وصناعات وازدهار اقتصادي ، اما في مثل بلدنا فإنه سيدمر كل شيء وينذر بكل خطر .

كيف يدفع المواطن الثمن الحقيقي للسلع والخدمات في الوقت الذي يقف وراء كل سلعة وخدمة جيش من الموظفين الذي يعيقون الخدمات ويضاعفون التكلفة .

واذا كانت الحكومة تؤمن بهذا التوجه فماذا عن دخل المواطن وارتباطه بمستوى المعيشه ، لقد وعدت الحكومة السابقة بان تعيد النظر في الرواتب كل عام في شهر تموز فكانت هدية الحكومة للموظفين والمتقاعدين وسائر المواطنين مضاعفة اسعار الخبز والاعلاف بعد رفع اسعار المياه والكهرباء في الشهر الذي كان الموظفون يتطرون فيه زيادة رواتبهم لمواجهة غول الغلاء والتضخم الفاحش وارتفاع الاسعار .

انني استغرب سلوك هذه الحكومة، فكيف تقرر رفع الدعم وتبدأ اجراءاتها بصرف علاوة فرق سعر الخبز على الموظفين على رواتب شهر تموز في الوقت الذي يطالب فيه واحد واربعون نائباً بايقاف هذه الاجراءات .

ان كان على الحكومة ان تعدل عن خطتها او ان ترحل مقدمة استقالتها او على الاقل ان توقف اجراءاتها عندما رأت اغلبية نيابية تخالف سياستها وتطلب وقف اجراءاتها .

هذه الحكومة حولت ساحات مجلس الامة الى ثكنة عسكرية يوم الاحد الماضي امام المواطنين الذين ارادوا ان يعتصموا بباب مجلس الامة يعبرون عن ارائهم بوسائل سلمية ، في الوقت الذي كلفت محافظيها بان يجمعوا رؤساء البلديات والشيوخ والمخاتير والوعاظ ليبرقوا في الصحف مؤيدين خطة الحكومة حتى ان مختارا

في الرصيفة متوفى منذ خمس سنوات نشرت برقية تأييد باسمه .

ان هذه الحكومة التي سارعت الى هذه الخطوة ضاربة عرض الحائط براي الشعب ونواب ونقابيين واتحاداته وطلابه ونسائه وتسير وراء املاءات صندوق النقد الدولي التي تستهدف ان يتحول اهل الاردن الى عمال في مصانع ومزارع العدو الصهيوني لتأمين قوتهم وبعد ان يتركوا ثرواتهم الحيوانية التي يعيش عليها قطاع كبير من المواطنين ،

اين سياسات الحكومة لضبط انفاقها وترشيد خططها قبل ان تلحق بقوت الشعب وعلف ماشيته ؟

اين خطة الحكومة وسياستها الزراعية في تأمين حاجاتنا من القمح والاعلاف .

اين سياسات الحكومة الخارجية التي تحافظ على عمقنا العربي والتكامل الاقتصادي والامن الغذائي، بحيث نستورد القمح والاعلاف من دول الجوار بدلاً من افتعال المشاكل معها والتدخل في شؤونها الداخلية ، أي السودان قادر على تأمين حاجة الاردن من القمح والاعلاف مقابل مواد اردنية صناعية بدلاً من الاعتماد على امريكيا كمصدر اكبر للقمح والاعلاف .

ان حكومة تدير ظهرها للشعب ولممثليه والاحزاب والنقابات والاتحادات العماليه والطلابية والنسائية ، وتصف النواب المعارضين لسياساتها بالمزايده والاحزاب بالهم على الوطن ، وتعتدي على قوت الشعب وعلف ماشية ورسوم تعليم ابنائه ولا تحقق وعودها في معالجة البطالة والفقر والغلاء ، حري بها ان تقدم استقالتها فترحل لتريح وتستريح.

وانا اطالب الزملاء الكرام بوقفة من اجل الوطن لايقاف اجراءات الحكومة وعدم المساس برغيف الخبز وعلف الماشية ورسوم التعليم باعتبار ذلك كله خطاً احمر ولعباً بالنار يهدد الامن الوطني واتوجه الى الاخوة الزملاء بطرح الثقة في هذه الحكومة ان هي اصرت على خطتها . وان

ندفعها قبل ان ترفع الاسعار ليكون الدفع قبل الرفع .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

(وهنا ترأس سماحة الشيخ عبد الباقي جمو الجلسة)

النائب الاول لرئيس المجلس :

الدكتور فرح الربضي وبعده الدكتور احمد الكوفحي .

الدكتور فرح الربضي :

معالي الرئيس ، الاخوة الزملاء

في ضوء محاولة الحكومة تصحيح المسار الاقتصادي لبلدنا العزيز ، وفي ضوء الاستياء الشعبي من قرار الحكومة رفع سعر الرغيف ورفض الغالبية العظمى من شعبنا لهذا القرار، وانطلاقا من الاحساس بالمسؤولية تجاه الوطن والمواطن اجد نفسي اليوم حائراً بين قوتي جذب : القوه الاولى هي المحافظة على صورتي وشعبيتي داخل قاعدتي الانتخابية والشعب بعامة وهذا مايدعوني للمزايدة والطبخ على الحكومة حتى ارضي الناس وخاصة اولئك المنساقين بعواطفهم في بحث الامور بعيداً عن الواقع والامكانات والمنطق السليم .

القوة الثانية الالتزام بالمنطق والعقل والواقع والامكانات عند بحث قضية مصيرية مثل قضية الرغيف واعلاف الماشية .

ولكني لا اكذب على قاعدتي الانتخابية ، وارضاء لضميري وعقلي ، وانطلاقاً من امكانات بلدنا ، واحساساً بمعاناة الفقراء من ابناء شعبنا متذكراً ان هنالك من هو بحاجة الى الدعم في غذائه ودوائه ، ومتذكراً ان هنالك العديد من عائلاتنا التي يشكل الخبز والشاي طعامهم الرئيسي ، ابين الثوابت الاساسية التي تحكم موقفي من قضية الخبز والاعلاف :

١ - ان مصلحة الوطن والمواطن تفضل عندي مصلحتي الشخصية وشعبيتي داخل قاعدتي الانتخابية ، وهذا ما يلزمني باعتماد العقل والمنطق في مناقشتي لقضية الخبز والاعلاف ، فمصلحة الوطن ونموه واستقراره وديمومته وابعاد المصائب

عنه تقضي بتصحيح المسار الاقتصادي فالتصحيح الاقتصادي ضروري بل واجب يجب على الحكومة ان تجد آلية سليمة لتنفيذه فليس من مصلحة الوطن مثل هذا التسيب والتهريب لكميات الخبز التي تثقل كاهل هذا البلد .

ولكن التصحيح كان يجب ان يأتي تدريجياً وجزئياً بحيث تكون زيادة سعر الرغيف والاعلاف زيادة مقبولة ومتدرجه ولا تثقل كاهل المواطن .

كذلك كان يجب ان تأتي الآلية التي اعتمدتها الحكومة في معالجة هذا الموضوع سليمة ومتفقه مع القواعد العلمية والواقعية . فقد اعتمدت الحكومة مبدأ " المعدل العام للاستهلاك " وقررت ان الفرد يستهلك (١٠٣) كيلو خبز سنوياً ، وهذا يعني ان الفرد الواحد يستهلك رغيفاً واحداً في اليوم .. وهذا امر يخالف الواقع في غالبية اسرنا ..

اذ لا يعقل استهلاك الفرد اليومي من الخبز عن ثلاثة ارغفه .

وفي هذا المجال اقترح بان يكون سعر كيلو الخبز بحدود (١٢٠) فلساً دون التزام الحكومة باي تعويض لاي فرد فيما عدا من يتقاضى معونة من صندوق المعونة الوطنية فيصرف له الخبز مجاناً .

ويمكن ان يقلل من دعم الحكومة في هذا الشأن ان تتولى الحكومة استغلال ملايين الدنانير التي تحققها شركة الكهرباء لنفسها دونما وجه حق . فشركة الكهرباء تودع تأمينات اشتراكات الكهرباء في البنوك وتحصل على ملايين الدنانير فوائد لهذه المبالغ .. والمواطن احق بذلك .. والحكومة احق بهذه المبالغ وهذه المبالغ تحقق للحكومة دعماً كبيراً ، اذا كانت الحكومة في غنى عن هذه المبالغ ، فمن احق اصحابها ان تكون لها حسابات في البنوك تعود هذه الفوائد لها وبذلك تخفف عنها من سعر الرغيف .

٢ - حصر الدعم بشريحة المعوزين والمستحقين للدعم وحرمان الاغنياء منه اذا اصرت الحكومة على اليتها المعلنة .

٣ - انني على استعداد كامل لان اوافق الحكومة على آليتها المعلنة اذا توفر عامل اساسي ووحيد واعني به مصداقية الحكومات الاردنية والتزامها بتنفيذ وعودها وقراراتها . فكما قلت في جلسة سابقة فان عمر الحكومات قصير .. وتأتي كل حكومة ثورة على سابقاتها وتتنصل من وعود الحكومات السابقة لها . وهذا ما فقد الحكومات المتعاقبة مصداقيتها ومما افقد الثقة بها . صحيح ان حكومة الكباريتي قد صدقت وعدها عندما صرفت قيمة الدعم قبل ان ترفع سعر الخبز ، غير ان هنالك الكثير من الاستحقاقات التي تخلت الحكومات السابقة والحالية عنها ، ومن هذه الاستحقاقات على سبيل المثال ، مايلي :

١) عدم دفع فروقات اسعار السولار : فقد تم رفع سعر السولار في السابق وتعهدت الحكومة ان تعيد الفروق لمستحقيها .. ولكن شيئاً من هذا القبيل لم يتم .

٢) ضريبة المبيعات : تعهدت الحكومات السابقة ان تكون الزيادة في نسبة ضريبة المبيعات لمصلحة الموظفين والتقاعدين وبصورة مجزيه. ولكن شيئاً من هذا القبيل لم يحصل ايضاً .

٣) وهنا اشير الى قضية هامه واتمنى بها تصحيح اوضاع القضاه : فقد تعهدت الحكومة السابقة تصحيح اوضاع القضاه . ودخلنا - نحن نواب جبهة العمل الوطني في هذا المجلس طرفاً وسيطاً لدى سلك القضاه قبل حوالي سنة للعودة عن قرار اتخذته قمة ذلك القضاء . ولكن الحكومة لم تحاول الايفاء بوعودها .. فلا سمحت لهم بشراء سيارات من حسبابهم الخاص يتم اعفاءها من الرسوم الجمركية اسوة بالنواب وعشرات الآف السيارات المعفاه من الرسوم الجمركية . وحتى التأمين الصحي نفسه تتقاضى الدوله من هؤلاء القضاه مبلغاً يزيد عن ضعفي ما تتقاضاه من الموظفين الآخرين .

نحن في هذا البلد نجل القضاه ، واذا تلف وفسد القضاه فأقرأ على الدنيا السلام ، اتذكر في هذا المجال حادثه تم تمت اثناء الحرب العالمية عندما كانت المانيا تغير بطائراتها على بريطانيا وكان تشرشل بمجلس تحت الارض ، فلم يتوجه بالسوال الى أي واحد من وزرائه لا بوزير الحربيه ولا وزير الداخليه وانما توجه لوزير العدل ، فسأله كيف القضاه ؟ اجابه الوزير : العدل بأتم مايمكن ونحن مرتاحين بما يجري في البلاد . فقال : سننتصر . لان العدل اذا كان منشراً في البلد ستنتصر الامة . وفي الختام فانني أؤيد اقتراح جبهة العمل الوطني بتكوين لجنة من اطياف هذا المجلس لوضع التوصيات الخاصة بموضوع الخبز والاعلاف موضع التنفيذ على الا يزيد سعر كيلو الواحد عن (١٢٠) فلساً وشكراً .

النائب الاول لرئيس المجلس :

الدكتور الكوفحي وبعده الدكتور همام سعيد .

الدكتور احمد الكوفحي :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله الامين ومن اتبع هواه الى يوم الدين .

سماحة الرئيس الزملاء الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كمت اتمنى ان تبث وقائع الجلسة مباشرة من التلفاز لان رغيف الخبز اهم من وقائع مباراة بكرة القدم . ان شعبنا الاردني الذي تتشرف بتمثيله من احسن الشعوب احساساً بالمسؤولية ، وتحليلا للاحداث ، ومطلوب منا نحن معشر النواب ان نعبر عن هذه الاحساسيس بكل صدق وامانة ، مما تبرأ ذمتنا من عهده القسم على خدمة .

واذكر زملائي الكرام بواقفتهم معبرين عن هذه الاحاسيس في جلسة قاعة الصور ، ثم اتبعتها الاغلبية المطلقة بعريضة ترفض فيها الاجراءات الاخيره بزيادة سعر الخبز، ادت الى هذه الجلسة التي نسأل الله عز وجل ان يباركها الله ورسوله والشعب الاردني، وقد عبر شعبنا

افراداً ومؤسسات شعبية مسؤولة ، حزبية ونقابية وطلابية ونسائية وعلمية واجتماعية عن رفضها لتلك الاجراءات ، وقدمت بدائل كثيرة ممكنة .

ولكن الحكومة التي يفترض فيها ان تكون شعبية بحكم ان رئيسها واكثر من ثلثي اعضائها من النواب ، تعطل احساسها عن ادراك هذه الرغبة الشعبية العارمة ، ونسيت او تناست انها قد اقسمت على خدمة الامة فضلاً عن انها لم تحترم قرار الاغلبية النيابية المطلقة ، صاحبة الولاية على الحكومة ابتداء وانتهاء ، وزادت الطين بله فاستنفرت قواها تخنق حرية التعبير المسوول ، وساقت بالعصا كثير من الناس لارسال برقيات التأييد لاجراءاتها ، او اعلان التجاوب معها .

سماحة الرئيس – الزملاء الكرام

لقد استندت الحكومة في اجراءاتها الى الرضوخ لاملاءات صندوق النقد الدولي ومؤسساته الماليه لمقرضيه وساقت من الاجراءات ايجابية برنامج التصحيح الاقتصادي والاجتماعي مايوهم بأنه الخيار الاوحد وانه المبرا من كل عيب ، ونسيت او تناست بان سلبياته اكثر من ان تحصى وان ايجابياته يمكن الحصول عليها بطرق اخرى ياتي في مقدمتها ملاحقة المفسدين والمعتدين على المال العام الذي لا تطرق برنامج التصحيح بشكل او باخر الى مثل هذا الموضوع وسعيها لاخراج قانون الجريمة الاقتصادية والكسب غير المشروع الى حيز الوجود على وجه الخصوص .

سماحة الرئيس – الزملاء الكرام

ان هم صندوق النقد الدولي المشرف على برنامج التصحيح الذي تتغنى به الحكومة ، يكمن :

اولاً في مصلحة موكليه اعني الدائنين . اصحاب اهم ابلاء يتهددنا ، وابقائنا .

ثانياً في شرنقة التبعيه الذليلة : مستهلكين لا منتجين ومستوردين لا مصدرين ، وفقراء متسولين لا اغنياء ومكتفين مقترضين للانفاق حسب

توجيهات مشاريع خدماتية بالدرجة الاساس جعل سياساتنا كلها .

ثالثاً مرتبطه بموافقته ، ومنحه حق النقض عند مخالفته ، لان المال يتصل بكل السياسات ، وهو الذي يملك الضوء الاخضر والاحمر لحركته ، فضلاً عن ذلك كله التصدي لمشاريع النهوض العربية الاسلامية ، وربط بمباركته بمحاربتها ، والتخلي عن عمقها والوقوف في وجه دعاتها ، والسير في مخطط الاذعان لليهود ، بحكم ان اليهود هم المتنفذون في هذا الصندوق .

سماحة الرئيس – الزملاء الكرام

وان شئتم الدليل على ما اقول فدلوني على دولة واحدة نهضت وعمرت من خلال التزامها صندوق النقد الدولي ، وسلوا المفكر الانساني الفذ جارودي عن رايه في صندوق النقد الدولي وسلوا المسوولين في منظمة الاغذية العربية كيف تدخل للحليلولة دون انجاح الزراعة للوصول الى تتحقيق الكفاية وان شئتم دليلاً اخر فاحيلكم الى الحكومه نفسها يوم رفض وزير ماليه سابق الاطلاع على خطاب النوايا اعتربه من اسرار السيادة حتى على النواب، بل واسألوا كل وزير عن التدخلات في تصريف شوون وزارته ، واحيل الجميع الى قراءة ارقام الايرادات في الموازنة العامة حيث صبغت بصفة الجباية والضرائب الباهظة المرهقه التي تاكلت معها الطبقة المتوسطه .

سماحة الرئيس – الزملاء الكرام

ان الهدر يمكن محاربته بطريق حضاري يعتمد التوعيه والا فالعقوبة وان التهريب واظن ان القصد منه العراق الجائع المشرف على الهلاك ، وهذا مرده موقف الحكومة من العراق الذي لم ينسى الاردن ولا امته في وقت من الاوقات .

اما تحويل الدعم الى الاردني فقط وبشكل مباشر ، فهذه عصبية ان كانت تتافى مع الدستور الذي جعل الاردن جزءاً لايتجزء من ازمته العربية ان كان المستفيد عربيا وهي سابقه خطيره ان كان المستفيد غير عربي ، ويمكن الاستعاضه عنها

باسلوب حضاري اخر .

معالي الرئيس – الزملاء الكرام

ان رفع سعر الخبز يستلزم رفع اسعار سلع كثيره يدخل فيها القمح تعتبر شبه اساسيه .

فاذا اضيف الى ذلك رفع سعر الاعلاف ومعظمه السلع الاخرى فهذا معناه ان نقفز فوق واقعنا بشكل خيالي .

ان واقعنا تتعش فيه اوبه البطالة الحادة والارتفاع الفاحش للاسعار والركود الحاد ، ادت الى ازدياد النسبة الفقرا المدقع الى اكثر من ٢١٪ وذوي الدخل المحدود الى اكثر من ٦٥٪ .

ان هذه الاحوال الخطيرة تنذر باهتزازات اجتماعية لاقدر الله تعالى، وان سخونة الاحتقان ترتفع يوماً بعد يوم ، لذلك نرفع صوتنا عاليا داعين الحكومة ان تتراجع عن تلك الاجراءات حتى لاتقيم الحجة على نفسها من نفسها بانها حكومة تجويع يستلزمه التطبيع الهادف الى التركيع ، والبحث عن لقمة العيش لدى عدونا اليهودي ، لنبيني له مجتمع الخدمات يتفرغ لها تحقيق الهيمنة والتوسع والتسلح .

واخيرا اهيب بمجلسنا الكريم الثبات على موقفه الذي عرفه القاصي والداني ، فان تراجعت الحكومة عن اجراءاتها فهذا مانريد ، والا فعليها ان تتحمل مسؤولياتها فيحجب عنها الثقة لانها ما عادت تحقق مصلحة الامة والوطن .

حفظ الله بلدنا العزيز من كل سوء وفتنة ، وهدانا الله تعالى لخدمته وتحقيق مصالحه .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

النائب الاول لرئيس المجلس :

وعليكم السلام ، الدكتور همام سعيد وبعده عبد موسى النهار .

الدكتور همام سعيد :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى اله واصحابه اجمعين

سماحة الرئيس

الزملاء النواب المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

لقد وضعت هذه الحكومة عند مجيئها بانها حكومة الثورة البيضاء ، وكان المواطن يتوقع ان تكون الثورة البيضاء تخفيفاً عن المواطنين ، وحل مشاكل الفقر والعوز والبطالة ولقد كانت هذه الحكومة حكومة ثورة ، ولكنها ليست ثورة بيضاء ، لقد اوغلت الحكومة ثورتها في كل بيت، واصبحت هذه الحكومة كابوساً يراه المواطنين في المنام وفي اليقظة .

لقد نظرت هذه الحكومة بعين احادية الى الامور ، فنظرت الى املاءات صندوق النقد الدولي الحاكم الامر الناهي ، ولم تنظر الى حالة الجياع والفقراء فصندوق النقد الدولي يعارض مبدأ الدعم الحكومي ولايهم الصندوق ان يكون المواطن جائعاً فقيراً محروماً بائساً يتآكل دخله في الساعات الاولى من الشهر ويربط الحجر على بطنه معظم ايام الشهر .

لقد تعاملت هذه الحكومة مع الشعب دون ان تراعي الفروق بين فقراء في الاغوار والبوادي والارياف وبين الاغنياء في جبل عمان ، وكلهم عندها بمستوى واحد ، مع العلم ان الدعم الذي قدمته الحكومة هو كثير على الغني ولكنه لايصل الى ربع ما يحتاجه الفقير الذي يعد الخبز قوته الرئيسي الى جانب الماء والشاي .

ان رفع سعر الخبز هو رفع السلعة استراتيجيه تعد اساس السلع وسعرها اساس الاسعار واذا كان بعض الخبراء يقولون ان هذا السعر سيؤثر على مائة سلعة فأني اقول ان جميع السلع سترتفع بنسبة رفع سعر الخبز ، وسوف يدفع المواطن فروق السعر في كل عملية شراء . فسوف يدفع فرق الخبز للتاجر وللنجار وللحداد ولوسيلة النقل وللعامل الى غير ذلك .

لقد ولت هذه الحكومة ظهرها لمجلس النواب وعملت باتجاه معاكس لرغبة هذا المجلس الذي طالب بتأجيل الاجراءات حتى تتم المناقشة ، ولكن الحكومة صرفت علاوة الخبز الهزيلة ليكون المجلس تحت سياسة الامر الواقع ، لسان حال الحكومة : قولوا ما شئتم والحكومة تفعل ما تشاء .

ان جميع الحكومات في العالم تربط بين الاجور وتكاليف المعيشة ، ولكن هذه الحكومة اخذت على عاتقها ان تجعل الاجر في ناحية ، وتكاليف المعيشة في ناحية اخرى ، وما على المواطن الا ان يمزق نفسه بين الموجود والمطلوب . فكم ارتفعت تكاليف المعيشة منذ سنة ١٩٨٩ ، وكم ازدادت الرواتب منذ ذلك العام؟

ان الحكومة الصالحة تتحمل مسئوليتها عن كل جائع وعائل لان الرسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : "كلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته" ويبدو ان الحكومة لاترى الفرق الشاسع بين المنعمين في عبدون وجبال عمان والبائسين في البوادي والقرى والاحياء الشعبية ، ولا تدري عن القطاع الاكبر من الشعب الذين يربطون الحجارة على بطونهم.

لقد قامت الحكومة السابقة برفع ضريبة المبيعات من (٧٪ الى ١٠٪) وذلك بحجة التخفيف عن المواطنين والتخلص من العجز في الموازنة .

وهاهي ضريبة المبيعات لم يجف مدادها والوعود الحكومية بالتخفيف لم تنس وحتى جاء هذا الاجراء ولا ندري ما الذي يدور في راس صندوق النقد الدولي او في راس الحكومة بعد الخبز .

ان الحكومة قادرة اذا ارادت على البحث عن وسائل اخرى منها تخفيف النفقات ، ذلك تقليل الوزراء ، الذين اصبح عددهم في بلد صغير كالاردن يساوي عددهم في الولايات المتحدة الامريكية . وقد تعاقب على الوزارة في الاردن اكثر من الوزراء الذين تعاقبوا على الولايات المتحدة منذ نشأتها .

ان الحكومات القادرة على اعطاء المنح والاعطيات وتفويض الاراضي ونقل المحاسيب من حالة الفقر المدقع الى الفقي الفاحش هي قادرة ايضاً على ابقاء الخبز في سعره الحالي ان جميع القطاعات الشعبية التي التقيت بها ترفع اصواتها بالشكوى من احوالها وتطالب بالغاء جميع الاجراءات الحكومية والحفاظ

على السعر الحالي للخبز والاعلاف كما هو قبل اجراءات الرفع واذا اصرت الحكومة على موقفها واجراءاتها فانني اطالب زملائي النواب بحجب الثقة عن هذه الحكومة والعمل على اسقاطها والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

النائب الاول لرئيس المجلس :

وعليكم السلام ، الاخ عبد موسى النهار وبعده هاني العبادي .

السيد عبد موسى النهار :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، الزملاء الكرام

اننا نناقش اليوم امراً هاماً يمس كل مواطن في هذا البلد العزيز الا وهو رفع الدعم عن القمح والاعلاف ، وذلك بناءً على متطلبات ومقتضيات اقتصادية ، وقد فسرت الحكومة مواميها وتأثيراتها على خزينة الدولة والاوضاع المعيشية الاخرى ، وكذلك فسرت النهج الذي ستعالج به تلك الاثار .

فلا انكر ان هنالك منطق فيما ذهبت اليه الحكومة بنية مخلصة للصالح العام ، سواء اكان هذا الاجتهاد صائباً ام غير ذلك ، ولربما مناقشاتنا هذه تغير بعض السبل او تساعد في تبيان نهج اصوب لاسيما ان هذه الحكومة هي حكومة ذات صفتين : تنفيذية وبرلمانية .

وفي رايي ان الامر الذي نحن بصدده ينقسم الى شقين مختلفين ولا ينبغي ان يعالج بنفس الاسلوب والعلاج :

- الاول فيما يتعلق برفع الدعم عن القمح ومشتقه الرئيسي الخبز .
- والثاني فيما يتعلق برفع الدعم عن اعلاف الماشية والدواجن .

اما الامر الاول : فانني اعتبره امراً استهلاكياً وقد عولج من قبل الحكومة بالتعويض عن فروق الاسعار ما بين السعر المدعوم والسعر الحر واذا ما اتضحت الية التعويض واخضعت تلك الالية الى التجربة والتعديل اذا ما تبين ان هنالك غبناً يقع على أي

واما الامر الثاني : وهو رفع الدعم عن الاعلاف فانني ارى ان

تعتبر الحكومة تربية الماشية والدواجن يدخل في باب تشجيع الاستثمار ، تقتضي معالجته باسلوب ينسجم مع تلك النظرة ويختلف اختلافاً بيناً عن الامر الاول لاسيما ان تلك الشريحة التي تمارس تربية الماشية في غالبيتها تعتمد اعتماداً كلياً على ذلك الانتاج، سواء اكان ذلك في التربية او المتاجرة - التي يمكن وضع الضوابط لها بحيث تقتصر على الانتاج المحلي من الماشية .

أي انني اقترح على الحكومة التأني في هذا الامر والتعمق في دراسة جوانبه وانعكاساته على تلك الشريحة الكبيرة في الريف والبادية ، وكذلك ايضا التأثير المباشر على اسعار الانتاج الحيواني وكافة مشتقاته الغذائية .

وانني لواثق ان الحكومة مخلصة في نهجها وستأخذ بعين الاعتبار الصالح العام للوطن لاسيما انها في غالبيتها حكومة نيابية تستقي اراءها من الراي العام للشعب كافة . والله يحفظ هذا البلد مزدهراً برعاية قائد وراعي هذا الوطن الملك الحسين المعظم .

والسلام عليكم ورحمة الله

النائب الاول لرئيس المجلس :

وعليكم السلام ، هاني المصالحه ويليه ذيب انيس .

السيد هاني العبادي :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس - الزملاء المحترمين

نناقش اليوم التوجه الحكومي لتغير اسلوب دعم سعر مادة الخبز هذا الموضوع المرتبط ارتباطا وثيقاً بحياة الغالبية من ابناء شعبنا قد يجد هذا التوجه قبولاً لدى البعض منا شعوراً والتزاماً بحجم المسؤولية الملقاه على عاتقنا فالمصلحة الوطنية ، العليا لهذا البلد تقتضي منا ان نناقش الموضوع بعقلانية وبتجرد اخذين بعين الاعتبار ظروفنا الاقتصادية والتحديات الكبيرة التي تواجه مسيرتنا الاقتصادية ومدى تقيدنا ببرنامج الاصلاح الاقتصادي الذي يعتبر ضروري وحيوي لاصلاح وانعاش اقتصادنا الوطني فالبرنامج الوطني للتصحيح الاقتصادي اختطته الحكومات الاردنية المتعاقبة وقد

قطعنا فيه شوطاً كبيرا باتجاه تقليل الاعتماد في ميزانية الدولة على القروض والمساعدات الخارجية وهو الامر الذي عانينا منه طويلا وان كان هناك من تنفيذ لاملاءات - كما يقول البعض - فهي مرتبطة باستمرار اعتمادنا على القروض والمساعدات وليس في برنامج وطني للتصحيح الاقتصادي يخلصنا من كل ذلك .

معالي الرئيس .. الزملاء المحترمين

اننا مدعوون للتفكير مع الحكومة ومشاركتها بفاعلية في وضع هذا البرنامج بصراحة وبموضوعية دون مواربة او تسويف او جلداً للذات وان نضع موضع التنفيذ الصحيح والامثل برنامج تقشفي واسع مع مراعاة لظروف المواطنين وحاجاتهم الاساسية دون التمسك بمواقف الرفض المسبقة او استخدام هذه القضية لتحقيق مكاسب اعلامية او انتخابية فلا يمكن الاستمرار في الحديث بشعارات براقة هدفها اثارة عواطف المواطنين ضد التوجه دون مراعاة للواقع الاقتصادي الاردني على حقيقته وتصوير ما يجري بانه هجوم على لقمة عيش المواطن ورفع كلي للدعم عن مادة الخبز في حين ان الحقيقة المعروفة هي تعديل آلية تقديم الدعم لهذه المادة وبما يضمن وصولها مدعومة لمستحقيها .

ولاشك ان أي تفكير باتجاه التراجع عن المضي في البرنامج الوطني للتصحيح الاقتصادي ستكون نتائجه السلبية كبيرة علينا وفي مقدمتها التنازل عن التضحيات الكبيرة التي سبق وقدمناها لخدمة استقلال الاقتصاد الوطني بالاضافة لامتناع الدول المانحة عن تقديم المساعدات للاردن ، خاصة وان الاردن بلد معروف بمحدودية امكانياته وثرواته وموارده .

معالي الرئيس .. الزملاء المحترمين

ان الحديث عن التمسك بالبرنامج الوطني للتصحيح الاقتصادي لم يات من فراغ او في سبيل المزاودة على المعارضين لهذا التوجه بل جاء ليحمي الوطن والمواطن من البدائل المحدودة

والخطورة المترتبة على عدم التمسك بهذا البرنامج وهي زيادة الاقتراض الخارجي ، فرض المزيد من الضرائب او تخفيض قيمة الدينار .

معالي الرئيس .. الزملاء المحترمين

من المؤكد ان هذا التوجه سيخلصنا من العديد من الظواهر السلبية القائمة في تعاملنا مع مادة الخبز فأنا اجزم ان نسبة كبيرة من استهلاكنا اليومي لمادة الخبز يذهب هدراً الى حاويات النمامة الامر الذي يخالف ديننا السمح كما ان جزء ليس بقليل منه يستخدم لاطعام الحيوانات باعتبار ان سعره اقل من سعر الاعلاف علاوة على اننا البلد الوحيد في العالم والمحيط الاقليمي الذي يعتبر سعر الخبز فيه متدني جداً اضافة الى ما يذهب به المهربون خارج حدوده .

معالي الرئيس ،،،

انني ارى من خلال الحوار البناء والهادئ الرزين يمكن ان نصل من خلاله الى حلول ناجحة نرضي من خلالها اطراف المعادلة جميعاً فالمسؤولية واحدة وخدمة وطننا واقتصادنا هي الغاية فالتأجيج برأيي المتواضع لايخدم مستقبلنا لقد ان الاوان ان نكون منصفين في حكمنا وتقديم البدائل والحلول والمقترحات فلو تدرجت الحكومات المتعاقبة برفع السعر التدريجي لما وصلنا الى هذا اليوم الذي نحاسب به بعضنا البعض وفي ضوء ذلك باسعار مختلفة بما يتلائم والنوعيات المطروحة في الاسواق المحلية وان يكون هناك توجهاً وطنياً نحو زراعة الحبوب ومعالجة مشاكل الزراعة وانني ادعو الحكومة لضبط الانفاق والترشيد بالاستهلاك وضبط عملية بيع وتوزيع الطحين والاعلاف خوفاً من عمليات التهريب وسن تشريع يكبح من خلاله عمليات التهريب وانني اذ اؤيد الحكومة بالسماح للقطاع الخاص باستيراد المواد التموينية الاساسية مما سيؤدي بالنتيجة الى انخفاض اسعار الكثير من هذه السلع.

ولابد من الاشارة من خلال

اللقاءات التي تمت مع المواطنين استطعت الحصول على الحقائق التالية:

. ان سعر الخبز الحالي متدن جداً واقل بكثير من الدول المجاورة ، مما يزيد في عمليات التهريب ، وهناك قبول لدى المواطنين لزيادة السعر .

وانني في هذا المجال اؤيد توصيات جبهة العمل الوطني.

واخيراً حمى الله هذا الحمى الطيب المبارك من العابثين والمزايدين والفاسدين ووقى الله وطننا شرورهم ووفقنا الله جميعا لخدمة وطننا الغالي تحت ظل قائد المسيرة جلالة الملك الحسين المعظم وولي عهده الامين .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

النائب الاول لرئيس المجلس :

وعليكم السلام ، ذيب انيس وتليه توجان

السيد ذيب انيس :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين

سماحة الرئيس – النواب المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ان الخطوة التي خطتها الحكومة في رفع اسعار الخبز ورفع الدعم كذلك عن الاعلاف غير موافقه ، وغير مناسبة في هذه الظروف التي تمر بها البلاد ، والحياة الصعبة التي يمر بها المواطنون .

كنا ننتظر من الحكومة ان تتخذ التدابير المناسبة لحل ازمة البطالة المخيفة في بلادنا ، كنا ننتظر من الحكومة ان تتقدم بحلول نافعة لعشرات الالوف من ابناء الوطن الذين يحملون مؤهلات الدبلوم المتوسطة والذين منعت وزارة التربية توظيفهم وهم الان عالة على عائلاتهم ، كنا ننتظر من الحكومة قبل رفع اسعار الخبز ان تحل مشكلة طوابير الرجال الذين يصطفون يومياً على ابواب السفارة اليهودية في عمان من اجل تأشيرات عمل في فلسطين المحتلة ، ليساهم هؤلاء الرجال من اردننا الغالي في بناء المساكن لليهود المنوي جلبهم من خارج فلسطين المحتلة .

وفي بناء الشركات والمصانع كي يتوسع الانتاج اليهودي الذي اصبح يغزو الاسواق العالمية وخاصة العربية ،

معالي الرئيس الزملاء الكرام

ان سياسة الحكومة الملتزمة ببرنامج بنك النقد الدولي حرفياً سوف لاتكتفي بدفع طوابير الرجال منا على ابواب السفارة اليهودية في عمان من اجل تأشيرات العمل . بل سوف تكون سبباً في دفع المرأة الاردنية تشارك في طوابير الاصطفاف على ابواب السفارة اليهودية من اجل لقمة العيش من خلال العمل في بناء مشاريع الاسكان التي يقيمها اليهود في ارضنا المحتلة .

انني ارفض هذه السياسة التجويعية من السلطة التنفيذية كما ارفض سياسة الاذلال والمحاربة في ارزاق المواطنين التي بدأت تمارسها بعض الاجهزة الامنية في بلدنا منذ اول النصف الثاني من عقد الثمانينيات . حيث كان الموظف المعيل الوحيد لعائلته يفصل من عمله دون أي سبب ، سوى الاسباب المسماة اسباب امنية . وبعد فصل المواطن لاسباب امنية من عمله يحظر عليه من الجهات الامنية ان يعمل في اية موسسة خاصة او عامة للسبب المذكور . وبعض المواطنين الممنوعين لاسباب امنية كان يمنع ايضاً من السفر الى الخارج اذا توفر له عمل خارج البلاد . ما هذه الاجراءات اللانسانية وماهو المقصود منها سوى اذلال المواطن وعائلته . وتركيعه للرای السياسي الواحد .

ان هذه الاجراءات غير المسؤولة من الحكومة او من بعض الاجهزة الامنية مرفوضه . وهي وامثالها قد اوصلت البلاد الا ما وصلت اليه من فقر ومديونية بلا سبب الا الظلم والتعسف واذلال العباد .

سماحة الرئيس – الزملاء الكرام

لازالت هذه السياسات الخاطئة التي اشرت اليها تمارس الى يومنا هذا، لازالت العقبات من بعض الاجهزة توضع في طريق الشرفاء من ابناء هذا البلد الغالي

على مستوى فتح مدارس خاصة او رياض اطفال ، او جمعيات خيرية لرعاية الايتام والعائلات الفقيرة . او تعليم القرآن الكريم . وفي نفس الوقت نعطى التسهيلات على اوسع ابوابها لعناصر الفساد والافساد . لفتح دور اللهو والغناء . والخمارات والمهرجانات التي مادتها الوحيدة جسد المرأة وغنجها وتخلعها .

سماحة الرئيس – النواب الكرام

ان رفع الدعم كذلك عن الاعلاف معناه المباشر رفع الرحمة عن البلاد وصنع القطر أي المطر من السماء . فالعباد يرحمون بالمطر الذي يروي الارض والمزروعات والسدود . بسبب البهائم لابسبب اصحاب الالقاب من الجهات الرسمية والشعبية ، وقد اورد ابن عمر رضى الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

يا معشر المهاجرين والانصار خمس خصال اذا ادركتموهن واعوذ بالله ان تدركوهن لم تظهر الفاحشة (أي الزنا) في قوم حتى يلعنوا بها (في الصحافة والتلفزيون والمطاعم والفنادق والاعلانات) الا فشى فيهم الطاعون والاوجاع التي لم تكن فيما مضى من اسلافهم من الامم ، ولم يمنعوا زكاة اموالهم الا منعوا القطرة (اي المطر) من السماء ولولا البهائم لم يمطروا .

فنحن بسبب البهائم الذي اتخذنا قرار للقضاء عليها سوف نحرم كذلك من المطر ، ولقد ترامى الى اذني ان بعض اصحاب الغنم اصبح ببيع النعجه انثى الغنم مع ولدها بـ (اربعين) ديناراً قبل ان تموت جوعا ، ولا يفوتني الا ان اذكر بهذه الخطوه قبل ان تستفحل اطلب من الحكومة اتخاذ التدابير قبل وقوع الخطر .

معالي الرئيس – الزملاء الكرام

انني اطلب من الحكومة التوقف عن كل الاجراءات المتعلقة برفع اسعار الخبز المادة الاساسية لحوالي (٨٠٪) من عائلات هذا البلد الصابر المرابط . واطالب كذلك بالابقاء

على دعم مادة العلف للمواشي والانعام . كما ادعو الحكومة للعمل على الاخذ بالبدائل وهي كثيرة لتوفير مبالغ الدعم واخص بالذكر البدائل والاقتراحات التي تقدمت بها الجمعية الوطنية لحماية المستهلك مشكورة . واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

النائب الاول لرئيس المجلس :

وعليكم السلام ، توجان فيصل ويليها طراد القاضي .

السيدة توجان فيصل :

معالي الرئيس ، زملائي الكرام

ابدأ حديثي بمحاولة بيان مدى شرعية قرار الحكومة والذي اتخذته في غياب الموافقه البرلمانية كما بدأ واضحاً من مجريات الجلسه المغلقه في قاعة الصور والتي عقدت قبل بدء هذه الدوره ، وكما هو واضح من كلمات الزملاء النواب في هذه الجلسة .

وفي قاعة الصور قال لنا دولة الرئيس ان الحكومة غير ملزمه بأخذ موافقة المجلس على قرارها وان اطلاعنا عليه جاء كرماً من الحكومة فقط لاغير .. فإذا كان قرار المجلس لايلزم الحكومة ، واذا كان المجلس في راي الحكومة لايعرف المصلحة العامة كما يعرفها دولته وعدد محدود من اعضاء حكومته ممن انفردوا بالقرار تخطيطاً وصياغة ودفاعاً وتنفيذاً ، واذا كان الشعب بأكمله لايعرف مصلحته - فالحكومة تعترف هذه المره بتوحد الشعب والنواب حين تتهم النواب بالمزاوده وان ولاغراض الانتخابية - اذا كانت الحكومة تشكك هكذا بقدرات ووعي الشعب ونوابه وقدرتهم على معرفة مصلحتهم ، فإن الشك ذاته سيطال الثقة التي اخذتها هذه الحكومة من ممثلي الشعب والتي بناء عليها تعمل وتقرر وتنفذ . . .

هذا فيما يتعلق بالشرعيه السياسيه للحكومة وقرارها .. والشرعية الاخرى التي لابد ان نتوقف الحكومة عندها هي الشرعيه الماليه والتشريعيه لقرارها . فالحكومة تقول انها

انفقت كامل رصيد الدعم الذي شرع لها به مجلس النواب في الموازنة. وان استمرارها في الدعم بحاجة الى موازنة اضافية يقرها المجلس بينما رفعها للدعم ليس بحاجة لموافقة المجلس . واسأل الحكومة هنا على اية شرعية وضمن أي بند من بنود الموازنة تعتمد في صرفها للمخصصات البديله ، وبالذات في صرفها مبالغ من المال العام ليس فقط لموظفيها ومستخدميها ، بل ايضاً لمن هم خارج الوظيفة ؟ هل تعلم الحكومة ان المال العام لايصرف الا بقانون ، وانها بمباشرتها الصرف تخالف الدستور ، وان وعدها لغير الموظفين والمتقاعدين بالذات لا يساوي شيئاً دون موافقة المجلس على رصيد المخصصات الملازمه للوفاء بهذا الوعد ، أي موافقه المجلس على قرار الحكومة .. واعتقد ان على الشعب ان يعي مسؤولية المجلس التشريعيه هنا ومشاركته في القرار واذا مرر وطبق ، وعليه ان يعي ايضاً مسؤولية المجلس السياسيه كونه يملك حق سحب الثقة من الحكومة اذا راى ان سياساتها تتناقض مع مصالح الشعب والمواطن .

اما عن اعلان دولة الرئيس امام وسائل الاعلام انه يتحمل شخصياً مسؤولية القرار ونتائجه ، فان من يتطوع لمثل هذه المسؤولية الفرديه لابدله ، اذا قصد فعلاً الالتزام بما وعد ، من اعطاء كفاله بنكيه تغطي سعر خبز الفقراء الذين وعد ان لايمس القرار خبزهم ، فيما اذا كان مخطئاً وجاعوا بسبب قراره .. هذا هو التفسير القانوني الوحيد للمسؤولية الشخصية .

اما ما عداها فمسؤولية تكافلية في الحكومة ومشتركه مع المجلس وقبل الخوض في تفاصيل القرار اود التعقيب على بعض ماورد في كلمة دولته اليوم ، وباختصار شديد .

يقول دولته ان حكومته تبحث جماح التضخم بحدود ٤٪ - وهو الرقم الذي تصر عليه كافة الحكومات التي عاصرتها في هذا المجلس - وان حكومته حافظتها على

استقرار المستوى العام للأسعار .. واعيده هنا الى الارتفاع المتكرر في اسعار المواد الاستهلاكية الاساسية والشعبية المعروضه في المؤسسه الاستهلاكيه بالذات وهو ارتفاع يفوقه في عهد حكومته وحدها نسبة الى ٤٪ ويفوق بمجموعه خلال العام المنصرم الى ١٥٪ هذا فيما يتعلق بالضرورات ، فكيف بما يخرج عنها قليلاً .

ويشير دولته الى زيادة استهلاك الخبز ويعزو هذه الزيادة الى اساءة الاستعمال ، واسأل دولته هنا ، هل فكر بالزيادة التي سببها عودة قطاعات واسعه من الشعب الى اكل الخبز وحده سبب ظروف الفقر والبطاله التي تفاقمت مؤخراً !!

ويقول دولته ان احد خيارات الحكومة - البديله لرفع الدعم عن الخبز - كان زيادة ضريبة المبيعات او المحروقات ، الى ان الحكومة وجدت ان هذا يودي الى زيادة الاسعار والاعباء الماليه على المواطنين خاصة الطبقات الفقيره .. واذكرا هنا ان دولته كان وزيراً في الحكومه السابقه وكذلك عدد لابأس به من وزرائه ، وكانت تلك الحكومة هي التي سوقت ضريبة المبيعات وهي تقسم انها لاتزيد العبء على الفقراء .. ولم نسمع اعتراض دولته - معاليه آنذاك - او اعتراض أي من الوزراء المخضرمين وتصحيحهم المعلومه .

فهل اكتشف دولته والوزراء الان فقط ان ضريبة المبيعات عبء زائد على الفقراء ، وهل نتوقع اذن اكتشافات مشابهه بشأن رفع الدعم عن الخبز والذي تؤكد هذه الحكومة ايضاً انه لن يمس الفقراء ؟!!

ولا اريد ان اخوض ثانيه في جدوى الدعم النقدي الموزع ، واحيل زملائي لمقالتي المشنوره بهذا الشأن قبل عشرة ايام والتي مؤداها ان التعويض يغطي فقط ثلث فارق السعر على الفقراء .

واني باختصار سأعود لما قلته في قاعة الصور لاختلاف ارقام الحكومة الان عما اعطي لنا آنذاك . فالحكومة تقول الان ان كلفة الدعم

(١٨٠) مليون بدلاً من ١٩٥ المعلنه سابقاً .

واذا انقصنا منها الدعم المقدم للرز والسكر والحليب والبالغ (٤١) مليون ، وانقصنا الـ (٦٤) مليون التي ستوزع نقداً كتعويض عن الدعم يبقى فقط (٥٥) مليون نتحدث عنها في هذا القرار ، تسعة ملايين لدعم الخبز والباقي للعلف .

ولان زملائي غضوا في كلماتهم معظم مثالب القرار سأكتفي بالاشاره بإيجاز لما لم يرد في كلماتهم

اولاً : إن رفع الدعم عملاً بإقرار آليات السوق تستلزم اجراء آخر تلتزم به الحكومة وتلتزم به كافة الدول التي تقوم على اقتصاد السوق، الا وهو ربط الرواتب والاجور في حدها الادنى بكلفة المعيشة .. وهذا ما ترفض الحكومة عمله .

ثانياً : اعتماد معدل الاستهلاك الفردي للخبز هنا لايجوز لانه يظلم الفقير بالذات ، والذي ادعت الحكومة عدم المساس بخبزه .

اما بالنسبة للبدائل والتي سبق للحكومة ان حرصت بان المعارضه لاتقدمها ، فإنني - الى جانب ما طرحه زملائي اطرح عداداً من هذه البدائل ، وأبدأ بالقول بأنني لا اعارض تصحيح هيكل اقتصادنا ولا اعارض موازنة الدخل والانتاج بالنفقات والاستهلاك . ولكنني ارفعها معالجة الذيل والراس اصل المرض والمصاب ومن هنا ابدأ اقتراحاتي او بدائلي ، مذكرة بان ما نتحدث عنه اليوم هو فقط (٥٥) مليون للاعلاف والخبز معاً :

اولاً : بالطلب للمره الثانيه من هذه الحكومة وللمره العاشره واكثر من الحكومات الثلاث التي عاصرتها في هذا البرلمان ، بان تقوم باجراء دراسه احصائيه كامله ودقيقه وتفصيليه تعطي كافة المملكه - وليس على طريق العينه - لموضوع الفقر والبطاله ، وذلك قبل اتخاذ أي قرار يخص او يمس الفقير .. وهذه الدراسه ستساعد ، ليس فقط على تحويل الدعم بكامله لمستحقيه فعلاً

بل ايضاً على اعادة تصحيح هيكلة العديد من انشطة الدولة ومخططاتها وانفاقها الانتاجي والاستهلاكي والخدمي .. مما يوفر عليها اضعاف ما سيوفره رفع الدعم .. كما انها نقطة الانطلاق لمعالجة افة الفقر والبطاله معالجة واقعية ..

ثانياً : ان تحسن الحكومة رقابتها على الحدود والجمارك لمنع التهريب سواء للعلف او الاغنام او للخبز الطازج .. وهذا لن يوفر فقط كلفة هذه المواد بل ايضاً كلفة عمليات تهريب اخرى اكبر واخطر ورسوم جمركيه باضعاف قيمة الخبز والعلف تمر من ذات ابواب الفساد المفتوحه على حدودنا .

ثالثاً : ضبطت الحكومة سو توزيع شعير خلال شهرين فقط هما كانون الثاني وشباط من هذا العام بقيمة (١٠٠) الف دينار صرفت في عملية فساد لأناس لا اغنام لهم ولاسجلات .. فعلى الحكومة استرداد هذه الاموال ومثيلاتها ومعاقبة الفاسدين ليرتدع غيرهم ، كما ان عليها استرداد كافة الاموال المختلسه والوصول الى هذه الاموال ليس بمعجزه على حكومة تملك مداخل لكافة معلومات الدخل والضريبة ومستوى المعيشه وما شابه ..

رابعاً : اعادة تصويب الوضع الضريبي واعادة تعديل القانون الذي اعفى البنوك وشركات التأمين والنقل بما يزيد عن مائة مليون دينار سنوياً ذهبت لصالح مالايزيد عن اربعين فرداً او اسره .. وللأسف في هذه الحكومة بعض المستفيدين من هذا القرار ، ومع ذلك تحل الحكومة ازمتها برفع سعر الخبز ، قوت الفقراء .

خامساً : رفع الاعفاء الضريبي عن مشاريع الاسكان والتي يستفيد منها كبار الراسماليين وليس من يبني بيتاً صغيراً او بضعه شقق على ارض محدده .

سادساً : وقف السفرات التي لايعمل فيها الوزراء والمسؤولين شيئاً سوى الاستجمام ، واشير هنا الى ان وزيراً واحداً هو وزير الشباب ذهب

الى قمة القاهره مع انه لم يشارك او يفاوض او تلزم خبرته ومشورته ، وذهب ايضاً الى اتلانتا وانتم جميعاً تعرفون قصة او قصص وفد اتلانتا ، والسفرتين تمتا خلال شهرين فقط .

سابعاً : صرف قيمة دعم الاعلاف للمربي المواشي على شكل قرض يتم سداده عند المسلخ بعدد رؤوس المواشي المذبوحه .

وهذا سيخدم غرضاً صحياً ايضاً اذ تشكو وزارة الصحه من مصار الذبح خارج المسالخ .

ثامناً : اعادة فرض الرسوم الجمركية على كافة السيارات المعفاه والاكتفاء ببدل نقل للمسؤولين اثناء وجودهم في المنصب فقط . فبعض سيارات المسؤولين وحتى زوجاتهم وابناءهم وبناتهم تصل جمارك الواحده منها لمايزيد عن مائتي الف دينار .

هذا غيض من فيض من البدائل وجوانب التوفير في الانفاق كان على الحكومة ان تتناولها بالاصلاح قبل خبز الفقراء والذي لاتعرف الحكومة بعد لا اسماءهم ولا عدادهم ولا اماكن تواجدهم لغياب او تجنب الدراسه اللازمه وشكراً .

- وهنا عاد معالي المهندس سعد هايل السرور وتراس الجلسة -

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، المتحدث الزميل طراد القاضي والمتحدث الذي يليه الدكتور عبدالله العكايله .

الدكتور طراد القاضي :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

الزميلة والزملاء الكرام

انني حقاً واقع تحت ضغطين . ضغط من الفئة التي حملتني الامانة وضغط من جهات اخرى فأثرت الضغط الاول .

ولهذا فمن صحراء اردننا الجرداء ومن ازقة مخيمات المهاجرين ، ومن كأبة ريفنا الحزين ومن ضمير شعبنا الاردني الذي ما انحنت جباه النشامى والنشميات الا لباريها ، اتيتكم خادماً وممثلاً للارامل والرعاة والمزارعين .

اتيتكم حاملاً دموع الثكالى وحزن ابناء الشهداء الابرار ، والبنين الرضع الجياع ، اتيتكم من بلاد البادية والريف والمخيم (لا زرع فيه ولا ضرع) اكلت ثعالب الكروم قطوفها وتركتهم سكارى بدون خمر . في كل اعضاء احسادهم امعن المرض والجوع والفقر في خلاياها . ولكن بقيت الجباه عالية وستبقى بإذن باريها شامخة الى عنان السماء يتحدون فيها مصاصي الدماء وثعالب الكروم وبؤس الفقر والمرض والجوع والضياع .

معالي الرئيس

الزميلة والزملاء الكرام

شعبكم على حافة الهاوية ، خذوا بيده اخذ الله عنكم كل مكروه ، ولم يبقى لدى شعبنا الا قطعة الخبز ، واخيراً ها هو البنك الدولي وحليفه صندوق النقد الدولي يستلون سيوفهم الملطخة بدماء الشعوب المقهوره ويهويا على اطراف اصابعهم حتى لا تلتقط قطعة الخبز ولقمة العيش .

وها هي حكومتنا الرشيدة تركع امامها بلا حراك ، او حتى نقاش ولا اقول بسوء نيه انها عقدت معهم حلفاً غير مقدس لزيادتنا ذلاً وفقراً وجوعاً ومرضاً ، وكأن المصائب التي تحل بنا صباح مساء لاتكفي . . . ايها السادة . . . ايها الاغنياء في جبال عمان ارحموا من في الارض يرحمكم من في السماء .

ايها الاخوة الجالسون تحت قبة بيت الشعب ، هل تعطونني بعض السمع من الجميع . . الرجاء ، الرجاء من الجميع . . لنبحث بكل ما حلفنا من اجله قسم العضوية الذي منحنا التحدث تحت هذه القبة باسم الشعب ونقول كلام الحق والمصارحة ونتبادل المشورة والشورى مع اخواتنا في السلطة التنفيذية والذين هم مهما فعلوا وسيفعلون يبقون اخواننا في هذا الوطن وابناء هذا الشعب .

الحكومة قالت فعلاً كلمتها ، فرفعت اسعار الخبز والطحين القوت الوحيد الذي لا يستغنى عنه أي

انسان ، رفعت الاسعار بشطحة قلم وبتصريحات نارية لقمة الخبز الى ٣٠٠٪ هكذا قفزة واحدة بدون ان توضح للشعب وممثليه الا ربع الحقيقة .

نحن او الحكومة نستورد ما متوسطه من القمح بمعدل ٦٦٠ الف طن في السنة وهذه حقيقه والحقيقه الاخرى والوحيدة التي اوافق الحكومة عليها هو ان اسعار القمح قد ارتفعت عالميا . . . وهذا لا يبرر على الاطلاق رفع اسعار الخبز اكسير الحياة للشعوب الفقيرة امثال شعبنا ومبررات الحكومة بان عددنا قد ازداد وعدد السواح قد ازداد وعدد الوافدين قد ازداد . . وللأسف لم تقل لنا ان كمية القمح المستورد زيادة عما نحتاج وسأرهن لكم ذلك بان الزيادة في كمية الاستيراد الغاية الوحيدة منها في السابق والحاضر وربما في المستقبل ايضاً هي لزيادة (الحرامية) في اجهزة وزارة التموين وحتى اصبحت مفسدة لضمائر بعض من افراد الشعب لتكون الخيانة متساوية وهاكم مثلاً .

نحن لا نحتاج الى استيراد هذه الكمية لانها في الحقيقة لا تذهب جميعها الى لقمة خبز لافواه الشعب الجائع . . . خذوا مني هذه الحقيقه المره ، ببعض الدنانير يقطع من يرغب من مصاصي الدماء رخصة تخوله بيع الطحين المشول في كل المدن ومراكز الاولوية وحتى القرى الصغيرة رغم وجود الافران . . وكل حسب قيمة كفالته يستلم عشرات الاطنان شهرياً من وزارة التموين . فماذا يعمل بها صاحب المتجر او كما يسمونه . . . الموزع ١٠٪ يباع بالسعر المعلن و ١٠٪ يباع بالكيلو وبسعر الضعف على الاقل اما الـ ٨٠٪ الباقية فهي متعاقد عليها مع اصحاب الاغنام ومربي الابقار بالضعف الى الضعفين والنصف لتستعمل غذاءً رئيسياً للحيوان وعندي من الشهود العشرات لان الحين يصبح اجود وارخص غذاء للماشية من الشعير

المخصص اصلاً لها والرعيان امثالي يعرفون ذلك .

اما قضية الطحين المستلم للمخابز هو في الحقيقة يباع الكيلو من الخبز بسعر المتوسط ١٢٥ فلساً . حيث الحجم الصغير ب ١٥٠ فلس والكبير ١٠٠ فلس والمستعمل من الطحين في المخابز للرغيف يعادل ٨٠٪ فقط .. واما الباقي أي ٢٠٪ تذهب لصناعة الخبز المجدل والمحمى والمسمسم والقورشيلا والكعك لابناء الذوات ومعدل سعر الكيلو يباع بمتوسط ٦٠٠ فلس ، وهذا ربح المخابز والا لما فتحوا مخابزهم وهذا الارقام تظهر للعيان بان ما يسمي بالدعم لايطابق الواقع على الاطلاق . بل هناك سرقة بجدوله متعمده من كل حكوماتنا السابقة .

وهناك الخبز المهدور فاصبح مهنة للشراء فهناك متعهدون يشترونه باسعار زهيدة وبالمزاودة ثم يبيعونه لاصحاب الماشية بسعر ٨٠ دينار للطن الواحد ليستعمل كغذاء للماشية، وهنا يتساءل البعض اين الشعير والعلف المخصص للماشية فلها قضية اخرى .

وباعتراف حكومتنا ان سعر القمح الان بعد الانخفاض العالمي اصبح ثمن الطن الواحد ١٩٠-٢١٠ دولار ، أي بمعدل ٢٠٠دولار للطن الواحد ، وبحسبة علمية يصبح طن القمح ثمنه ١٤٠ ديناراً اردنياً أي ان الكيلو الواحد ب١٤قرشاً ، وللعلم ولمن عاش بين ريفنا وبوادينا يعرف من جداتهم او امهاتهم بان كيلو الطحين بعد الخبز يصبح وزنه على الاقل من ١٢٥- ١,٤٠٠ غم من الخبز الطازج اذ انه وبعملية حسابية بسيطة بدون لف ودوران من الحكومة مجتمعة ومن وزارة التموين خاصة يصبح سعر كليو الخبز مايقارب تسعه قروش حتى في زمن الارتفاع هذا الكلام بدون دعم الحكومة فاذا اضفنا النقل الداخلي واجرة المطاحن وربح المخابز فنعطيهم ٤٠٪على الرغم من علو هذه النسبة، فيعود سعر كغم الخبز الحقيقي الى تسعة قروش تقريباً زيادة الخبز عن وعلى السعر الجديد من يتعدى ١٤ قرشاً .

هذه الحقيقة هي سعر الخبز بدون تبجح او عجرفة او منة من الحكومة بانها تدعم قوت المواطن وخاصة الخبز لكي تصرخ وتولول في كل ساعة ودقيقة بان سعر الخبز يجب ان يصبح ٢٥ قرشاً وتعوض المواطن ببعض الدريهمات التافهة بحجة ارتفاع الاسعار .

فانني سيدي الرئيس .. زملائي الكرام .. اقول بكل صراحة لحكومتنا ان المصداقية التي يجب ان تتحلى بها أي سلطة قد جانبتها وتبعت ما جازها السابقات فلا تغضب حكومتنا .. حكومة الشباب على الكهول امثالنا .. كفاكم لعباً ايها الشباب ايها الاشبال كفاكم لعباً بقوت الشعب وحياته كفاكم بذخاً باموال الشعب وعرق جبين ابناءه ؛ ولماذا لا تلعبون لعبه غيرها تكون مقبولة على الاقل . فالشعب بدأ لايثق حتى بالمجلس الذي انتخبه ليمثل امانيه وطموحاته وليكون مع السلطة التنفيذيه امل القيادة لتطلع نحو مستقبل مشرق خال من الدجل والارتزاق والنصوصية .

اما قضية الشعير علف الحيوان فلقد سرح ومرح بها اللصوص فأخر احصاء للمواشي قبل ست سنوات بالضبط . وان كل ما يصرف لاصحاب الاغنام والماشية لا يكفي الا ثلث ما تحتاجه الماشية ولان الذي يستلمون الشعير ليسوا اصحاب الماشية الحقيقيين .. ومن على هذا المنبر الكريم ومن تحت هذه القبة الطاهره استصرخ ضمائركم الحية ان بقيت بنا بعض منها ، تشكيل لجنة وعلى الفور يكون احد اعضائها من جهاز المخابرات او الامن العام ومن الشرفاء في دائرة الاحصاءات يراسهم قاض نزيه ومعروف للتحقيق في قضية من يستلمون الشعير منذ ست سنوات وهم لا يملكون ولم يملكوا راساً واحداً من الماشية ، ويبيعون هذا الشعير لتجار متخصصين في اللصوصية والسمسرة بمبلغ يعادل خمسة عشر ديناراً ربحاً للطن الواحد ،

ويقوم هولاء اللصوص التجار ببيعه الى اصحاب المواشي بزيادة عشرين ديناراً للطن الواحد صيفاً وضعف هذا المبلغ شتاءً والباقي يباع لتجار الاغنام الحية المستوردة ، لتتخم جيوب اللصوص ومصاصي الدماء وثعالب الكروم .

فإن خلصت النوايا فإن هذه الفئة المجرمه سهل عليكم حصرها وتحصيل ما سلبوه من اموال الشعب في كل السنوات الماضية والا فكل حكوماتنا الماضية شريكة بهذا الجرم المؤكد والمعروف لدى كل مربي الماشية .

معالي الرئيس الزميلة والزملاء الافاضل

من تحت هذه القبه الكريمه اطالب بشده حلب كل من استلم منصباً منذ ثلاثين عاماص في الحكومة للتحقيق معه عن غناه الفاحش المسروق من عرق ودم شعبنا ويراس لجنة التحقيق جهاز المخابرات العامة وديوان الرقابة وديوان المحاسبه لان هذه الاجهزه لم يصل اليها الفساد بعد ولن يصلها بإذن الله .

معالي الرئيس

الزميله والزملاء الافاضل

ان حكومة وبرلمانا لا يستطيعان تأمين وتوفير لقمة الخبز الشريف والعمل لأبناء هذا الوطن جدير بهما ان يخجلا من ضمائرهما ، ويغادرا هذا المكان ولو الى بيوتهم .

والسلام عليكم وعلى من اتبع الهدى ان بقي منكم احد يتبع ذلك.

حمى الله الاردن والحسين الباني.

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، المتحدث الدكتور عبدالله العكايله والمتحدث الذي يليه الدكتور نزيه عمارين .

الدكتور عبدالله العكايله :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الامين

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

لقد سار بلدنا في برنامج التصحيح والتكيف الاقتصادي منذ عام ١٩٨٩ محققاً انجازات ملحوظه قامت كلها على اساس المجهود الوطني

وارهاق المواطن ومعاناته بالزيادات المتكرره في الضرائب والاسعار في مختلف السلع وقد طالت هذه الاجراءات الصارمه القاسية الماء والكهرباء وهاهي اليوم تطال رغيف الخبز والاعلاف اللذان سيؤثران تأثيراً قاسياً على مستوى حياة المواطن في الغالبية العظمى من شرائحه الادجتماعيه .

ان وصفه صندوق النقد الدولي الهادفه الى تحمل المواطن تكلفة معيشته في نهاية المطاف امر لايمكن قبوله في حالة مجتمع كالمجتمع الاردني الذي يعتمد مواطنه بالدرجة الاولى على الوظيفة الحكومية ذات الدخل المحدود الذي لا يفي بالاحتياجات الضرورية لمعيشته علماً بان دعم الشرائح الفقيره هو سياسة معتمده في المجتمع الصناعي في الدول الغربية .

لقد كانت ردود فعل سلوك المواطن تجاه الرفع المستمر للاسعار السلع والخدمات تتفاوت بين السخط والتذمر والاستغاثه والنواب ومناشدة الحكومات ولكنها هذه المره ستختلف في تقديري عن سابقاتها لانها وصلت الى لقمة الخبز التي اعتقد ان ودود فعل السلوك الاجتماعي تجاهها سوف تكون مختلفه عن سابقاتها .

ان مواطننا الذي سار مع برنامج التصحيح الاقتصادي بمعاناة كبيرة على حساب مستوى معيشته لم يعد يحتمل اليوم الانتقال به الى شريحة اعلى من التضحية والمعاناة فيما يمس اخر الحصون لديه والذي لابد ان ندرك خطورة المساس به غير مقتنع الى مايسمى بالدفع لفرق السعر المترتب عليه والذي لايرى فيه تعويضا مكافئاً لكلفة ما يترتب عليه من جراء رفع السعر .

ان قطاع مربي الاغنام يشكل ركيزة اساسيه لاقتصادنا الوطني الذي يوفر دخلاً لمعيشة القائمين عليه ويوفر علينا اضافة انواع جديده الى هيكل البطاله والبحث عن فرص العمل كما يوفر لسوقنا المحلي السلع الغذائية التي الاغنى عنها للمواطن

ولـذا فـإن رفـع اسعار الاعـلاف المفاجئ وبهذه النسبة سوف يوجه ضربة حقيقية لمستوى معيشة المواطن كما سيلحق ضرراً بالغاً باقتصادنا الوطني اذا كان المقصود مقاومة الهدر وسوء الاستخدام والتهريب فان لهذا الامر آلية بسيطة بمكن التعامل معها بنفس آلية التعامل مع سلع السكر والارز والحليب بحيث يصرف للمواطن الاردني معدل استهلاكه اليومي من الخبز بكوبونات الفناها في كثير من السلع الاخرى وبالسعر الحالي لاداعي عندئذ لدفع فرق السعر واللجوء الى الاليات المتعدده التي ليس من السهل تطبيقها دون ارباكات واشكالات متعددة علاوة على ابعادها النفسية والاجتماعية .

* يمكن استخدام هذه الالية في موضوع العلف بحيث يصرف العلف ضمن بطاقات خاصة مستنده الى الحيازات الحقيقية التي تستطيع الحكومة ضبطها والوصول الى الارقام الواقعية لها لدعمها والحفاظ عليها فيكفي ان اصحابها قد كفوا مسؤوليه البحث لهم عن وظائف تضم الحكومة باب الاستيراد .

لتفتح الاسعار بعد ذلك في موضوعي القمح والعلف معاً .

* اننا معنيون بايقاف الهدر وسوء الاستخدام والتهريب ولكننا معنيون بعدم اضافة اية اعباء جديده على كاهل المواطن.

* ان القول باحتساب فرق السعر على اساس استبعاد الهدر وسوء الاستخدام والتهريب وقسمة الرصيد على مجموعه المواطنين ليصل الرقم الى ١,٢٨٠ فلساً هو محل خلاف اذا اننا نرى ان فرق السعر في اسوأ حالاته لايقل عن ١,٧٥٠ لمادة الخبز فقط فكيف بما سيلحق المواطن من ارتفاع في اسعار كل السلع المشتقه من مادة القمح والتي تدخل في غذاء المواطن كمواد اساسية يستهلكها المواطن الاردني العادي .

انني ومن موقع المسؤولية اعود واكرر ما قلته في اللقاء الخاص الذي عقد في قاعة الصور حول هذا

الموضوع انصح بكل امانة واخلاص، واحذر بكل اخلاص من الاقدام على هذه الخطوه وبهذه الكيفيه وفي هذا الوقت فقد تكون هذه الخطوه القشة التي تقصم ظهر البعير او القطره التي ستصفح منها الكاس .

انني ارى ان تتعامل الحكومة مع موضوع الخبز والاعلاف بالالية التي اشرت اليها سابقاً باستمرار الدعم الحقيقي بنفس اليات دعم مواد السكر والارز والحليب بآلية ونماذج عملية يمكن اعتمادها تم فتح الباب الاستير د القمح والعلف وتقويم الاسعار من بعد ذلك .

واخيراً فإنني ارى ان الحل لايكون في استمرار الدعم واعادة توجيهه بل بانتهاج سياسية وطنية جادة عبر خطة متوسطة المدى للعودة الى الزراعة للقمح والاعلاف للتحقيق سياسة الاكتفاء الذاتي والتحرر النهائي من الدعم وانني على يقين ان مثل هذه السياسة ممكنه اذا اعطيت التوجه الجاد والاراده السياسية الكفيلة بتحقيقها .

ان شبكة الامن الاجتماعي تحتاج منا الى بصيرة نافذه ورؤيه صادقه وان الامن الغذائي يعتبر الركيزه الاساس في استقرار الامن وسلامة المجتمع فحذار حذار من زعزعة القاعدة الاساسية والركيزه الاولى لامننا الاجتماعي ان نظرة موضوعية لاي سياسي عادي لا اقول محترفاً .تحمل أي اوضاعنا الداخلية لتقود الى ضرورة عدم الاقدام على ما اقدمت الحكومة عليه مصادمة ارادة اغلبية اعضاء هذا المجلس ، فحال الحكومة مع الانظمة البرلمانية حال من يقال فيها لها الطول المرخي ولكن ثنياه في اليد .

فهل ثني الطول المرخى لهذه الحكومة في يد هذا المجلس ؟

انني ارى ان من واجب هذا المجلس وانطلاقاً من ولايته الدستوريه ان يصوب سيرة الحكومة التي مضت في اجراءاتها دون التفات الى ارادة اغلبية اعضاء هذا المجلس فيصدر قراره بوقف قرار الحكومه برفع اسعار الخبز والاعلاف الذي كان

عليها الا تسير فيه الابعد الخروج بارادة اغلبية اعضاء هذا المجلس في جلسه مثل هذه الجلسه حول موضوع يمس ضروات حياتيه للشعب الذي يمثله هذا المجلس ليكون الجميع امام مسوولياتهم بين يدي الله اولاً ثم بين يدي الشعب الذي اولاهم امانة تمثيل الدفاع عن مصالحه ثانياً ٠

والله اسأل ان يلهمنا السداد في القول والرضاء في العمل انه نعم المولى ونعم المجيب والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ٠

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ورحمة الله ، المتحدث الدكتور نزيه عمارين والمتحدث الذي يليه الاستاذ عبدالله اخوارشيده ٠

الدكتور نزيه عمارين :

ايها الاخوة الزملاء ممثلي الشعب ان اجتماعنا اليوم على قدر كبير من المسؤولية والاهمية والخطورة وللاسباب التالية :

١ - انه سبقه اتخاذ قرارات حكومية خطيره تمس امن المواطن الاجتماعي والمعاشي ٠

٢ - سبقه كيل من الاتهامات القاسيه والظالمه بالمزاوده والمتاجره لكل من يخالف قرارات الحكومة في محاولة استباقيه وخطيره لقمع وكبت كافة الافكار والاجتهادات المغايره لسياسة الحكومه ٠٠ في حين اننا نؤمن بأن طريق الحكومة اية حكومه تبقى مظلمه مالم تنيرها شواخص المعارضه الوطنية بمختلف اطيافها فكراً وانتقاداً وملاحظات ٠

٣ - وضع امامنا اربع خيارات تعجيزيه كلاً منها اخطر من الاخر

- رفع سعر لقمة العيش
- زيادة العجز
- هبوط سعر الدينار
- الاقتراض

الامر الذي وضعنا الحكومة في وضع لا نحسد عليه ، ماذا نقول للشعب الذي جاء بنا الى هذه القبه لندافع عن حقوقه ، مكتسابته والحفاظ عليها ٠٠ هل نقول لجماهير شعبنا اننا ايدنا ارتفاع اسعار قوت ابنائكم وعلف حيواناتكم وابشروا بالمزيد ٠٠ ان لاحول لنا ولاقوة ٠

اننا نؤيد ارتفاع الاسعار الضرائب ولكن شريطه ان يتزامن هذا مع ارتفاع مماثل في الرواتب والاجور والتقاعد وخاصة لفقراء الشعب ومحدودي الدخل ٠

ان الية الدعم المطروحه من الحكومة غير كافية وغير مقبوله اضافة الى ان فيها اساءة لابنائنا ولموظفينا وان الدعم المقرر لايكفي ربع حاجة الخبز فقط ٠

ان قرارات الحكومة الاخيرة برفع او تقليص الدعم عن الاعلاف بنسب تتراوح بين ٥٠٪-١٠٠٪ شامله الشعير والنخالة والذره هذا القرار سوف يترتب عليه ارتفاع مفاجئ في سعر اللحوم والالبان والجميد وخلال فتره وجيزه ٠

ان الشارع الوطني في حالة من الذهول الشديد والتوتر والاحباط ولم يعد يستطيع ان يستوعب ما يجري حوله والاسئلة تنهال علينا ؟؟

ايها الاخوة النواب ممثلي الشعب

دولة رئيس الوزراء

اننا نعي تماماً صعوبة الحال التي ورثتموها نتيجة السياسات والممارسات الاقتصادية الخاطئة السابقة وتراكماتها ولكن هذا لا يعفيكم ولايعفينا المسوولية ٠

الزميله المحترمه حضرات الزملاء

اننا نعي ان ما اتخذته هذه الحكومة من قرارات خطيره وجزئيه وحساسه يعجز عن اتخاذها أي رئيس حكومة اخر لانها تمس قوت المواطن وامنه الاجتماعي والمعاشي مباشره كما انها تمس سلباً من شعبية اية حكومة كانت ٠

ان هذا ليجعلنا نقف طويلاً امام هذه المحطه ونسجلها لكم بكل جديه واحتراماً شريطه ان تمتد هذه الشجاعة والجراة النادره لتشمل ايضاً مصالح ومكتسبات الطبقات الميسوره وذات الصوت العالي والتي كانت دوما عصيبة على الاقتحام اوحتى الاقتراب منها وان يتم برنامج التصحيح الاقتصادي على حساب مصالحها اولاً لا على حساب قوت الفقير من شعبنا اولاً وعندها سنكون معكم نشد على ايديكم ، نسير امامكم ونؤيدكم ٠

اننا نـدرك تماماً ويـدرك معنـا الشعب ان كتـابي العجز في الموازنـه هو من صنع الحكومة اولاً واخيراً ،

انـه نتيجـه توسـع الحكومـات المتعاقبة في النفقات الجارية المتكرره وابتعادها عن اقتصاد الانتاج ،

وتأتينا اليوم بهذا العجز طالبة منـا ان تحمل عامة الشعب ومحدودي الدخل اعباء هـذا العجز من خلال رفع اسـعار الميـاه والكهربـاء والمحروقـات والرسـوم والضرائـب والغاء ما كانت الحكومة تقدمـه من دعم لهذه السلع الاساسية اضافة الى رفع رسوم الدراسة وبشكل يمس مصلحة ابناء الطبقة الفقيره ويجعل في المستقبل القريب التعليم حكراً على الطبقه الغنيه والميسوره ،

ولدينا البدائل الكثـيره في هـذه القرارات فاننا نعلم ان

١ - الحكومات السابقة قـامت بتخفيض الجمارك عـن السيارات الفارهه والكماليات وقطع السيارات قبل حوالي ثلاثة اعوام هذا القرار غير المدروس كلف الخزينـة (٣٠) مليون (30) دينار لم ينعكس على المواطن على الاطلاق بل استفاد منها الطبقـة الميسوره وكبار التجار و لم تخفـض اسعار قطع السيارات على الاطلاق ،

بل رافقه ارتفاع ملحـوظ ونعتقد هنـا ان الخزينـه اولى بهـذه (٣٠) مليون دينار ،

٢- قامت الحكومة وهـذا المجلس الثاني عشر للتخفيض سـفق الضريبـه على البنوك وشركات التأمين ممـا يقـارب ٢٠٪ الامـر الـذي حـرم الخزينه من ما يقارب (٢٠) ملـيون دينار ،

٣ - تم تخفيض سـقف الضريبـة على المستشفيات الى ١٥٪ يهـدف تخفيض الكلفه العلاجيه للمواطن فلم تنخفض الكلفـة العلاجيـه بل زادت وحرمنـا الخزينـه مـا يقـارب عشـرة ملايين دينار ،

٤ - اعفـت الحكومـة الـدواء والعـلاج ومدخلاتـة مـن الجمـارك وضريبـة المبيعـات بـهدف ايصالـه للمواطـن باسعـار مقبولـه فكـون بمتناول محدودي بمتناول محـدودي الدخـل ولكنهـم أي تجار الدواء يبيعونه باسعار عاليه وكانه قد تم جمركته وفرض الضريبـه عليه ولكنهم يجبونها لجيوبهم الخاصه ولهذا فـانني اطـالب بتشـديد الرقابـه وفـرض الجمـارك الضريبيـه فالخزينـه اولى مـن جيوبهـم الخاصـة ويمكـن التأكد من هذا وقـد وجهـت سوالي الى معـالي وزير الصحه طالبـاً منـه اعـلام المجلس عـن فـاتوره العـلاج الوطنيه السنويه و لم يجبني علـى ذلـك حتى نستطيع ان نحدد كمية الضريبـه والجمارك التي يمكن بعدها ان تفرض علـى هـذه الفـاتوره ، اعتقـد ان الفاتوره السنويه تزيد على (١٠٠) مليون دينار ، فتصوروا ايهـا الاخـوه لو فرضت عليها الجمـارك والضريبـه وبيعـت للمواطن ، انـا متـأكد انهـا ستباع بنفس السعر الحالي ان لم يكن اقل ، وهناك مبلغ كبير يمكـن توفـيره للخزينه ،

معالي رئيس المجلس :

دكتور فقـط اود ان الفـت نظرك ان وقتك انتهى

الدكتور نزيه عمارين :

٦ - ان بامكـان الحكومـة ووزارة العمل ان تفرض على كل عامل وافد ضريبه اضافيـه بمقـدار مـن (٥٠) الى (١٠٠) دينـار (مايـه) لكـل عـامل واحـد واذا كـان هنـاك ٣٠٠,٠٠٠ عامل واحد ،

فـأن هـذا يوفـر حصيلـه للخزينـه تقارب (٢٠) مليـون دينـار ، اضافـه الى انها توفر للعملـه الصعبـه ، ونحـن بامس الحاجه اليها ،

كل هذا لا يعفينـا مـن ان نتنـاول الحكومـة والحكومـات السـابقه وتبذيرها وهدرها للمال العام ،

بداية نطالب الحكومة ونطالب دولة الرئيس ان تمتـد شـجاعته وجرئتـه الـتي نقدرها لتشمل الترهل الوظيفي ، بمـا في ذلك الترهل الحكومي ونحن لسنا بحاجـه الى هـذا العـدد الكبـير مـن السـاده الـوزراء ولابـد مـن دمـج الـوزارات المتشـابكه مهامهـا مـع بعضها البعض ليصل العدد الى نص العدد الحالي ولابد من الخلاص ايضـاً ممن يسمى سفير في المركز او الوزاره

حقيقه لانستطيع ان نفهم هذا او ظاهره تخمه المستشارين الذين لا يستشارون او يعينوا فلاناً محافظاً في الداخليه وعددهم كبير ، ان هذا يرتب اعباء كبيره على الخزينه .

- لابد من الخلاص من المؤسسات العامه ذات الموازنات المستقله ودمجها ضمن الوزارات المعنيه وفوراً اذا اما علمنا انا موازناتها تزيد عن (٦٠٠) مليون دينار لاتناقش من قبل مجلس النواب ولابد من قرار جريء يضع حداً لفساد وهدر هذا المؤسسات .

لابد من وضع حد لظاهرة سفر ولا اود ما اقول انقلاب كما قال بعض الزملاء السادة الوزراء وكبار المسؤولين وبعض النواب في السفرات الخارجيه وتحجيم هذه الوفود واستعمال الدرجات السياحيه وليس الدرجه الأولى ومن يرغب يدفع الفرق من جيبه الخاص .

هذا ما علمنا ان جميع اعضاء الكونغرس الامريكي لايسافرون الا بالدرجه السياحيه .

يتسأل المواطن ايضاً لماذا لا تمس قرارات الحكومه اسعار الكماليات والسجاير والمشروبات والسيارات الفارهه وغيرها وعندها سندافع عن قراراتكم ونؤيدكم ونشد على ايديكم واخيراً نقول :

اوقفوا رفع سعر الخبز والاعلاف وكان الله في عون اردننا العزيز وقادته الملهمه والمخلصين من ابنائه وشكراً لحسن استماعكم .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، المتحدث الزميل عبد الله اخوارشيده والذي يليه بسام حدادين .

السيد عبدا لله اخوارشيده :

بسم ا لله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي العربي الامين

معالي الرئيس

الزملاء الافاضل الزميله الفاضله

السلام عليكم ورحمة ا لله وبركاته

مجلساً وحضوراً خير الاستهلال قوله تعالى وعز من قال :

﴿ من المومنين رجال صدقوا ماعاهدوا ا لله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا﴾ صدق ا لله العظيم

جعلنا ا لله منهم بعد القسم الذي اقسمنا وتحت هذه القبه بالصدق مع الشعب .

معالي الرئيس ، الزملاء الكرام

لابد لي عجالة كمقدمه عن لابداء براي في موضوع الساعة ما احزنني وانا اقف بين ايديهم ان لا اكون غبيّاً كباقل ولا فصيحا كسحبان ابن وائل فكلا المتكلمين للاخوين المرحومين ليستا بمنجمتين لنا كما نحن فيه وبعد حيرتي هداني ا لله ان اخرجهما واخذ وسطهما له الحمد على نعمه هدايته .

بهذا المنهج الوسطي اقول وبأختصار حفاظاً على وقت المجلس الكريم اقول عقدنا معاهدة الصلح في وادي عربه بيننا وبين اسرائيل ثم جيء لنا بحزمه قوانين اقتصاديه لنعمل على وضعها بشفافيه انفتاحاً لتشجيع الاستثمار راس المال الداخلي والعالمي لندخل سوق الاقتصاد الحر كي تتعملق نتطح بقروننا الصلبه وسواعدنا الفولاذيه وشعبنا الشبع صخرة التخلف والمديونيه والفقر وبالبطاله والخلل الاجتماعي فنهدمها ونستعيد التوازن النفسي والمعاشي ونسترد ما نسترد مما جعلنا نحلم داني وانى لنا ذلك .

ثم عقدنا المؤتمر الاقتصادي العتيد الاكبر في الشرق العربي اسياوياً وشمال افريقي ودلفنا نسرع التطبيع واستدار عطف دول الغرب والشرق لمنحنا الاعفاءات والقروض والمنح لتلبي حاجة الصلح وبراءة الشرق الاوسط الجديد ولشمال الافريقي العربي الشمعون بيريسي . فلم نرى بنك تنمية الشرق اوسطي (وهنا لابد من الاشاره للمعارضه العربيه العتيده لهذا) ولا مكتب السياحه واخذنا نحبو كشعب في وطن نشيد الرخاء وسط المجهول وظاهر الحال ينطق بالواقع فلا معاهدة السلام أتت اكلها ولا المؤتمر الاقتصادي الاكبر ولا افساح المجال لرؤوس الاموال

المحليه والدوليه بتخفيض نسبة الضريبه بمعدل يخل بموارد الدوله ، لم نرى له اثر يذكر لا بالمجال الاستثماري ولا بالمساعده في تخفيض حدة البطالة واصبحت رؤوس الاموال هذه تعوم جذلى تتفنن بالتلاعب بالاسعار واختيار مجالات الربح الفائدي السريع دون نية مواطنه صالحه لديها وكل ما حصلنا عليه هو بعض الاعفاءات وجدولة بعض الديون وبعض المنح والقروض الميسره والتي لن يكون لها اثر فاعل وليست مامونه على المدى البعيد .

بعد هذا كله تنادت امتنا العربيه المجيده الى عقد مؤتمرها العتيد في القاهره بعد ان ابانت الصهيونيه الماكره نواياها وافرزت حكومة اسرائيل من اعضاء لم يعترفوا بالمعاهدات ولاتفاقات سوء من كان منهم سابقاً عضواً في برلمانهم او في مواقع اخرى ووصل الى مقعد نيابي في بلده ، فاتخذت امتنا قرارها الصلب والثابت اما سلام عادل شامل ينتظم كل اقطار المنطقه ومشرف وإلا فالشأن اخر .

احعلنى من هذه المقدمه الى تناول موضوع الساعه وهو مسألة السياسه التموينيه للحكومه المكرمه واحتزيء منها من يتعلق بدعم رغيف الخبز واعلاف الماشيه والتي ارفضها سلفاً بهذه الاليه .

اقول اجتهدت هذه الحكومه بعد تولي المسؤوليه مدة ستة اشهر بعد ان اطلعت على ما ورثته من ارث عصبي التقسيم بين الورثه وشبه انهيار اقتصادي بفعل حكومات ثلاثة عقود ممن تسلموا مسؤولية الحكم فعمدت في وطن شبه فارغ من راي معارض وخلوه من حياة برلمانيه ثم جاءت ما شكلت سلاح الولاء للوطن ضد كل من يعارض قراراته فتداعت نفوس من لايرعون الا ولاذمه على قصعة هذا الشعب الطاهر المطواع التهاما وهدراً ازور به حلقهم بعد ان فاضت المعده ولم تحسب حساباً للنتائج سيما وحال البلد هزيل قليل الامكانات وحسبنا الله ووعى شعبنا لهذه الحقائق ولن يهنأ لي بال وتستقر نفسي مالم ارى محاكمتهم العادلـه

واعادة ما نهبوه وهدروه كبيرهم وصغيرهم

معالي الرئيس

اخلص من كل هذا لا اقول كنتائج لكل ما قلت بان خطاب النواب ووصفات البنك الدولي تترى منا ومنه بالتداول والتناوب و لم ترى هذه الحكومه تحت ضغط الواقع والمتطلبات لا بنك الدولي والدائنين الا ان تتقدم بالوصفه الاخيره تغيير اليه الدعم للخبز والاعلاف بتجويع الشعب المستهك بالبطاله والفقر كأس الدواء دفعة واحده طمعا بشفاء العلة لاقتل المعلول وهذه نيتها حبذا لو كان على جرعات متتاليه حتى نتحاشى صاعق الصدمه التي هزة اركان المجتمع وفسح المجال لاجتهادات متناقصه وبهذا انصح لذلك وبناء عليه افسح المجال لرؤوس الاموال تخفيض الضريبه على نشاطاتها .

ارى ان تعيد النظر بالماده (١٧) في قانون ضريبة الدخل والمتعلق بالشركات وغيرها ولدي مشروع تعديل لهذا القانون معقول سيوفر للخزينه ما يقارب (٥٠) مليون دينار بعد ان رأينا عملها بعد ان خفضنا الضرائب عليها والواقع جاهز والتقارير موجوده وكل الحسابات الدقيقه موجوده وقدمت الينا وكذلك نرفع الضريبه على بعض المواد الكماليه والتي تخص طبقات الراس ماليه .

اقول بان هذه الحكومه وكل حكومه هي صاحبة الولايه الدستوريه لترتيب اوضاع البلد الاقتصاديه وغيرها وهذا اقرار منا ونحن نعلم واذا كانت مصرة على رأيها وتراه الانسب فعليها وزر قرارها الوطني وحدها نظراً لمضاعفاته غير المحسوبه و لم تتعاون معا ونحن كنواب علينا المراقبه لنرى النتائج فان نجحت فكان به ولكن ننصحها باعادة النظر .

والا سنعل لاستعمال حقنا الدستوري في المحاسبه وطرح الثقه بها وسنن التشريعات التي تعيد لبلدنا توازنه الاجتماعي والذي يهمنا جميعاً .

ويهمها ويهم كل مواطن وعلى راس هذه القياده العظيمه السياده الهاشميه ٠

احيي توجه الحكومه العربي بهدي من حلالة سيد البلاد وانتهز هذه المناسبه لاعلن تجميد اعرتافي بمعاهدة السلام مع اسرائيل الى ان يتم الحل العادل والشامل مع عموم الامة العربيه بشرف وكرامه ٠

٣ – عدم اعترافي واستهجاني في نغمه الشرق اوسط جديد عبر الشرق الاوسط العربي وانني في الختام ولا اريد ان اطيل عليكم ، اؤيد واثني على الاقتراح بتشكيل لجنه مشتركه من المجلس والحكومه ، ليس كندين يتفاوضان فلسنا دولتين متحاربتين ، كفريق واحد للبحث وللاتفاق على راي واحد حلاً لهذه المعضله التي رمينا انفسنا فيها ، وفي الختام ادعو الله للجميع بالتوفيق والهدايه والله من وراء القصد والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ٠

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ورحمة الله ٠

المتحدث الزميل بسام حدادين والذي يليه عبد العزيز جبر ٠

السيد بسام حدادين :

معالي الرئيس

الزملاء الكرام

في اكثر من مناسبه ومن على هذا المنبر ، قلنا بان الوصفات الصندوقيه التي يسير برنامج التصيحيح الاقتصادي الحكومي على خطاها ، ستقود الى رفع الدعم عن المواد الاساسيه والاعلاف / والى تقليص الخدمات الاساسيه التي تقدمها الدوله. ومنذ عام ٨٩ ونحن نسمع اجوبه مراوغه ، تتحدث عن نصف الحقيقه ، وتبارت الحكومات المتتاليه في تجميل برنامج التصحيح ، وكانت ولازالت تقذف في وجوهنا ارقاماً ونسباً مئويه ، وتتحدث عن انجازات للاقتصاد الوطني يمسع عنها المواطن لكنه لا يلمس سوى الانخفاض في مستوى معيشته وبتسارع يوماً بعد يوم ٠

لقد تحمل المواطن طيلة السنوات

السبع الماضيه اوجاع والام برنامج التصحيح ، في السياسات الضريبيه وفي ارتفاع اسعار مشتقات النفط والمواد الاساسيه والماء والكهرباء واخيراً وليس اخراً الخبز والأعلاف ، وترافق ذلك مع انخفاض قيمة الدينار الاردني وثبات الاجور وزيادات طفيفه في رواتب المؤسسات الحكومية والجيش ٠

ولا شك بان وجع زيادة كلفة الخبز على المواطن ورفع اسعار الاعلاف هو الوجع الاكثر ايلاماً بعد اخفاض سعر الدينار الاردني ٠

نحن نعرف باننا غرقنا في مديونية كبيرة ، سببها سياسات الاقتراض المفلوته من عقالها والتي كانت مرتعاً للفساد ، وراكم من خلالها نفر قليل ثروات طائله ٠

مع ذلك نقول بان مسؤولية النهوض من مستنقع المدينونيه مسؤولية جماعية ، ولايكفي ان نقول بان الشعب غير مسؤول عنها ٠

لكن العدالة تقضي بان يتحمل الجميع هذه المسووليه لا ان تتحمل الفئات الشعبية والكادحه وحدها العبء الاكبر وقلنا غير مرة بان على الحكومة ان تقدم برنامجاً يحمي هذه الفئات المتضرره ، واشرنا الى اكثر من اجراء يمكن ان تقوم به الحكومة ، يخفف من الآلام التي ترافق البرنامج ومنها على سبيل المثال لا الحصر ٠

١ – زيادات بجزيه للرواتب دوريه ووضع حد ادنى للاجور في القطاع الخاص لحماية العمال الذين تآكلت اجورهم الى درجة مرعبة ٠

٢ – تفعيل التأمينات التي يتضمنها قانون مؤسسة الضمان الاجتماعي وزيادة رواتب التقاعد وبدل المعلولية ٠

٣ – انشاء وتشجيع الجمعيات التعاونية والاسواق الموازية وتوسيع الخدمات التي تقدمها المؤسسات المدنية والعسكريه ٠

٤ – اصدار قانون لمنع الاحتكار وتفعيل قانون التموين ومراقبة صارمه للاسعار ٠

د – وضع نظام للتأمين الاجتماعي والصحي الشامل للشيخوخه والمرض والعجز ٠

٦ - توزيع ارض الدوله على الجمعيات والافراد المستعدين لاستغلالها في الزراعة ٠

٧ - حماية النقابات العمالية من التدخل ومواجهة الفصل التعسفي وتطبيق قرارات المحاكم الصناعية التي لا يعترف بها العديد من اصحاب العمل حتى الان ٠

٨ - الاعلان عن خطة وطنية بالارقام والسقوف للاحلال العمالة الاردنية محل العمالة الوافدة ، خطة متدرجه تأخذ بعين الاعبار مصلحة الاقتصاد الوطني ٠

٩ - تحديد الحد الادنى والاعلى لاجور المساكن وتشجيع ودعم الاسكانات الشعبية والتعاونية ٠

١٠ - حماية صغار المزارعين ومستلزمات الانتاج من الاحتكار والربح الفاحش ٠

هذه بعض المقترحات التي تساعد على عدالة توزيع اعباء البرامج على كاهل الجميع ، اما النظر بعين واحدة الى الاجراءات الاقتصاديه ، سيقود الى كوارث اجتماعيه لا نرغبها جميعاً ٠

بقي ان اشير الى حالة الفزع التى رافقت توجهات الحكومة برفع الدعم عن الخبز ٠

لماذا تتحول منطقة مجلس الامة الى منقطة اغلاق امني لمجرد ان بضع مئات من المواطنين يرغبون في الاعتصام امام مجلس الامه ، وهذا قرار حضاري للتعبير عن موقف لماذا تمنع اعتصامات سلمية كانت مقرره، اخرها الاعتصام الذي دعا اليه الحزب الديمقراطي ٠

لماذا الاعتقالات في صفوف النشاطات لاحزاب لمجرد انهم فكروا في نشاط سلمي للتعبير عن الراي ٠

وفي المقابل انبرى المسؤولين في المحافظات يطالبون المجالس البلديه وقيادات غير شرعية في النقابات العمالية ومحاسيب هنا وهناك للاعلان عن الفرح الغامر " بايصال الدعم الى مستحقيه " لماذا العودة الى هذه الاساليب المتبذلة التي تودي الى عكس المطلوب منها ٠

لماذا تزج المجالس البلدية وهي مؤسسات اهلية في تأييد ، والتأييد فقط ، للسياسات الحكومية اقتصادية او غيرها ٠

ماذا سيكون عليه الحال لو ان مجلساً بلدياً قرر الوقوف ضد القرار الحكومي ٠

اخيرا ، ارجو ان اؤكد على موقفي المعلن ، بمعارضة قرار رفع الدعم وادعو الحكومة الى وضع خطة وطنية للدفاع الاجتماعي اولاً ومن ثم يجري مناقشة اية اعباء اضافية على كاهل المواطنين ٠ وشكراً ٠

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، المتحدث الاستاذ عبد العزيز جبر والمتحدث الذي يليه الدكتور ذيب عبدا لله ٠

السيد عبد العزيز جبر :

معالي الرئيس

حضرات الزملاء الكرام

السلام عليكم ورحمة ا لله وبركاته

١ - الحقيقه وانا جالس بحسبة بسيطه ان تسمعوا هذا الحساب ، مع اني لست رياضياً ، لكن حسبة شعبية ٠ الدعم البديل الذي قدمته الحكومة ١,٢٨٠ دينار كفرق في السعر بين القديم والجديد في الحقيقه هذا الدعم يفترض ان المواطن يستهلك يومياً ٢٥٠ غرام من الخبز ، ولعل هذا الافتراض ينطبق على ابناء شريحة الشميساني وجبل عمان لابناء مخيم الحسين وجبال شيحان ٠

وفي اعتقادي ان الدعم اذا كان لابد منه فهو لايكون اقل من ٢,٥٠٠ دينار ٠

٢ - تقول الحكومة انها تستورد القمح الان بسعر ١٣٥ ديناراً فيكون كيلو القمح بثلاثة عشر قرشاً ونصف فاذا ما خلطناه بالشعير والذره فلن يكون سعر كليو الطحين اكثر من مائة فلس ٠ فاذا كان كيلو الطحين يصنع منه كيلو وربع خبز فتكون تكلفة كيلوا الخبز المذكور مائة فلس فقط ولماذا تدعي الحكومة انها تريد ان تدعم المواطن الاردني باربعة قروش يومياً بعد ان تكون قد سلبت بالسعر الجيد خمسة عشر قرشاً زيادة عن الكلفة ، تكون اخذت منه خمسة عشر قرشاً واعطته اربعة قروش فقط ٠

وبذلك تكون الحكومة قد جبت من الشعب نتيجة ضرب ٤ ملايين مواطن في خمسة عشر قرشاً ويكون الناتج ان الحكومة لم تدفع ستين مليون دينارا بل جمعت من المواطن ٦٠ مليون ديناراً زيادة عن الكلفة الحقيقية للخبز .

٣ – ان استيراد الحكومة للقمح لايعني ابداً انه يستهلك جميعه في الخبز بل استطيع القول ان القمح الذي يستهلك في الخبز لايزيد عن ستين الى سبعين في المائه وبقية الكمية فيصنع منها مشتقات القمح الاخرة وهي غير خاضعه للدعم حسب الاسلوب الجديد بل مادة الخبز هي المشموله وحدها ، ولذلك اعتقد ان الحكومة بهذه العملية ستربح اكثر من مائة مليون دينار .

٤ – كيلو الخبز الذي يباع للمواطن الاردني بسعر ٨٥ فلساً لايمكن ان تكون نسبة القمح فيه اكثر من سبعين في المئه وهناك مواد تخلط مع القمح تجعل تكلفة كيلو الخبز لاتزيد عن السعر الذي يباع به حالياً .

ايها السادة النواب في الوقت الذي يعاني منه المواطنون الاردنيون اشد المعاناه حيث تآكلت رواتبهم والبطالة تزداد يوماً بعد يوم ، ومنافسة العمالة الاجنبية ومع ذلك فإن الاردني هو من اكثر ابناء الشعوب العربية دفعاً للضرائب وبالتالي فانه لايستطيع ان يتحمل المزيد مهما كانت الاسباب لاسيما بعد اقدام الحكومة على رفع اسعار المياه والكهرباء ورسوم التعليم العالي وفي الوقت الذي استطاعت الحكومة سواء هذه الحكومة او التي سبقتها ان توصل المواطن الاردني بها قناعة تامه ان المعاهدات التي عقدتها هذه الحكومات مع اليهود سترجع بالسمن والعسل وزيادة وفيرة في الدخل يسعد فيها المواطن الاردني الى الابد مع اننا حذرنا من ذلك في حينه .

وان شهر العسل الذي وعدت به هذه الحكومات كانت وعوداً براقه وآمالاً كانت اشبه بالاحلام فماهي الا فترة وجيزه وايام معدودة واذا بالنائم يستيقظ واذا بجميع الوعود

البراقة قد ذهبت ادراج الرياح .

ما الذي حدث ايها السادة لقد جاءت هذه الحكومة لتعلن انها حكومة متميزه لانها تعلن انها حكومة ثورة بيضاء ودخل في هذه الحكومة اكثر من عشرين نائباً لتكون هذه الحكومة قوية بهذه المجموعة من زملائنا النواب وبهذه التشكيله ارادت الحكومة ان تستقوي بالنواب على النواب وبالديموقراطية على الديمقراطية والذي قرأ خطاب رئيس الحكومة زميلنا السيد عبد الكريم الكباريتي في حينه اصبح يعيش امالاً عريضة وامنيات سعيده في جميع جوانب الحياة سواء منها الاقتصادية او التموينه او الحريات والديمقراطية وغيرها وغيرها الا ان المراقب المقارن بين الخطاب والواقع لمس ان هناك فرقاً واسعاً بين الامال والآلام . ولكن قصمة الظهر كانت في اعلان هذه الحكومة رفع الدعم عن القمح ومشتقاته واعلان سعر جديد للخبز الشعبي يتمثل في ثلاثة اضعاف السعر القديم واستبدال اسلوب الدعم القديم باسلوب جديد وهو دفع مبلغ من المال للمواطن يمثل هذا المبلغ الفرق بين السعر القديم والجديد وبناءً عليه ابدي ملاحظاتي التاليه رغم المبررات التي قدمتها الحكومة والتي من وجهة نظري لاتصلح ان تساق كمبررات في هذا المجال الخطير المتعلق بأهم مادة في غذاء المواطن .

معالي الرئيس السادة الزملاء

اولاً : الموضوع في الحقيقه ليس رفع سعر الخبز ولكنه رفع اسعار جميع منتجات ومشتقات القمح ومنه مواد ضروريه لغذاء المواطن كاللبن الذي ارتفع برفع سعر الاعلاف والشعيريه والمعكرونه والقرشله والبرغل والسميد وغير ذلك .

ثانياً : ان عملية السلام مع العدو الصهيوني تراها قد عادت على المواطن بالغلاء والبلاء ولاسيما في سعر الخبز بدلاً من الرفاهية وتحسين مستوى العيش ورفع مستوى الدخل.

ثالثاً : ان رفع الدعم عن الموازنه نهائياً هو مطلب صندوق النقد الدولي وذلك من اجل ان يعطي صندوق النقد الدولي شهادة حسن سلوك مما يدل على ان لقمة عيش المواطن الاردني بعيدة عن القرار الوطني الاردني ومرتبطه تماماً بقرارات تأتي من خلف الشهوب ومن واء البحار ، وكل ذلك نتيجة للقروض والمديونيات التي نصفق لها في حينها ونقاسي نحن واجيالنا من آثارها فيما بعد ،

لقد تعهدت الحكومات السابقة امام مجلس النواب بعدم رفع سعر أي سلعة الا بعد التشاور مع مجلس النواب اما في هذه الحكومة فقد طرح الموضوع بعد اتخاذ القرار ورغم تقديم عريضه من الاغلبية النيابية في مجلس النواب تطالب بأن توقف الحكومة قرارها وان تتم المناقشة قبل اتخاذ القرار الا اننا مع الاسف وجدنا الحكومة تقف موقف التحدي للبرلمان وذلك بتنفيذ قرارها حيث نزلت بعض المبالغ على رواتب المتقاعدين والاسيما بعض النواب وتبين ان بعض الاسر المؤلفه من ستا عشر فرداً اوصلها مبلغ لستة افراد فقط مما يدل على ان التلاعب بهذ الموضع حد خطير ،

معالي الرئيس السادة الزملاء

ان مفاجأة الحكومة للشعب في الطرف الحاضر البالغ العصوبه ورفع سعر الخبز واعلاف دوابه وفي الوقت الذي ارتفعت فيه اسعار اكثر من سبعمائة سلعه كما ورد في تقرير جمعية حماية المستهلك جاءت هذه المفاجأة تحمل في طياتها ارهاق المواطنين ذوي الدخل المحدود واذلالهم وتحميلهم مالا يطيقون ، ليصبح هم المواطن الاردني وتفكيره منصباً على توفير لقمة العيش لابنائه وبناته وانني احذر الحكومة في هذا المجال ان تقدم على هذه الخطوه لانها في اعتقادي قاصمة الظهر ،

فهل ياترى يقصد بذلك الانسجام مع معاهدة السلام والتزاماتها ،

معالي الرئيس حضرات الزملاء

ان اسلوب الحكومة في رفع الدعم

واستبدال باسلوب جديد والاصرار على هذا الاسلوب دليل على مضي الحكومة في طريقها واعتبر ذلك مضياً في طريق يضر بالشعب ومصيره ضرراً ليس له حدود واعتقد ان لدى الحكومة مائة اسلوب واسلوب غير هذا الاسلوب وتعويضه العجز الحاصل عن الدعم وعدم تحميل المواطن الاردني هذا العجز فهناك الاغنياء وهناك الدخول العالية وهناك الكماليات وهناك الهدر في الاموال والانفاق الغير مبرر والمهرجانات التي تسمى زوراً وبهتانا بالثقافه وهناك المؤتمرات التي لا تعود على البلد الا بالخسارة وهناك المظاهر واللوحات الجميلة التي لاتغني ولاتسمن من جوع ولا اريد ان ادل الحكومة فهي اقدر في اعتقادي على المعرفه لان عندها بنوك المعلومات والاحصاءات ووالارقام فلماذا لاتقدم البدائل على ضوء ما تقدم ،

واخيراً ارى ان الحكومة قد تورطت في موضوع الخبز خبز الشعب وقوته وعلف ماشيته فاما ان تتجاوز هذه العقبة بإلغاء قراراتها الخطيرة واما ان تستقيل لتفسح المجال لحكومة اخرى عندها القدرة لتجاوز هذه العقبة الكوود والنهوض بالمهمة والقيام بها خير قيام وعلى قاعدة قوله تعالى

﴿ ان خير من استأجرت القوي الامين ﴾

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته ، سيكون اخر المتحدثين لهذا اليوم الدكتور ذيب عبدالله ،

الدكتور ذيب عبدالله :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على نبيه الامين،

معالي الرئيس

الاخوة الزملاء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

- اود ان اشير بداية الى خطورة قرار الحكومة والذي سيؤدي الى رفع اسعار الخبز بما لا يطيق المواطن.

فهذا الامر يمس المواطن في الصميم ونخشى ان يترتب على ذلك آثار سلبية يصعب التعامل معها .

- ان الفساد والذي رفعت الحكومة شعار محاربته قد التهم المليارات من المال العام وكان من الممكن ان تساهم هذه المليارات في بناء اقتصاد قوي ولذلك فان الجديه في محاربة الفاسدين ومحاسبته واسترجاع ما استنزفوه من المال العام، يوفر للخزينة ما يغني الحكومة عن هذا القرار الخطير .

- ان ارتفاع اسعار السلع الضروريه سوف يودي الى زيادة نسبة الجريمة وضعف الامن والاستقرار .

- معالي الرئيس ان المواطن يستفز في كل يوم وهو يرى سيارات الشبح المعفاه من الجمارك وهو يرى كذلك المهرجانات المكلفة ، وسائر مظاهر الترف .

- واذا ما كان شرط صندوق النقد الدولي اليوم هو رفع الدعم عن السلع الضروريه فلا ندري ماذا سنكتشف من شروطه في الغد .

اما عن زيادة استهلاك الخبز في بلدنا فإن ذلك بسبب زيادة في نسبة الفقر فهناك الاف الاسر الفقيرة لاتجد سوى الخبز لتأكله .

- ولا ادري كيف يستطيع المواطن توفير ثمن السندويشه لاطفاله الذين يذهبون للمدرسة عندما يتضاعف سعرها وهو بالكاد يوفره حالياً في يوم ولا يستطيع توفيرها في يوم اخر .

- ان تقديم القدوة الحسنة للمواطن من قبل الحكومة في ترشيد الاستهلاك وتوفير الكثير مما تستطيع توفيره واتباع سياسة التقشف وان تشعر بالجوع قبل ان يعاني منه المواطن .

وذلك كما فعل رسول الله عندما خرج اثنان من الصحابة من شدة الجوع وسألا الرسول ما الذي اخرجك يا رسول الله فقال اخرجني الذي اخرجكما أي انه جاع قبل ان يجوع الاخرون وقد كان يربط الحجر على بطنه من شدة الجوع قبل ان يفعل ذلك غيره .

وكان عمر لا ياكل من طعام ليس في متناول الناس جميعاً .

- ولكي لا يكون لسان الحال ان تتحدث بما نريد وتفعل الحكومة ما تريد فأنني اقترح تشكيل لجنة من هذا المجلس الكريم لدراسة الحلول الممكنة وتستعين بخبراء الاقتصاد في بلدنا وتخرج بالحل المناسب .

- اسأل الله ان يحمي الوطن والمواطن من كل سوء .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ، تحدث في هذه الجلسة سبعة وثلاثين زميل وبقي خمسة عشره زميل ، صباح الغد سيكون هذا المجلس مشغول في جلسة لمجلس الاعيان ، لذا سنستأنف الجلسة في تمام الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الغد وتعتبر الجلسة مستمره اشكركم الزملاء الافاضل وارفع الجلسة .

(انتهت الجلسة)

حكم خير
امين عام مجلس الامة

م. سعد هايل السرور
رئيس مجلس النواب